جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم الاقتصادية تخصص : اقتصاد كمي

أثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة الجزائر للفترة (1995-2017) دراسة تحليلية قياسية

من إعداد الطالبتان:

- ✓ طالية زينب.
- ✓ كحلي رشيدة.

تحت إشراف الدكتور:

شهيدة عبد الله.

حيمور مصطفى.

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	زرواط فاطمة الزهراء	أستاذة محاضرة	مستغانم
مناقشا	محمد بن عيسى محمود	أستاذ محاضر	مستغانم
مقررا	شهيدة عبد الله	أستاذ محاضر	مستغانم
مقررا	حيمور مصطفى	أستاذ محاضر	مستغانم

السنة الجامعية 2020/2019

شكر و تقدير

نتضرع بالشكر و الحمد لله على إتمام هذا العمل العلمي اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك الكريم عظيم سلطانك.

نتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المؤطر الدكتور شهيدة عبد الله و الدكتور حيمور مصطفى اللذان أشرفا على هذا العمل المتواضع.

كما نتوجه بجزيل الشكر إلى الأستاذ بكريتي لخضر الذي كثيرا ما ساعدنا.

و أيضا نشكر كل أساتذتنا الكرام الذين رافقونا في مشوارنا الدراسي و تلقينا على أيديهم قطوف المعرفة و العلم.

و لا ننسى أن نشكر كل من مد لنا يد العون لبلوغ هذا اليوم المنشود.

الإهداء

الحمد لله الذي لا إله سواه الموفق لإتمام صالح الأعمال وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا بالعافية نهدي عملنا المتواضع إلى من كانت الجنة تحت أقدمها إلى سر الوجود ومعنى الحنان والوفاء إلى من كان دعائها سر نجاحنا أمي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى الدرع الواقي والكنز الباقي إلى من نحمله إسمه بكل افتخار أبي العزيز.

إلى من هم في حاضري وماضي ولا متعة إلا برفقتهن أخوتي الأعزاء.

الفهرس

المحتويات	الفهرس
شكر و عرفان	
إهداء	
الفهرس	أ
قائمة الأشكال	هـ
قائمة الجداول	و
قائمة المختصرات	ز
مقدمة عامة	1
الفصل الأول : مفاهيم أساسية حول الاستثمار السياحي و النمو الاقتصادي	
مقدمة الفصل	7
المبحث الأول : تقديم عام حول السياحة	8
المطلب الأول : ماهية السياحة	8
أ / التطور التاريخي عن السياحة	8
ب / تعريف السياحة	10
المطلب الثاني : مميزات السياحة	11
أ / أنواع السياحة	11
ب / خصائص السياحة	12
المطلب الثالث : أهمية السياحة و مقوماتها	14
أ / أهمية السياحة	14
ب / مقومات السياحة	14
المبحث الثاني : مدخل عام للاستثمار السياحي	16
المطلب الأول : مفهوم الاستثمار السياحي	16
أ / تعريف الاستثمار السياحي	16
ب / أهداف الاستثمار السياحي	17
ج / مجالات الاستثمار السياحي	17
المطلب الثاني : عناصر جذب الاستثمار السياحي وأسس قيامه	18
أ / عناصر جذب الاستثمار السياحي	18
ب / أسس ووسائل الدفع بنمو الاستثمارات السياحية	18

المبحث الثالث : عموميات حول النمو الاقتصادي	19
المطلب الأول : مفهوم النمو الاقتصادي	19
أ / تعريف النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية	19
ب / أهمية النمو الاقتصادي	21
ج / محددات النمو الاقتصادي و مميزاته	22
المطلب الثاني : سمات النمو الاقتصادي	24
أ / مقاييس النمو الاقتصادي	24
ب / محفزات النمو الاقتصادي	26
ج / معوقات النمو الاقتصادي	27
المطلب الثالث : نظريات النمو الاقتصادي	28
أ / النمو الاقتصادي عند الكلاسيك	28
ب / النمو الاقتصادي عند الكينيزيين	29
ج / النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي المعاصر	29
خاتمة الفصل	30
الفصل الثاني :الواقع الاقتصادي للاستثمار السياحي في الجزائر	
مقدمة الفصل	32
المبحث الأول : واقع السياحة في الجزائر	33
المطلب الأول : تاريخ ظاهرة السياحة في الجزائر	33
أ / قبل الاستقلال	33
ب/ غداة الاستقلال	33
المطلب الثاني : مقومات القطاع السياحي في الجزائر و معيقاته	34
أ / مقومات القطاع السياحي في الجزائر	34
ب / معيقات القطاع السياحي في الجزائر	35
المطلب الثالث : المخططات السياحية التنموية في الجزائر	35
أ / المخططات السياحية في الجزائر	35
ب / النظرة المستقبلية في الاهتمام بالتنمية السياحية في الجزائر	38
المبحث الثاني : الاستثمار السياحي في الجزائر و آليات تفعيله	39
المطلب الأول : مقومات الاستثمار السياحي ومعوقاته	39
أ / مقومات الاستثمار السياحي في الجزائر	39

ب / معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر	40
المطلب الثاني : الآليات المتخذة لتفعيل الاستثمار السياحي في الجزائر	41
أ / مزايا الاستثمار السياحي في الجزائر	41
ب / سبل دعم وترقية الاستثمار السياحي في الجزائر	42
المطلب الثالث : تهيئة الاستثمار السياحي في الجزائر آفاق (2030)	43
أ / وضعية المشاريع الاستثمارية في القطاع السياحي بالجزائر	43
ب / استراتيجية النهوض بقطاع السياحة (المخطط التوجيهي آفاق 2030)	44
المبحث الثالث: الاقتصاد السياحي الجزائري.	46
المطلب الأول: دوافع الاستثمار في المجال السياحي بالجزائر.	46
المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للسياحة بالجزائر.	47
أ / صناعة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي (1995–2014).	47
ب / تطور مساهمة السياحة في مؤشرات الاقتصاد الجزائري (2015-2018).	49
المطلب الثالث: الوضعية الاقتصادية للاستثمار السياحي في الجزائر.	52
أ / أثر الاستثمار السياحي على الاقتصاد الجزائري.	52
ب / أسباب اضمحلال قيمة الاستثمارات السياحية في الجزائر.	53
خاتمة الفصل	55
الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لأثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي	
مقدمة الفصل	57
المبحث الأول : عموميات حول القياس الاقتصادي	58
المطلب الأول : مفهوم الاقتصاد القياسي وأهدافه	58
أ / مفهوم الاقتصاد القياسي	58
ب / أهداف الاقتصاد القياسي	58
المطلب الثاني : أدوات القياس الاقتصادي	59
المطلب الثالث : مراحل البحث في الاقتصاد القياسي	59
المبحث الثاني : بناء النموذج القياسي	62
المطلب الأول : دراسة تطور كل من المؤشرات السياحية و الناتج المحلي الاجمالي	63
أ / دراسة تطور الناتج المحلي الإجمالي (المتغير التابع)	63
ب / دراسة تغير المتغيرات المستقلة	64
المطلب الثاني : صياغة النموذج القياسي	67
المطلب الثالث : تقدير النموذج القياسي	68

المبحث الثالث : دراسة النموذج المقدر	69
المطلب الأول : الدراسة الإحصائية و الاقتصادية للنموذج المقدر	69
أ / الدراسة الإحصائية	69
ب / الدراسة الاقتصادية	72
ج / اختبار الكشف عن التعدد الخطي	72
المطلب الثاني : تصحيح النموذج القياسي	74
أ / الدراسة الإحصائية للنموذج المصحح	75
ب / الدراسة الاقتصادية للنموذج المصحح	75
المطلب الثالث : الدراسة القياسية للنموذج المصحح	77
أ / اختبار تجانس تباين الأخطاء	77
ب/ اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	78
ج / اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء	79
د / اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ	80
خاتمة الفصل	83
خاتمة	85
قائمة المصادر و المراجع	89
الملخص	95

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-2	مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بالصورة المباشرة و الغير المباشرة	49
2-2	تطور المساهمة السياحية بالجزائر في المؤشرات الاقتصادية	50
3-2	تطور حجم الاستثمار السياحي في الجزائر خلال الفترة (2008-2018).	52
4-3	تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات (1995-2017).	63
5-3	تطور الاستثمار السياحي ما بين (1995-2017).	64
6-3	تطور نفقات الاستثمار السياحي خلال فترة (1995-2017).	65
7-3	تطور التدفق السياحي خلال الفترة الزمنية ما بين (1995-2017.	66
8-3	منحنى شكل الانتشار المتغيرات	71
9-3	مخطط يوضح تحديد مناطق القبول و الرفض لإحصائية (DW)	78
10-3	توضح اختبار (Jaque-bera) لتوزيع الأخطاء العشوائية	80
11-3	توضيح اختبار معيار ثايل	81
12-3	يوضح منحنى مقارنة القيم الفعلية و القيم المقدرة	82

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية.	21
2-2	توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية خلال المخطط الثلاثي (1967-1969).	34
3-2	المشاريع السياحية المبرمجة في المخطط الخماسي الأول (1910-1984).	37
4-2	وضعية المشاريع السياحية نهاية 2014.	43
5-2	السيناريوهات المتوقعة في آفاق 2030.	45
6-2	مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1995-2014.	48
7-2	تطور مساهمة في المؤشرات الاقتصادية (2015-2018).	50
8-3	التغيرات السنوية للنمو الاقتصادي بالنسبة لمؤشرات السياحة (1995-2017).	62
9-3	يوضح نتائج تقدير النموذج.	68
10-3	جدول مساعد يوضح معنوية معالم النموذج.	69
11-3	مصفوفة الارتباط الجزئية بين متغيرات مستقلة.	73
12-3	نتائج تقدير النموذج المصحح.	74
13-3	جدول مساعد يبين قيم معلمات النموذج المصحح.	75
14-3	تقدير اختبار **و ايت.**	77
15-3	نتائج تقدير لاختبار **Brench-Godfrey.**	79

قائمة المختصرات

الإختصار(الرمز)	الدلالة باللغة الأجنبية	الدلالة باللغة العربية
(W.T.O)	World tourism organization	منظمة السياحة العالمية
(A.J.T)	International Academy of Tourism	الأكاديمية الدولية للسياحة

مقدمة

مقدمة:

يشهد العالم تغيرات متواصلة في شتى المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية وفي ظل هذه التغيرات تحاول الدول أن تجد مواقع تجعلها في مركز قوة لتحافظ على مصالحها وتتحكم في تسيير مواردها وتنظيم اقتصادياتها على النحو الذي يضمن لها درجة من الاستمرارية والتقدم، ومن القطاعات التي يمكن أن تؤدي دورا رياديا في التنمية هو **قطاع السياحة**، إذ تعتبر السياحة من بين أحد أهم الأنشطة الاقتصادية في عالم اليوم حيث أصبحت صناعة السياحة ظاهرة حضارية واجتماعية عملاقة لها أصولها وعلومها المتقدمة جدا، كما حظيت بأهمية واعتبار كبيرين لم تحظى بهما في أي عصر من عصور السابقة ونجم عن النشاطات السياحية الكثيفة نتائج وآثار اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية وعمرانية لها أثر عظيم وواضح في حياة المجتمعات والشعوب، الأمر الذي استدعى توجيه الاهتمام إلى ضرورة تنظيم وضبط وتوجيه وتقييم هذه النشاطات للوصول للأهداف المنشودة والمرغوبة بشكل سريع وناضج، وباعتبار السياحة واحدة من أكبر الصناعات نموا في العالم فقد أضحت قاطرة للنمو الاقتصادي، إذ أنها تكتسي أهمية كبيرة في زيادة الدخل الوطني وتحسين ميزان المدفوعات ومصدرا للعملات الصعبة وإتاحة فرص التشغيل للأيادي العاملة وهدفا لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية، بلغت عائداتها مئات المليارات الدولارات وعدد السائحين مئات الملايين.

إن الجزائر ومنذ استقلالها تعتمد في صادراتها بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات وهذا يشكل خطر على إيراداتها خصوصا وأن مورد البترول هو مورد زائل ولا يمكن الاعتماد عليه بشكل دائم لذلك وجب إعادة النظر في مورد جديد **كالقطاع السياحي** وفي هذا المجال تحوز الجزائر على قدرات كبيرة تأهلها لتحتل المراتب الأولى بين الدول السياحية، هذا إذا ما أحسنت استغلال ما تحوز عليه من موارد وإمكانيات ومقومات سياحية هائلة تزخر بها، فصحراء الجزائر لا يكاد يوجد لها مثيل في صحاري العالم، حيث تعتبر مسرحا أثريا متنوعا، أما شرق أو غرب البلاد فإن المناطق الطبيعية، الشواطئ، الجبال، السهول والحمامات المعدنية هي الجاذب الرئيسي للعديد من السياح في تلبية حاجياتهم وجلب أكبر قدر ممكن من العملة الصعبة .

وعلى الرغم من الأهمية المتزايدة للقطاع السياحي في العديد من دول العالم إلا أن الواقع السياحي في الجزائر لا يبعث على التفاؤل، إذ أنه يعاني تدهورا كبيرا ولا يعكس حقيقة ما تمتلكه الجزائر في هذا المجال إذ لم يرق هذا القطاع إلى المستوى المطلوب الذي يكفل الوصول إلى الأهداف المرجوة منه وبقيت إنجازاته جد محدودة إذا ما قورنت ببلدان العالم بصفة عامة والبلدان المجاورة بصفة خاصة ، إذ يواجه هذا الأخير العديد من التحديات التي تعتبر بمثابة العوائق التي تحول دون تطوير هذا القطاع وتعزيز مكانته في الاقتصاد الجزائري ويعد التمويل العائق الأساسي و العامل الرئيسي الذي يقف عائقا أمام مختلف الاستثمارات في المجال السياحي، وهي عادة ما تعاني من قصور على مستوى الموارد المالية الخاصة، لذلك تلجأ إلى المصادر الخارجية لتغطية احتياجاتها ، فحجم الاستثمارات التي تخصص لهذا القطاع تعتبر ضعيفة مقارنة بكبر مساحة الجزائر، كما أن ظاهرة اللأمن التي عرفتها الجزائر خلال العشرية السوداء زادت من عزلة الجزائر على المستوى الدولي وبالتالي القضاء على الآمال التي كانت قائمة لإعادة بناء قطاع السياحة، كل هذه المعطيات تجعلنا نتساءل عن دور وأهمية الاستثمار السياحي في الجزائر كعنصر فعال في الاقتصاد الوطني .

وعلى ضوء هذا العرض وفي محاولة لمعرفة مدى تأثير الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي بأساليب وطرق علمية تساعدنا على قياس العلاقة بينهما، نجد العديد من الدراسات والأبحاث في هذا الإطار في مقدمتها " **الدراسات القياسية** " حيث كان لاستخدام القياس الاقتصادي في الأبحاث العلمية الفضل الكبير في تنمية قدرات الباحثين مما أدى إلى تطوير مختلف طرق معالجة المعلومات، حيث يهتم القياس الاقتصادي بالتقدير الكمي لسلوك الظواهر الاقتصادية والمتغيرات المرتبطة بها ومن ثم تحليلها وتفسيرها على أساس موضوعي غير متحيز بالاعتماد على بيانات معالجة تمثل دعامة البحث وتصنع قيمته وجودته العلمية.

الإشكالية:

- ما هو واقع الاستثمار السياحي في الجزائر؟ و ما مدى تأثيره على النمو الاقتصادي؟

التساؤلات الفرعية:

لأجل الإلمام بجوانب هذه الإشكالية ارتأينا طرح هذه التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالاستثمار السياحي والنمو الاقتصادي؟
- ما مدى مساهمة الاستثمار السياحي في الاقتصاد الوطني؟
- ما نوع العلاقة التأثيرية بين الاستثمار السياحي و الناتج الداخلي الخام؟

فرضيات البحث:

- الاستثمار السياحي فرصة حقيقية لتحقيق التنمية الاقتصادية وترقية القطاع السياحي.
- تتعدد المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي بتعدد المدارس الاقتصادية.
- هناك علاقة تأثيرية معنوية بين الاستثمار السياحي والناتج الداخلي الخام.

مبررات اختيار الموضوع:

وقع اختيارنا لهذا الموضوع لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

الأسباب الذاتية:

- المقومات السياحية التي تحظى بها الجزائر تأكد وتشدد على فاعلية دور الاستثمار السياحي في تحقيق نمو اقتصادي بالجزائر إذا ما وجد الدعم والرعاية اللازمين لذلك، ما يولد لنا فضولا علميا ورغبة لمعالجة هذا الموضوع خاصة وأن طبيعة تخصصنا يدفعنا للبحث ودراسة هذا الأخير دراسة قياسية تحليلية لما له من صلة متينة به.

الأسباب الموضوعية:

- قلة الدراسات الأكاديمية والكتابات العلمية بهذا الموضوع.
- التفكير الجدي باستقرار الاقتصاد الجزائري ومحاولة إيجاد بدائل إستراتيجية لمرحلة ما بعد البترول.
- الاهتمام المتزايد بالاستثمار السياحي من اجل إبراز مسار الاقتصاد الوطني تأكيدا على الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع السياحي في إنعاش الاقتصاد الجزائري بوجه عام بعيدا عن قطاع المحروقات.
- تحديد المقومات السياحية التي تساهم في ترقية القطاع السياحي وتطويره.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من حداثة المشكلة المعالجة والمتعلقة بتذبذب مستوى النمو الاقتصادي في الجزائر التي تسعى لرفع مستوى الناتج المحلي لتأثيره المباشر على مستويات المعيشة و الرفاه في المجتمع ولكي تتمكن الدولة من زيادة مستوى الدخل بعيدا عن المحروقات ويمكن إجمال أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- تزايد الاهتمام العالمي والعربي والوطني بالاستثمار السياحي كبديل استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول.
- تعزيز الأهمية السياحية التي تتمتع بها الجزائر.
- أن القطاع السياحي قطاع حيوي متجدد مساهم في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي إذ يمكن أن يكون أفضل بديل لقطاع المحروقات التي تعتمد عليه الدول في اقتصادها.
- يعتبر أفضل مصدر مدرا للدخل الوطني والعملات الصعبة وأكثر الأنشطة كثيفة العمل مما يوفر مناصب الشغل كما له علاقة متشابكة مع عدة قطاعات مما يساهم في التنويع في الاقتصاد البلاد.
- الأهمية التي يكتسبها الاستثمار في القطاع السياحي ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي من خلال استخدام أدوات كمية وبالأخص القياس الاقتصادي من أجل بناء نموذج قياسي يمكن من خلاله تفسير طبيعة العلاقة التفسيرية ما بين الاستثمار السياحي والنمو الاقتصادي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات التي استمدت من الإشكالية وكذا التأكد من صحة الفرضيات التي بنيت عليها الدراسة بالإضافة إلى:

- إبراز أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر عام يعكس الوضعية الاقتصادية السائدة.
- تحليل وتقييم الواقع الحالي للقطاع السياحي في الجزائر.
- تسليط الضوء على مدى مساهمة الاستثمار السياحي في الجزائر في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق النمو الاقتصادي.
- محاولة إضافة شيء جديد في الدراسات السابقة في هذا الميدان.

منهجية الدراسة:

حتى نتمكن من معالجة الإشكالية و اختبار صحة الفرضيات و الإلمام بجميع جوانب الموضوع تم الاعتماد على منهجين : **المنهج الوصفي** لتوضيح كل ما يتعلق بالاستثمار السياحي و النمو الاقتصادي و الوقوف على ظاهرة السياحة و تحليل مختلف أبعادها أي كل ما يخص الجانب النظري إلى جانب استعمال **المنهج الكمي التحليلي** الذي يتعلق بالجانب التطبيقي و ذلك ببناء نموذج إحصائي قياسي لإبراز العلاقة بين بعض المتغيرات السياحة المفسرة والنمو الاقتصادي كمتغير تابع تمثل في استخدام " نموذج الانحدار الخطي المتعدد " حيث تمت معالجة البيانات بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (eviews 07) و من ثم استخراج النتائج و إجراء الاختبارات اللازمة في الفصل الأخير .

صعوبات الدراسة:

أثناء إعدادنا لهذه الدراسة واجهتنا عدة صعوبات وعراقيل أهمها:

- نقص المراجع العلمية والدراسات والمقالات المتعلقة بهذه الدراسة.
- صعوبة اقتناء الكتب من المكتب المركزية نظرا لإغلاق الجامعة بقرار رئاسي بسبب انتشار جائحة كورونا (كوفيد– Covid 19) فضلا عن صعوبة الاتصال بمشرف البحث بسبب فرض الحجر الصحي الذي أقرته الحكومة لتفادي انتقال العدوى و انحسار الفيروس .
- زد على ذلك غياب بعض المعلومات والمعطيات الإحصائية من جهة وتضاربها وعدم تجانسها في بعض المجالات من جهة أخرى.

حدود الدراسة:

- من ناحية الإطار المكاني فالبحث يخص قطاع السياحة في الجزائر، أما من ناحية الزمان فإن فترة الدراسة تمتد من سنة 1995 م إلى 2017 م،وقد تم اختيارنا لهذه الفترة للتركيز أكثر على الواقع الحالي لقطاع السياحة.
- بالنسبة للحدود الموضوعية فتم استخدام مجموعتين من المفاهيم في هذا البحث، الأولى متعلقة بالسياحة والنمو الاقتصادي، والثانية متعلقة بالقياس الاقتصادي.

أقسام الدراسة:

من أجل الإلمام بجوانب موضوعنا والإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية قمنا بتقسيم الموضوع إلى ثلاث فصول:

❖ **الفصل الأول:** بعنوان مفاهيم أساسية حول الاستثمار السياحي والنمو الاقتصادي، تناول ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: تمثل في، تقديم عام حول السياحة، حيث قمنا بالتعريف بالسياحة ومميزاتها والأهمية التي تنتج عنه كنشاط.

- أما المبحث الثاني: يحتوي على مدخل عام للاستثمار السياحي الذي تم فيه التعريف وعرض أهم عناصر الجذب السياحي.
- المبحث الثالث: عموميات حول النمو الاقتصادي تم فيه التميز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بالإضافة تم التعرف على أهم محددات النمو الاقتصادي ونظرياته.

❖ **الفصل الثاني:** الواقع الاقتصادي للاستثمار السياحي في الجزائر، عرضنا فيه ثلاث مباحث حيث:

- المبحث الأول: حاولنا فيه التعريف بالواقع السياحي في الجزائر
- المبحث الثاني: تم التعرض فيه على مختلف التوجهات المخططات التنموية للنهوض بالقطاع السياحي في الجزائر.
- المبحث الثالث: يمثل قراءة للاقتصاد السياحي في الجزائر.

❖ **الفصل الثالث:** تمت عنونته بدراسة قياسية لأثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1995 –2017) نهدف من خلاله عرض دراستنا التطبيقية وقمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: عموميات حول القياس الاقتصادي.
- المبحث الثاني: بناء النموذج القياسي.
- المبحث الثالث: دراسة النموذج المقدر.

الفصل الأول:
مفاهيم أساسية حول الاستثمار السياحي والنمو الاقتصادي

المبحث الأول: تقديم عام حول السياحة.

المبحث الثاني: مدخل عام للاستثمار السياحي.

المبحث الثالث : عموميات حول النمو الاقتصادي.

مقدمة الفصل :

مع التطور التاريخي و التقدم الحضاري للإنسانية لم تعد السياحة نشاطا ترفيهيا ووسيلة للتسلية، بل أصبحت صناعة قائمة بذاتها لها أبعادها و مساهماتها في **المداخيل القومية للاقتصاد الوطني** في كثير من دول العالم .

لقد شهدت الاستثمارات نموا هائلا في الحقبة الأخيرة من هذا القرن حيث ازدادت أهميتها في الاقتصاد أكثر من أي وقت مضى و ذلك لأهميتها في دعم **التنمية الاقتصادية**، ويعتبر الاستثمار في القطاع السياحي أحد القضايا البارزة في الوقت الراهن نظرا لاعتماد العديد من دول العالم في تنمية اقتصادها الوطني على السياحة لما لها من تأثير على الدخل الوطني و ميزان المدفوعات ، كما يعتبر **الاستثمار السياحي** من أكثر الاستثمارات جلبا لرؤوس الأموال بالنسبة للمستثمرين المحليين و الأجانب و التي من شأنها الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق نمو اقتصادي مما يرفع من المكانة الاقتصادية لأي دولة ، وعليه فإن الاستثمار السياحي أصبح عاملا ضروريا و أساسيا كونه يؤدي دورا لا يستهان به في عملية التنمية الاقتصادية ، و من هذا المنطلق :

سنحاول في هذا الفصل تقديم بعض المفاهيم الأساسية حول السياحة، الاستثمار السياحي والنمو الاقتصادي كمدخل لموضوع دراستنا و عليه سوف نتطرق إلى:

المبحث الأول: تقديم عام حول السياحة .

المبحث الثاني: مدخل عام للاستثمار السياحي .

المبحث الثالث: عموميات حول النمو الاقتصادي .

المبحث الأول: تقديم عام حول السياحة

تعتبر السياحة أحد وسائل الترفيه التي يمارسها الأفراد كما أنها أحد أهم الموارد الاقتصادية في العديد من اقتصاديات العالم و الأكثر قطاعات ديناميكية ، باعتبارها صناعة متجددة ، و سنحاول في هذا المبحث الإلمام بمختلف المفاهيم المتعلقة بتطور السياحة ، بالإضافة الى أنواعها وخصائصها .

المطلب الأول: ماهية السياحة

أ/ التطور التاريخي عن السياحة :

السياحة كسلوك بشري و حركة سفر، ظاهرة قديمة قدم البشرية نفسها ، يصعب تحديد البداية الحقيقية لها، و إن كانت أخذت تتبلور كمفهوم اقتصادي و ظاهرة اجتماعية مع بداية عصر النهضة في المجتمعات الأوروبية ، و ذلك بحكم التحولات الزراعية و الصناعية و الحضارية التي شهدتها هذه القارة دون غيرها من القارات .

و يمكن حصر تطور السياحة في عدد من المراحل الزمنية التالية:

1. مرحلة العصور القديمة (الحقبة الأولى من 1840):

و حينها لم يكن هناك قوانين تحكم تصرف الإنسان سوى قوى الطبيعة [1] ، وبالتالي كان ينتقل من الأرض القاحلة إلى الأرض الخصبة ، و من المكان الغير الآمن للمكان الآمن حيث كان السفر ظاهرة طبيعية مرتبطة بظهور الإنسان و الذي يهدف إلى إشباع نزواته و استفتاء احتياجاته الشخصية و من أبرز مظاهر السياحة في تلك الفترة استخدام الدواب و السفن الشراعية و تجسدت أهدافها في : [2]

- الانتقال بهدف التجارة .
- الانتقال بهدف زيارة الأماكن المقدسة
- انتقال أبناء الملوك للتعلم في المراكز الدينية في لندن و أوروبا
- انتقال أبناء الأغنياء للتمتع بالطبيعة و المصايف .

[1] عصام حسن الصعيدي ، **نظم المعلومات السياحية** ، دار الراية للنشر و التوزيع و الطباعة ، الأردن ، عمان ، 2011 ، ص : 126 .

[2] مرزوق عابد القعيد وآخرون ، **مبادئ السياحة** ، دار اثراء للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2007 ، ص : 12 .

2. مرحلة العصور الوسطى:

فهي تمثل الفترة ما بين القرن الرابع عشر و بداية القرن التاسع عشر و التي شهدت قيام الثورة الصناعية[1]، وتبدأ هذه المرحلة بسقوط الإمبراطورية الرومانية ، عام 1395 في القرن الخامس ميلادي [2] ، وبعد ذلك انتقلت التجارة الى الدولة البيزنطية و شهدت العصور الوسطى تطور في النقل البحري الأوروبي. تزامنا مع ظهور الدولة الإسلامية كقوة حضارية منافسة و امتدادها إلى البيزنطية عاصمة البيزنطيين من جهة و إلى أوروبا من جهة أخرى جعل منها دولة ذات إشعاع فكري و اشتهار عدد من الرحالة العرب من أمثال : " ابن بطوطة ، وابن جبير ، و المسعودي و البلاذري " و من أهم دوافع السفر في هذه الفترة :

- دافع التجارة.
- الدافع الديني.
- الترحال و الاستكشاف .
- طلب العلم.
- توطيد العلاقات و دافع الاستشفاء .

3. مرحلة العصر الحديث :

لم تعد هذه المرحلة مجرد حركة تنقل و سفر بل أصبحت ظاهرة لها إبعادها الاقتصادية و الاجتماعية تستحق الاهتمام، خاصة أن التحولات الزراعية و الصناعية و الحضارية و الثقافية التي شهدتها هذه المرحلة قد ساهمت بشكل كبير في بروز السياحة كنشاط أنساني و قطاع اقتصادي له دوره الذي لا يقل أهمية عن بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى [3] ، امتدت هذه المرحلة من القرن السادس عشر و نهاية القرن التاسع، برزت فيها عدة عوامل إيجابية دفعت بالسياحة إلى مرحلة متقدمة و جديدة ، و كانت السبب الرئيسي في إيصالها إلى ما هي عليه من الشمولية في العالم المعاصر، أبرزها الاكتشافات الجغرافية الحديثة التي أدت إلى اكتشافات أمريكا و أستراليا، و قد كان رواد هذه الاكتشافات بالإضافة إلى دوافع اقتصادية و استعمارية و سياسية، وهناك دوافع أخرى تتمثل في الرغبة للسفر و التنقل، حب المغامرة .

4. المرحلة المعاصرة:

تبلور مفهوم السياحة و تطور في هذه المرحلة ، كما تنوعت أهدافها و تزايد عدد السياح بشكل كبير و امتازت حركة السفر بمختلف النقل البرية و البحرية بكثافة كبيرة وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية و بداية الانتعاش الاقتصادي و الاجتماعي [4] .

---

[1] محمد عطا العمر ، الندوة العلمية " أثر الأعمال الإرهابية على السياحة " ، صناعة السياحة و أهميتها الاقتصادية ، 2010/07/06 ، دمشق ، ص:5.

[2] نعيم الظاهر ، سراب الياس ، مبادئ السياحة ، الطبعة الثانية ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2007 ، ص : 12 .

[3] محمدي وافية ، **دور الترويج في ترقية الخدمات السياحية . دراسة حالة الديوان الوطني للسياحة** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجيستير في العلوم التجارية تخصص إدارة وتسويق الخدمات ، جامعة الجزائر03، الجزائر العاصمة ، 2011 / 2012 ، ص ، ص : 4 . 5 .

[4] فيصل أحمد يونس ، **الجغرافيا السياحية** ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، لبنان ، بيروت ، 1999 م ، ص : 11 .

ب / تعريف السياحة :

بدأت المحاولات الأولى لتعريف ظاهرة السياحة في الثمانينات في القرن التاسع عشر، و كان أول تعريف محدد للسياحة يعود للعالم الألماني جويرفرويلر (GuyerFreuler) عام 1905 بوصفها : " ظاهرة عصرية تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة و الاستجمام وتغيير الجو و الإحساس بجمال الطبيعة و تذوقها و الشعور بالبهجة و المتعة بالإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة و هي ثمرة تقدم وسائل النقل " [1].

كما نشر "ايدموند بكاد" (Edmond Picad)و هو أستاذ بجامعة بروكسل سنة 1910 مقالا تحت عنوان "صناعة المسافر " ووصف فيه مهمة السياحة و دورها كصناعة بقوله: (إن مهمة التي تقوم بها السياحة والمدى الواسع التي تعمل فيه كل فروعها لا يتضح فقط من وجهة نظر أولئك السائحين و لكن من وجهة المالية، أي من جهة الأموال الوفيرة التي ينفقها السائح و ينتفع بها أولئك الذين ينتقل إليهم السائح و يتجول في بلدانهم و تكون الفائدة مباشرة لصناعة الفنادق و غير مباشرة عن طريق المصاريف التي ينفقها السائح لإشباع رغباته سواء من اجل التعليم أو المتعة "[2].

وفي عام 1943 ظهر كتاب بعنوان " النظرية العامة للسياحة " من تأليف الكابتن هوزكر (Huziker) و كرافت (kraft) حيث اعتبرا أن تعريف السياحة يشمل كل الروابط و التأثيرات و الظواهر الطبيعية و العلاقات المادية التي تنطبق على حقيقة الإقامة المؤقتة للسائحين و عرفا السياحة بأنها " المجموع الكلي للعلاقات و الظواهر الطبيعية التي تنتج عن اقامة السائحين، شريطة أن لا تؤدي إلي إقامة دائمة أو ممارسة أي نوع من أنواع العمل سواء كان العمل دائما أو عمل مؤقتا " [3].

هي: " مجموعة العلاقات و الخدمات المرتبطة بعملية تغيير للمكان تغييرا وقتيا و تلقائيا و ليس لأسباب تجارية أو حرفية ". و هو التعريف الذي خلص إليه الأستاذ الدكتور صلاح الدين عبد الوهاب.

السياحة تعني الحركة و التنقل الذي يضم مجموعة من الأفراد بغرض الانتقال من مكان إلى آخر و ليس بغرض الإقامة.

السياحة غريزة (نفسية واجتماعية) . فأحد الطبائع البشرية الانتقال من المكان الأصلي، و السفر و التجوال و العودة إلى المكان الأصلي [4].

[1] يحي السعيدي و سليم العمراوي ، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية (حالة الجزائر) ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 36 ، العراق ، 2013 ، ص : 97 .

[2] محمد مرسي الحريري ، **جغرافية السياحة** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 1991 ، ص : 18 .

[3] أحمد فوزي ملوخية ، مدخل الى علم السياحة ، دار الفكر الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2006 ، ص : 34 .

[4] ماهر عبد الخالق السيسي ، مبادئ السياحة ، مجموعة النيل العربي للنشر ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، مصر ، 2016 ، ص ، ص : 24 ، 25 .

تعريف منظمة السياحة العالمية (W.T.O):

حيث تؤكد المنظمة على أن السياحة ينبغي أن تتضمن أربع نقاط أساسية و هي:

1. تنطوي السياحة على تحرك الناس من موقع إلى آخر خارج مجتمعهم المحلي .
2. إن جهات القصد السياحية (Tourisme Destinations) توفر نطاقا من النشاطات (Activités) و الخبرات (Expériences) و التسهيلات (Facilites) .
3. تتضمن صناعة السياحة عددا من النشاطات الاقتصادية الفرعية و هذه النشاطات تولد مجتمعة دخلا ضمن الاقتصاد الوطني ينتج من خلاله العملات الصعبة الأجنبية الذي تدخل إلى البلد السياحي المزار عن طريق السياح .
4. إن الحاجات و الدوافع المختلفة للسائح تتطلب إشباعا، و هذه الحاجات و الدوافع تخلق تأثيرا اجتماعيا (Social Impact)[1].

تعريف الأكاديمية الدولية للسياحة (A.I.T):

السياحة عبارة عن لفظ ينصرف إلى أسفار المتعة، فهي مجموعة من الأنشطة البشرية التي تعمل على تحقيق هذا النوع من الأسفار [2].

السياحة هي ذلك النشاط الحضاري و الاقتصادي و التنظيمي بانتقال الأفراد إلى بلد غير بلدهم و إقامتهم فيه لمدة لا تقل عن 24 ساعة لأي غرض ما عدا العمل الذي يدفع أجره داخل البلد المزار [3] .

المطلب الثاني: مميزات السياحة

أ/ أنواع السياحة : يوجد عدة معايير لتصنيف السياحة

1. أسس التصنيف:

قامت عدة دول بتصنيف أنواع السياحة المختلفة وفقا لعدد من المعايير التي تتناسب مع ظروفها و موقعها و إمكانياتها السياحية [4] وتعددت أنواع السياحة تبعا للدوافع و الغايات والاحتياجات المختلفة المحركة لها، بالإضافة إلى أنواع و أنماط أخرى جديدة ساعدت على ظهورها و التقدم و التطور العلمي و الاستقرار السياسي و كذلك تطور و تقدم الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، و ما رافق ذلك من تطلعات و متطلبات ذات صلة بالواقع الجديد لم تكن معروفة من قبل .

---

[1] إبراهيم خليل بظاظو ، **الجغرافيا السياحية (تطبيقات على الوطن العربي)** ، الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2010 ، ص : 29 .

[2] يحي السعيدي و سليم العمراوي ، مرجع سبق ذكره ، ص : 97 .

[3] هواري معراج و محمد سليمان جردات ، **السياحة و أثرها في التنمية الاقتصادية العالمية (حالة الاقتصاد الجزائري)** ، مجلة الباحث ، العدد 01 ، 2004 ، ص : 22 .

[4] مرزوق عابد القعيد و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص : 49 .

2. أنواع السياحة:

أ/ وفقا لتوزيع الحدود السياسية: و تتكون من سياحة داخلية، و سياحة خارجية.

- السياحة الداخلية: و هي تلك الأنشطة المرفقية التي تتضمن تهيئة جميع الظروف السياحية للمواطنين للاستمتاع بأوقاتهم أثناء فترة السياحة داخل الوطن الواحد .
- السياحة الخارجية : هي تلك الأنشطة المرفقية التي تتفاعل من أجل إفراز مجموعة من الخدمات السياحية للأجانب، و مجموعة إجراءات سياحية أخرى خاصة بانتقال المواطنين إلى الخارج لنفس الغرض [1] .

ب / السياحة وفقا الهدف أو الغرض:

- السياحة الدينية: السفر أو الانتقال داخل حدود دولة أو خارجها لهدف زيارة الأماكن المقدسة مثل سفر المسلمين لأداء فريضة الحج أو العمرة إلى العربية السعودية .
- **السياحة العلاجية:** هي سياحة لإمتاع النفس و الجسد معا من الأمراض بالعلاج باستخدام المراكز و المستشفيات الحديثة .
- **السياحة الرياضية**: هو انتقال من مكان لآخر لفترة مؤقتة بهدف ممارسة الرياضة المختلفة أو الاستمتاع بمشاهدتها .
- **السياحة الثقافية** : يتعلق هذا النوع بتعريف السائح بثقافة البلد و الحضارات التي مرت عليه ، من حرف يدوية ، تقاليد و عادات فن معياري ، اللغة ... الخ و هناك أنواع أخرى لهذا التقسيم منها السياحة الشاطئية و الصحراوية و سياحة المعارض و المهرجانات ...الخ [2] .
- **سياحة رجال الأعمال**: و هي نوع جديد من السياحة برز في القرن الماضي و يتمثل في عقد المؤتمرات لزيارة الأسواق و المعارض ، التي تتضمن قطع أثرية و تحف لا تقدر بثمن ، كذا حضور المؤتمرات الدولية التي تتضمن جميع التوجيهات السياحية الدولية [3] .

ج / السياحة وفقا للعمر:

- سياحة الطلائع: يتعلق هذا النوع من السياحة بالمراحل العمرية من 07 – 14 سنة و هي مرحلة تعليمية يتم خلالها الأطفال اكتساب معارف و مهارات و سلوكيات معينة .
- سياحة الشباب: هي تلك السياحة التي يقوم بها الأفراد الذين يتراوح عمرهم ما بين 16 – 30 سنة.
- سياحة الناضجين: و هذا يتضمن مرحلة عمرية من 35 – 55 و هو عبارة عن سياحة استرخاء و متعة .
- سياحة المتقاعدين: و يتراوح عمرهم ما فوق 60 سنة [1] .

---

[1] أحمد عبد السميع علام ، **علم الاقتصاد السياحي** ، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر ، الإسكندرية،مصر،الطبعة الأولى ، 2007 – 2008 ، ص : 25 .

[2] صحراوي محمد تاج الدين و السبتي وسيلة ، **السياحة في الجزائربين الواقع و المأمول** ، مجلة شماء للاقتصاد و التجارة ، العدد الثاني ، ديسمبر 2017 ، الجزائر ، ص : 52 .

[3] أحمد عبد السميع علام ، مرجع سبق ذكره ، ص : 27 .

ب / خصائص السياحة:

تعتبر السياحة صناعة متميزة لاعتبارات متعددة أهمها:

- تعتبر السياحة صادرات متميزة غير متطورة فهي لا تتمثل في ناتج مادي يمكن نقله من مكان إلى آخر، و هي تعتبر واحدة من الصناعات القليلة التي يقوم فيها المستهلك بالحصول على المنتج بنفسه من مكان إنتاجه، و عليه فان الدولة المصدرة للمنتج السياحي " الدولة المضيفة " لا تتحمل نفقات النقل خارج حدودها، كما هو الحال بالنسبة للمنتجات الأخرى التي تطلب بالإضافة إلى تكاليف نقلها.
- إن المنتج السياحي المتمثل في عوامل الجذب السياحي " الموارد السياحية الطبيعية التاريخية الأثرية " لا تباع إلا من خلال السياحة، فهذه الموارد لا تجري عائدا بطبيعتها إلا إذا بيعت في شكل منتج سياحي، وهذا المنتج لا يباع في معظم الأحوال من غير وجود سلع و خدمات مساعدة التي تتمثل في التسهيلات السياحية التي يجب أن تتواجد جنبا إلى جنب مع الموارد السياحية و تتمثل هذه التسهيلات في أربع مجموعات:

1/ توفر الهياكل الأساسية القاعدية: كشيكات النقل ، الخدمات المرفقة " المياه و الكهرباء " وسائل الاتصال، توفر الأمن و الاستقرار.

2/ توفر منشآت الإقامة: الهياكل الفندقية و غيرها من وسائل الإقامة التكميلية " المخيمات، القرى السياحية " .

3/ توفر النقل: البري، البحري، الجوي.

4/ توفر المنشآت السياحية الترويجية: كدور اللهو و التسلية، محلات بيع الهدايا التذكارية و السلع السياح.

- إن المنتج السياحي منتج مركب فهو مزيج مشكل من مجموعة عناصر متعددة مع بعضها البعض، و توفر و تتأثر بالقطاعات الأخرى في المجتمع [2].
- تعد السياحة نشاطا اقتصاديا متزايدا أو متضاعف الطبيعة و بصورة مطردة و خاصة فيما يتعلق بالدخل و الاستخدام السياحيين، و نفسر ذلك أن إقدام السياح على الإنفاق و تحويل نقودهم إلى عملات الدولة التي يحتاجونها، إلى جانب مشترياتهم من الهدايا و التذكارات، يعني ذلك انتقال النقود من السياح إلى عدة أشخاص و قنوات و مستويات متعددة بالإضافة إلى استخدامها أكثر من مرة عن طريق انتقالها من حائز إلى آخر، مما يؤدي إلى تزايد الدخل و هو ما يطلق عليه بالمضاعف رغم انتقال جزء من هذه الأموال إلى خارج المنطقة السياحية، من اجل توفير خدمات و مواد و متطلبات صناعة السياحة و فيما يتعلق بالاستخدام أو العمالة السياحية التي تتصف بها، نظرا لاحتياجها إلى أعداد كبيرة من العاملين، أي أنها توفر فرص عمل لأعداد كبيرة من المستخدمين [3].

---

[1] أحمد محمود مقابلة ، **صناعة السياحة علما و تطبيقا** ، دار الكنوز المعرفة ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2008 ، ص : 36 .

[2] نبيل الروبي ، **التخطيط السياحي** ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 1987 ، ص : 16 .

[3] نصر حميداتو ، النشاط السياحي في الجزائر و أثره على النمو الاقتصادي ، مذكرة شهادة ماستر الأكاديمي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة حمة لخضر الوادي ، 2014 / 2015 ، ص : 10 .

المطلب الثالث: أهمية السياحة و مقوماتها

أ / أهمية السياحة [1] :

أصبح ينظر للسياحة في العديد من الدول و خاصة في الدول النامية على أنها وسيلة هامة من وسائل الاستثمار السريع و خاصة أن هناك تحول كبير في المسارات السياحية نحو الدول النامية التي أخذت تنافس الدول المتقدمة في الجذب السياحي .

فمن أبرز نقاط أهمية السياحة ما يلي :

- مصدر دخل العملات الصعبة و يؤثر إيجابيا على ميزان المدفوعات ، و دعم الاقتصاد الوطني مثل اليونان و المكسيك اللاتي اعتمدن على السياحة في تخفيف العجز في ميزان المدفوعات كذلك تونس و مصر و لبنان في الدول العربية .
- تشغيل الأيدي العاملة بكافة مستوياتها من مترجمي للسياح إلى الخدمات الدنيا، الأمر الذي يوسع قاعدة الدخول في الدولة ، و الذي يعكس أثره على الاستهلاك و التنمية و الاستثمار و هي كقطاع اقتصادي يتداخل في معظم القطاعات الإنتاجية الاقتصادية في الدولة من خلال إنشاء المشروعات السياحية التي تحقق درجة معينة من التكامل بين القطاعات الاقتصادية الأخرى .
- تعمل على التغيير الاجتماعي نتيجة الحراك الاجتماعي، لأنها تجعل الاتصال مباشرة بين الدول(الأمم) الفقيرة و الغنية في العالم .
- للسياحة أثر في سرعة انتقال الأموال المستخدمة في السياحة دون موانع في دوره ينتج عنها تأثيرا مركبا في تنشيط الخدمات و الإنتاج في الدولة و هذا ما نطلق عليه بالأثر المضاعف .
- تنقل الدولة من دولة متخلفة إلى دولة متقدمة من خلال الحراك الثقافي و الحضاري بين الشعوب، و هذه الحالة تنطبق على اسبانيا التي أخرجتها من الفقر إلى الغني فأصبحت تنافس الدول الأوروبية الأخرى .
- تتيح السياحة الداخلية الفرصة للمواطنين التعرف على بلادهم و جمالها و لتعريف تراثهم التاريخي، والحضاري، مما ينعش اقتصادهم الوطني .

ب / مقومات السياحة : [2]

المقومات الطبيعية : تتمثل في الموارد الطبيعية التي رزقها الله تعالى البلدان و من أهم هذه الموارد البحار، الأنهار و المواقع و المناخ و المحميات الطبيعية .

المقومات البشرية : تعني العمل الذي يتمثل في الإنجازات السياحية الجديدة و المضافة الى الإنجازات الكبيرة التي تركها الأجداد و استكملتها الأجيال المتلاحقة فإلى جانب ما تركه الآباء و الأجداد من ثروات سواء كانت الآثار التاريخية أو الإسلامية أو المسيحية و غيرها من الآثار القديمة التي تزخر بها بعض الدول فإن الجهود البشرية التي تبذل في مختلف الأنشطة السياحية القديمة تمثل صورة أخرى من صور الأنشطة السياحية و العمل الذي

[1] علاء إبراهيم العسيلي ، **السياحة في الوطن العربي (التاريخ . المخاطر. المهددات)** ، دار أمجد للنشر و التوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2016 ،ص : 27 – 28 .

[2] زيد منير عبوي ، **مبادئ السياحة الحديثة** ، دار المعتز للنشر ، الأردن ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2016 ، ص : 53 .

يعد عنصرا هاما من عناصر المنتج السياحي و استخدامه يساعد على جذب السياح مثل القرى السياحية أو الأسواق التاريخية أو الرياضات الخاصة و غيرها من وسائل الترفيه و الراحة و الاستمتاع .

رأس المال البشري الذي يتوفر في كثير من المناطق السياحية و ينقسم العنصر البشري إلى :

الأول الذي يمكن أن يضم العاملون في المجال السياحي سواء العاملون في المنشآت الرسمية مثل وزارة السياحة و قطاعاتها المختلفة و الهيئات التابعة لها، و الثاني فئة الجمهور المتصل بالسياحة و هناك مجموعة من العوامل التي تساعد على نجاح العنصر البشري و دعمه للسياحة.

المقومات المالية : رأس المال هو المقوم الأساسي الثالث من مقومات السياحة حيث يعتبر من أهم المقومات التي تعمل على استثمار الأموال في مختلف المشروعات السياحية و بإقامة منشآت و الفنادق و الشركات السياحية و غيرها من معدات و أدوات و مباني ، لذا يعد رأس المال مقوم أساسي للسياحة لما له من أهمية كبيرة للقيام بالمشروعات الاستثمارية المختلفة وتدعيم الخدمات السياحية .

كما يفيد المال في القيام بالحملات الدعائية و الإعلامية الأزمة لتسويق المنتج السياحي حيث يمكن عن طريق المال القيام بالحملات الإعلامية المخططة و المتنوعة و المستثمرة في الداخل و الخارج و القيام بالترويج و الإعلان المناسب للمنتج السياحي و كثرة إنتاج المطبوعات الفاخرة بكافة أشكالها و أنواعها.

بالإضافة إلى ذلك تعد التسهيلات السياحية المقدمة إلى الزائر و الأسعار المناسبة للخدمات المقدمة و تسهيلات النقل وما يتوفر من أمان و راحة وسرعة، من العوامل الهامة التي تساعد على تدعيم المقومات السياحية بصفة عامة.

المبحث الثاني: مدخل عام للاستثمار السياحي

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار السياحي

أ / تعريف الاستثمار السياحي:

قبل التطرق إلى تعريف الاستثمار السياحي لا بد من التعرف على الاستثمار :

و " يقصد بالاستثمار التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك الحالي ، و ذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي [1]، أي أنه توظيف الأموال في المشاريع اقتصادية ، اجتماعية و ثقافية بهدف تحقيق تراكم رأس مال جديد ، و رفع القدرة الإنتاجية أو تجديد وتعويض رأس المال القديم [2] ".

و الآن يمكن تعريف الاستثمار السياحي على النحو التالي:

الاستثمار السياحي يتمثل في مجموع ما ينفق في قطاع السياحة، و ما تستقطبه الدولة من استثمارات أجنبية موجهة لهذا القطاع ، و يعتبر الاستثمار السياحي من الأنشطة الواعدة لما يتيحه من فرص كبيرة للنجاح و تحقيق عوائد مالية معتبرة [3].

يعرف الاستثمار السياحي على انه: " القدرة الإنتاجية الهادفة إلى تكوين رأس المال المادي و إعداد رأس المال البشري في مجال صناعة السياحة و زيادة تحسين طاقاته الإنتاجية و التشغيلية و تقديم أفضل الخدمات المختلفة لهذا النشاط ".

كما عرفته منظمة العالمية للسياحة على أنه " التنمية الاستثمارية للسياحة و التي تلبي احتياجات السياح و المواقع المضيفة إلى جانب حماية و توفير الفرص للمستقبل ، إنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ، و تحقق معها التكامل الثقافي و العوامل البيئية و التنوع الحيوي و دعم نظم الحياة ".

و يتضح مما سبق أن مفهوم الاستثمار السياحي هو توجيه المستثمر جزءا أو كلا من أمواله للاستثمار في قطاع السياحة من أجل تكوين رأس المال السياحي المادي و البشري و زيادة طاقة البلد السياحية وتقديم أفضل الخدمات لهذا النشاط، و يتوقف تطور الاستثمارات السياحية على مدى قوة الجذب السياحي و على الضمانات و الحوافز الممنوحة للمستثمرين في هذا المجال [4].

---

[1] محمد مطر ، **إدارة الاستثمارات الاطار النظري و التطبيقات العلمية** ، مؤسسة الوراق ، عمان ، الأردن ، 1999 ، ص : 09 .

[2] قاسم نايف علوان ، **إدارة الاستثماربين النظرية و التطبيق** ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2012 ، ص : 29 .

[3] عبد الكريم قاسم ، **ترقية السياحة في الجزائر** ، رسالة ماجيستر ، جامعة الجزائر ، 1998 ، ص : 16 .

[4] بركان دليلة و هاني نوال ، **الاستثمار السياحي و سبل تفعيله في ظل استراتيجية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030)**، مجلة اقتصاديات المالية و البنكية و إدارة الاعمال ، جامعة بسكرة ، العدد 07 ، ديسمبر 2018 ، ص : 56 .

ب / أهداف الاستثمار السياحي :

تتمثل أهداف الاستثمار السياحي فيما يلي [1]:

- الهدف الأساسي زيادة الأرباح في هذا القطاع خاصة الشركات الكبيرة كشركة الكور الفرنسية و شركة الهلتون.
- تطوير الحركة الاقتصادية ذلك بما يحققه الاستثمار في القطاع السياحي من فوائد تمس القطاعات الأخرى كالصناعات التقليدية و قطاع الاتصالات ... الخ.
- زيادة الاستثمارات تؤدي إلى زيادة فرص العمل و ذلك لما تتطلبه الاستثمارات السياحية من يد عاملة بنسب عالية.
- استثمارات سياحية في المجال الثقافي يؤدي إلى الاهتمام بالموروث الثقافي و المحافظة عليه، و كذلك حماية الآثار و إيصالها سالمة للأجيال اللاحقة لمعرفة تاريخها.

ج / مجالات الاستثمار السياحي:

و تتمحور حول المجالات التي يغطيها قطاع السياحة ، و تتمثل فيما يلي [2] :

1. الاستثمار في الخدمات الإقامة و الخدمات المرافقة لها:

تعد خدمات الإقامة من أهم الخدمات التي تقدم للسائح و لها أهمية كبيرة حيث يقضي السائح وقتا كبيرا في الفندق ، و ينفق 40% من مخصصاته على خدمة الإقامة و الخدمات المرافقة لها، و تشمل الاستثمار في الهياكل الفندقية، مراكز الترفيه، خدمات النقل السياحي، مراكز الاتصالات و الاستعمالات السياحية .

2. الاستثمار في الشركات السياحية :

تلعب الشركات السياحية دورا كبيرا في تدعيم النشاط السياحي، حيث تعمل على إيصال المنتج السياحي في المكان و الوقت المناسب، وهي المسؤولة عن عرضه و تقديمه للسياح فتقوم بإعداد وتنظيم البرامج السياحية و الرحلات و الحجوزات ، طبع المنشورات الإعلانية ... و غيرها.

---

[1] تريكي العربي ، **واقع الاستثمار السياحي دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس** ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر،2012 ، ص : 40 .

[2] عبد الكريم حافظ ، **الإدارة الفندقية و السياحة** ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2010 ، ص : 21 .

المطلب الثاني: عناصر جذب الاستثمار السياحي و أسس قيامه

أ / عناصر جذب الاستثمار السياحي:

هناك مجموعة من العناصر تجعل القطاع السياحي مستقطب للاستثمارات السياحية و أهمها:

- وجود مناطق حرة كبرى يمكنها أن تكون محل مشاريع سياحية كمناطق التوسع السياحي.
- توفر فرص الاستثمار السياحي المربح و توفر الخبراء المختصين خاصة في إدارة الفنادق و المطاعم الكبرى .
- توفر المقومات السياحية بمختلف أنواعها (الطبيعية، الثقافية، و التاريخية...).
- توفر الهياكل القاعدية من منشآت للنقل و الصحة و المصارف و الاتصالات الحديثة.
- مقدرة الشعوب على ممارسة النشاط السياحي و توفر روح الضيافة و الكرم.

ب / أسس و وسائل الدفع بنمو الاستثمارات السياحية:

1. أسس قيام الاستثمار السياحي:

إن مقومات السياحية لا تكفي لجلب الاستثمار ما لم يكن ذلك مرفقا بمجموعة أسس منها:

- الاستقرار السياسي و الأمني.
- التنوع الاقتصادي و خاصة الاعتماد على قطاعين العام و الخاص.
- تلاؤم التشريعات للاستثمار السياحي و ضرورة تكييفها مع الاستثمار السياحي الذي يتميز بنوع من التعقيد.
- تحديث و تطوير مستمر للبنية التحتية للدول من مواصلات و اتصالات و خدمات صحية ، بنكية ...الخ [1].

2. وسائل الدفع بنمو الاستثمارات السياحية:

تتعدد وسائل التي تدفع بنمو الاستثمارات السياحية إلى الأمام،حيث تأخذ طرق أو فعاليات عديدة أهمها:

- **تخطيط سياحي علمي و شامل:**

نظرا لكون السياحة علما وصناعة قائمة بذاتها، فهي تحتاج إلى تخطيط كأداة لازمة للاقتصاد الدولي الحديث سواء كان ذلك في الدول المتقدمة اقتصاديا أو النامية و يعرف التخطيط السياحي بأنه استغلال تام للمصادر الطبيعية و البشرية و المالية ذات العلاقة بالسياحة إلى أقصى درجات المنفعة القومية.

- **الترويج لفرص الاستثمار السياحي الموجودة:**

يجب عدم إغفال الدراسات عند كمية و نوعية المنتجات السياحية الناتجة عن العملية الاستثمارية، و المكانية و بيعها في الأسواق الخارجية و تحتاج تلك الدراسات إلى خبرة كبيرة محلية و أجنبية متخصصة التنظيم الفعال للاستثمارات السياحية:

لا بد من تنظيم جيد و فعال يعمل على تطوير الاستثمارات السياحية حتى تظهر آثارها النفعية على مستويات محلية و إقليمية و على حجم الحركة السياحية و شكل هذا التنظيم يختلف من بلد لآخر تبعا لأهمية التي يوليها البلد لهذا الاستثمار خاصة من القطاع المحلي و الأجنبي [2].

---

[1] بركان دليلة و هاني نوال ، مرجع سبق ذكره ، ص : 58 .

[2] مسعود سالم ، **دراسات النظام القانوني في الاستثمار السياحي في الجزائر " دراسة مقارنة "** ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر تخصص إدارة مالية،جامعة الجزائر ، 2003 – 2004 ، ص ، ص : 39 ، 40 .

المبحث الثالث: عموميات حول النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي أحد المعايير التي يمكن من خلالها تصنيف الدول إذا ما كانت متقدمة أو دولة سائرة في طريق النمو و تعمل على الرفع من قيمته.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

أ / تعريف النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية :

1 . تعريف النمو الاقتصادي:

هو الزيادة في التغير التلقائي في الاقتصاد القومي و في مؤشراته بما يعني أيضا ارتفاع الدخل القومي و نصيب الفرد منه، كما يعني زيادة المؤشرات الاقتصادية كالدخل القومي، نصيب الفرد من الدخل التجارة الداخلية و الخارجية .... الخ. دون أن تكون هناك تغيرات مقصودة في البنيان الاجتماعي و الثقافي أي بنيان القيم والعادات و التقاليد و مستوى الصحة و التعليم ...الخ [1].

كما يقصد به " الزيادة في الناتج (الدخل) القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة [2] ".

يعني ارتفاع النسبة المئوية للإنتاج العام محسوبا بالأسعار الثابتة أي الارتفاع الحقيقي للدخل القومي [3].

و يمكن تعريف النمو الاقتصادي على انه " زيادة قدرة الوطن على انتاج السلع و الخدمات، كما يعني النمو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن ، و هو يشير لنصيب الفرد من الدخل الكلي للمجتمع [4] " .

النمو الاقتصادي هو " حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو الدخل القومي الحقيقي ، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي و بالتعمق في هذا المفهوم يتعين التأكيد على ما يلي:

- أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لا بد و أن بفوق معدل النمو السكاني . و وفقا لذلك فإن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي— معدل النمو السكاني.

- أن تكون الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد حقيقية و ليست زيادة نقدية و على ذلك فإن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي - معدل التضخم.

---

[1] أحمد جابر بدران ، **التنمية الاقتصادية و التنمية المستدامة** ، مركز الدراسات الفقهية و الاقتصادية ، كلية الاقتصاد و الإدارة ، جامعة 6 أكتوبر،الطبعة الأولى ، ص : 20 - 21 .

[2] محمد أحمد الأفندي ، مقدمة في الاقتصاد الكلي ، دار الأمين للنشر و التوزيع ، صنعاء ، اليمن ، الطبعة الخامسة ، 2006 ، ص : 297 .

[3] محمود على الشرقاوي ، **النمو الاقتصادي وتحديات الواقع** ، دار غيداء للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2015 ، ص : 46 .

[4] عبد القادر محمد ، عبد القادر عطية ، **اتجاهات حديثة في التنمية** ، الدار الجامعية ، مصر ، 2000 ، ص : 141 .

- أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية، أي تكون على المدي الطويل، و ليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها [1] نظرا لوجود علاقة بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية هناك من يعتبر بان لهما نفس المفهوم ولذلك سنوضح مفهوم التنمية الاقتصادية وعليه فإن:

2 / تعريف التنمية الاقتصادية:

هي عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة و متطورة كما أنها تعتمد بدرجة كبيرة على جدية صانعي القرارات الاقتصادية و السياسية في الدولة و التزامهم بتحقيق التغير من واقع متخلف إلى واقع متقدم في كافة المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و إيمانهم بان التنمية تتم بالإنسان من أجل الإنسان [2].

التنمية الاقتصادية هي " الإجراءات تتخذ عن قصد من شانها زيادة الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة بمعدل أكبر من زيادة السكان [3] ".

وتعرف أيضا بأنها " التغيرات الجذرية المقصودة في الاقتصاد القومي بما يترتب عليه تنمية القطاعات الاقتصادية و تصحيح الاختلالات الهيكلية بينها بما يؤدي الى زيادة الدخل القومي و نصيب الفرد فيه [4] ".

كما تعرف بأنها الانتقال الفعلي من هيكل اقتصادي ذو إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد إلى هيكل يسمح بأعلى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة أي استخدام الطاقات الموجودة في الدولة استخداما أمثل عن طريق إحداث تغيرات جذرية في البنيان الاقتصادي و الاجتماعي و توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات [5].

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية ، ايمان عطية ناصف ، **التنمية الاقتصادية (المفاهيم والخصائص – النظريات الإستراتيجية – المشكلات)** ، مطبعة البحيرة ، الإسكندرية ، مصر ، ص ، 77 – 80 .

[2] أحمد جابر بدران ، **التنمية الاقتصادية و التنمية المستدامة ، مرجع سبق ذكره ، ص : 15 .**

[3] إسماعيل محمد هاشم ، المدخل الى أسس علم الاقتصاد ، دار المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، مصر ، 1973 ، ص : 499 .

[4] أحمد جابر بدران ، التنمية الاقتصادية و التنمية المستدامة ، مرجع سابق ، ص : 20 .

[5] بناني فتيحة، السياسة النقدية و النمو الاقتصادي (دراسة نظرية) ، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة بومرداس ، الجزائر ، 2008 – 2009 ، ص 4 .

3 / الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية :

الجدول رقم (1– 1) : يوضح الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
- يتم بدون اتخاذ أي قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع؛ - يركز على التغير في الحجم والكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات؛ - لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد.	- عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده ؛ - تهتم بنوعية السلع و الخدمات نفسها ؛ - تهتم بزيادة الدخل الفردي الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة .

المصدر: بناني فتيحة ، مرجع سبق ذكره ، ص : 4

ب / أهمية النمو الاقتصادي:[1]

تشير الدراسات التنموية التي أجريت على بعض الدول النامية إلى أن النمو الاقتصادي هو أفضل طريقة للتخلص من الفقر، و تحقيق مستوى معيشي أفضل، حيث أن ارتفاع مستوى الدخل بنسبة 10 % يؤدي إلى انخفاض معدل الفقر بمقدار 20 – 30 %، و للنمو الاقتصادي أهداف عديدة منها ما يأتي:

- **تقليل مستوى الفقر:** يرفع النمو الاقتصادي من معدل دخل الأفراد بشكل سريع و فعال، مما يؤدي إلى تخفيض مستوى الفقر، فقد أثبتت الدراسات التي أجريت على 14 دولة في التسعينات، أن مستوى الفقر في إحدى عشرة دولة قد انخفض بنسبة 1.7 % عند الزيادة في معدل دخل الفرد بنسبة 1 %.
- **إعادة تشكيل المجتمع:** يعزز النمو الاقتصادي من مستوى دخل الأفراد من خلال توزيع الدخل، فكلما كان مقياس التشتت لتوزيع الدخل عاليا قل مستوى الفقر، مع ضرورة عدم الربط بين النمو و المساواة في توزيع الدخل.
- **خلق فرص العمل:** يعمل النمو الاقتصادي على خلق فرص وظيفية من خلال ارتفاع الطلب على الأيدي العاملة، الأمر الذي يساعد على الحد من الفقر، كما يوازن بين عمليات الهيكلية الاقتصادية و الصناعات التحويلية، و التحسن من مستوى الإنتاجية.
- **تطوير الصحة و التعليم:** يساعد ارتفاع مستوى الدخل الناتج عن النمو الاقتصادي في تحسين الخدمات الصحية المقدمة للأفراد، و يتأثر التعليم أيضا بارتفاع أعداد الملتحقين بالمدارس و الجامعات، و هذا من شأنه تعزيز مستويات الدخل.

[1] https://mawdoo3..com. مفهوم النمو الاقتصادي.15/05/2020,14:00h

ج / محددات النمو الاقتصادي و مميزاته: أن تحقيق النمو الاقتصادي في أي مجتمع لا بد ان يتوفر على المكونات الأساسية التالية:

1. محددات النمو الاقتصادي:

- **تراكم رأس المال:**

ينتج عنها تخصيص جزء من الدخل الحالي كالادخار، لكي يتم استثماره حتى يزداد نمو الدخل و الناتج المستقبلي أما العوامل المحددة لتراكم رأس المال، فهي تلك التي تؤثر على الاستثمار تتمثل في توقعات الأرباح و السياسة الحكومية تجاه الاستثمار ،و عليه فتراكم رأس المال يتعلق بصورة مباشرة بحجم الادخار و التي يعادل نسبة دخل المجتمع الذي ينفق على الاستهلاك ، لكن تأثير هذا العامل يختلف من بلد إلى آخر [1].

و يفسر الادخار أساسا لتراكم رأس المال حيث ينبغي على الدولة الرامية إلى زيادة معدلات نموها المستقبلي الامتناع عن استهلاك جزء من دخلها الحالي و تحويله إلى ادخار و من ثم إلى مشاريع استثمارية، و لذلك نجد أن كلفة النمو الاقتصادي هي الجزء المضحى به من الاستهلاك لصالح الادخار بغرض تكوين تراكم رأس المال[2].

- **العمل:**

هو مجموعة القدرات الفيزيائية و الثقافية، التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع و الخدمات لتلبية حاجياته، إن النمو السكاني و الزيادة في قوة العمل عامل موجب تقليدي في حث النمو الاقتصادي، فزيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين، و من ناحية أخرى زيادة السكان تعني زيادة في القوى الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية، رغم ذلك فالنمو السكاني له تأثير موجب و تأثير سالب على النمو الاقتصادي خاصة في الدول التي تعاني من فائض في عنصر العمل، و ذلك يتوقف على قدرة النظام الاقتصادي في استيعاب و توظيف العمالة الإضافية، و هذه القدرة تتوقف بدورها على معدل و نوع التراكم الرأسمالي، و مدى توافر العوامل المرتبطة كمهارة التنظيم [3].

- **التقدم التكنولوجي:**

" السرعة في تطوير و تطبيق المعرفة الفنية ،من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان ". يعتبر عدد من الاقتصاديين أن التقدم التكنولوجي هو أهم عنصر لعملية التقدم الاقتصادي، فهو يعني الجهود المستمرة التي يبذلها المجتمع كله في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وتطوير اكتشاف موارد أخرى جديدة في العملية الإنتاجية التي تؤدي حتما إلى زيادة و تحقيق النمو الاقتصادي [4].

---

[1] ميشال تودارو ، **التنمية الاقتصادية ، ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد محمود عبد الرزاق ، الطبعة الإنجليزية ، دار المريخ للنشر ، الرياض 2008** ، ص : 182 .

[2] حربي محمد موسى عريقات ، **مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)** ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2006 ، ص ، ص : 272 ، 273 .

[3] ميشال تودارو ، التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص : 183 .

[4] عبد الرحمان إسماعيل و حربي محمد موسى عريقات ، **مفاهيم أساسية في علم اقتصاد** ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، 2007 ، ص : 142 .

و تتكون التكنولوجيا من مجموعة من المعارف العلمية التي قد تكون متضمنة في السلع الرأسمالية كالآلات والمعدات، كما قد تكون متضمنة في الجانب البشري في شكل كفاءات و مهارات ملازمة للأفراد و لا تنفصل عنهم[1].

و يتجلى دور التقدم التكنولوجي كعامل مهم للنمو الاقتصادي من خلال قدرته على زيادة كميات الإنتاج باستعمال نفس الحجم و الكمية من المدخلات، ذلك أن التقدم التكنولوجي يعني إدخال أساليب تقنية جديدة أو وسائل إنتاج حديثة يمكن من خلالها زيادة الإنتاج بالنسبة لكل وحدة من المدخلات، أي أن العمال سيتمكنون من إنتاج السلع بتكلفة أقل مما كانت عليه قبل استخدام هذه الأساليب ، و هذا يعني أن كل وحدة من إنتاج تتطلب رأس مال طبيعي و بشري أقل، غير انه و رغم هذا الإسهام للتقدم التكنولوجي في رفع مستويات الإنتاج إلا أنه ليس شرطا كافيا لاستمرار النمو، بل يجب أن تتوافر لدي القوى العاملة المعارف العلمية الكافية لتشغيل الآلات المعقدة. كما انهه لا بد منن وجود المنظمين المجددين القادرين على تكييف التقنية مع حاجات المجتمع[2].

- **التنظيم الاقتصادي الكفء:**

إن الدولة التي تستطيع أن تحسن كفاءة استخدام مواردها تتمكن من تحقيق مستويات أعلي للإنتاج و أن ترفع معدل نموها الاقتصادي، و إذا كان التنظيم في دولة ما يفتقد و يتسم بالإسراف فانه يعوق النمو، و يصرف النظر عن التنظيم الاقتصادي، هناك شروط أساسية لا بد توافرها لتجنب الإسراف و عدم الكفاءة.

ذلك أن الموارد لا بد أن تستخدم لإنتاج سلع و الخدمات التي يرغبها الناس فليس ثمة خلاف على عدم الكفاءة في توزيع الموارد ينشأ عن استخدام الدولة لمواردها لإنتاج سلع غير مرغوبة بالنظر إلى تكلفة الفرصة البديلة. ويتزايد اقتناع علماء الاقتصاد بأن الإسراف في استخدام الموارد و ما يؤدي إليه من تحقيق مستوى أدني للإنتاج من المستوى الذي يمكن تحقيقه إذا استخدمت الموارد بشكل فعال و هو مصدر آخر للضياع الاقتصادي. وينشأ مثل هذا الضياع بسبب عدم استغلال الموارد إلى أقصى حد حتى لو وجهت إلى إنتاج السلع المرغوبة[3].

- **الموارد الطبيعية:**

و يعد هذا العنصر مساعدا فهناك من الدول التي لا تمتلك الثروات الطبيعية لكنها عملاق اقتصادي كاليابان، بينما معظم الدول العربية تضم كميات هائلة من الثروات الطبيعية لكن هذه البلدان مازالت نامية[4].

2. مميزات النمو الاقتصادي :

يمكن الحكم على دولة ما بأنها تمر بمرحلة نمو اقتصادي من خلال ملاحظة المظاهر (مميزات) التالية:

---

[1] مدحت القريشي ، **التنمية الاقتصادية (نظريات و سياسات و موضوعات)** ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى،2007،ص:142 .

[2] جيمس جواريتيني و ريتجارد أستروب، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان ، **الاقتصاد الكلي** ، دار المريخ للنشر و التوزيع ، الرياض ، السعودية ، 1999 ، ص : 587 .

[3] جيمس جواريتيني و ريتجارد أستروب، مرجع سابق ، ص ، ص : 588-589 .

[4] محمود علي الشرقاوي ، **النمو الاقتصادي و تحديات الو اقع** ، مرجع سبق ذكره ، ص :48 .

- **زيادة حجم الإنتاج :**

و هو ارتفاع حجم النشاط الإنتاجي أو ما يعرف بالتوسع الاقتصادي، غير أن المقصود بالزيادة هي الزيادة الحقيقية في الإنتاج، و بالتالي الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي و الذي يشير إلى كمية السلع و الخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله المتاح خلال فترة زمنية معينة.

- **حدوث تغييرات بالنسبة لعملية التسيير:**

إن تحقيق نمو الاقتصادي نتيجة زيادة حجم الإنتاج و الذي يحقق للمنتجين ربحا أكبر، و يزيد من إشباع حاجيات الأفراد سوف يؤدي بالمستثمرين إلى إحداث طرق جديدة لتنظيم العملية الإنتاجية، و جعل عناصر الإنتاج تتداول بطريقة سهلة و اقل تكلفة و أكثر ربحية، و بالتالي تسهيل من ديناميكية العمل، و هذا ما يمكن من إتاحة طرق تنظيمية و تسييرية جديدة أفضل من التي كانت سائدة في السابق من أجل تحقيق فائض أكبر و استمرارية عملية النمو.

- **التقدم الاقتصادي:**

بحكم انه جملة من التحسينات الاقتصادية و الاجتماعية، المرافقة للنمو الاقتصادي و منه فان التقدم الاقتصادي ما هو إلا مظهر من مظاهر النمو الاقتصادي، استمراره يحقق الغايات الاجتماعية لمجمل الأفراد[1].

المطلب الثاني: سمات النمو الاقتصادي

أ/ مقاييس النمو الاقتصادي:

يقاس النمو الاقتصادي تبعا لمعدل النمو في متوسط نصيب الدخل الفردي من الدخل الوطني الحقيقي، ويعد هذان المؤشران الأكثر استخداما لقياس درجة النمو الاقتصادي في غالبية دول العالم[2].

1. الناتج الوطني الحقيقي:

يشير الناتج الوطني الحقيقي الى الكميات الفعلية من السلع و الخدمات المنتجة مقومة بالأسعار الثابتة، و هو أساس القياس لمعدل النمو الاقتصادي، هذا الأخير يمثل التغيير في الناتج الحقيقي بين فترتين مقسوما على الناتج الإجمالي للفترة الأساسية المنسوب إليها القياس[3].

إلا أن هذا المقياس رفضه البعض ذلك لأن زيادة الدخل الوطني لا يعني نموا اقتصاديا عند زيادة عدد السكان بمعدل أكبر، و نقصه أيضا لا يعني تخلفا اقتصاديا عند انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر .

[1] خالد بن جلول ، **أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير ، تخصص الاقتصاد الكمي ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر ، 2009 ، ص : 65 .

[2] محمد السربيتي ونجا علي عبد الوهاب ، **النظرية الاقتصادية الكلية** ، الدار الجامعية ، جمهورية مصر العربية ، 2008 ، ص : 340 .

[3] محمد ناجي حسن خليفة ، النمو الاقتصادي النظرية و المفهوم ، دار القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، 2001 ، ص : 22 .

2. متوسط الدخل الفردي :

يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداما لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم ، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان.

و يقاس النمو الاقتصادي وفق طريقتين و هما [1]:

- معدل النمو البسيط : يقيس معدل التغيير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة إلى أخرى، و تتمثل صيغته فيما يلي :

$$CM_s = \frac{y_t - y_{t-1}}{y_{t-1}} \times 100$$

حيث أن:

CM_s : معدل النمو البسيط.

y_t: متوسط الدخل الحقيقي في السنة t.

y_{t-1} : متوسط الدخل الحقيقي في السنة *t-1*.

- أما معدل النمو المركب فيقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا وتوجد طريقتين لحسابه، طريقة النقطتين و طريقة الانحدار.

فوفقا لطريقة النقطتين لدينا الصيغة التالية:

$$CM_c = \sqrt[N]{\frac{y_n}{y_o}} - 1$$

$$y_n = (1 + CM_c)^n$$

حيث أن:

CM_c : معدل النمو المركب.

N : فرق عدد السنوات بين أول و اخر سنة في الفترة.

y_n : الدخل الحقيقي لآخر فترة.

أما طريقة الانحدار فصيغتها كالتالي:

$$\ln y_t = A + CM_{ct}$$
$$CM_{ct} = \ln y_t - A$$

حيث أن:

[1] صباح زروخي ، أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر – دراسة قياسية للفترة (1986 - 2015) ، أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية ،جامعة محمد بوضياف مسيلة ، 2016 – 2017 ، ص : 90 .

Ln : اللوغاريتم الطبيعي للدخل في السنة (t).

A : ثابت.

CM_{ct} : معدل النمو المركب في السنة (t).

3. **الدخل القومي الكلي المتوقع:**[1]

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع و ليس الدخل الفعلي. فقد تكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما يتوافر لها الإمكانات المختلفة للاستفادة من ثرواتها الكامنة، إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني، في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن تؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند قياس حجم الدخل، غير أن هذا المعيار لم يلقي القبول في الأوساط الاقتصادية لصعوبة تقدير و قياس تلك الثروات الكامنة و المتوقعة في المستقبل.

ب / محفزات النمو الاقتصادي[2] **:**

1. **العوامل الاقتصادية:**

لم تقتصر على دراسة أسباب فشل الدول النامية في تحقيق النمو إنما شملت العوامل المحفزة و تنطوي هذه العوامل فيما يلي:

- **عامل الاستثمار في الموارد البشرية :**

عند دراسة نظريات التنمية توضح أن معظم الاقتصاديين اعتبروا أن التراكم الرأسمالي هو المتطلب الأساسي للنمو، غير انه في الآونة الأخيرة تزايد الاهتمام بالاستثمار في الموارد البشرية في عملية الانتماء حيث توسعت فكرة رأس المال للإنفاق على الصحة و التعليم و البحوث الإنتاجية .

- **استخدام السياسة المالية العامة:**

يتم تعيين السياسة المالية وفقا للظروف الخاصة بكل بلد لتعزيز النمو أي انه تطبيق إزاء السياسة المالية العامة لا يعتبر أمرا سليما.

- **عامل التدخل الحكومي:**

تتراوح أشكال التدخل الحكومي ما بين بعض الإجراءات التنظيمية من ناحية و الدخول المباشر في الأنشطة الاستثمارية و الإنتاجية من ناحية أخرى.

2. **العوامل الغير الاقتصادية:**

و من العوامل الغير الاقتصادية التي تنطوي فيما يلي:

[1] محمد عبد العزيز عجمية و ايمان عطية ناصف ، **التنمية الاقتصادية (المفاهيم والخصائص – النظريات الاستراتيجية – المشكلات)** ، مرجع سبق ذكره ، ص :105 .

[2] **حراث حنان ، اثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة (1990 - 2013) ، مذكرة ماستر اكاديمي ،تخصص تقنيات كمية مطبقة ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ، الجزائر، 2014 – 2015 ، ص : 36 .**

- **العوامل السياسية:**

تمثل مدى توافر السيادة السياسية للدولة وطبيعة تكوين الحكومة السائدة، أي إن كانت تواجه عناية كبيرة لعملية الانتماء أم أنه تعتنق مبدأ الحرية الاقتصادية.

- **العوامل الاجتماعية:**

لكل مجتمع هياكل اجتماعية لها تأثير على قوة نمو الاقتصاد، محاولة للإسراع بعملية النمو لا بد أن تعمل على تغيير تلك الهياكل القائمة و من ثم توجد ضرورة لإحداث تغيرات أساسية في المواقف و رؤى الأفراد في المجتمعات النامية.

ج / معوقات النمو الاقتصادي [1]:

تتلخص معوقات حركة النمو الاقتصادي في النقاط التالية:

- **العامل الديموغرافي:**

يمثل العامل الديموغرافي أحد العوائق الأساسية التي تقف في طريق النمو الاقتصادي للدول المتخلفة، إذ أن نمو السكان بمعدلات سريعة في معظم الدول يلقى أثر الزيادة في الإنتاج و الدخل.

- **مشكلة تكوين رأس المال:**

يعتبر تكوين رأس المال العامل الرئيسي المحدد للنمو الاقتصادي و لا نعني به مجرد القدرة على الادخار فحسب بل تعني به كذلك تحقيق الاستثمار.

- **التخلف التكنولوجي:**

من الحقائق الثابتة أن التخلف التكنولوجي ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي إلا أن كل الدلائل تشير على هبوط مستوى التكنولوجي في الدول المتخلفة.

- **ضعف المستوى التعليمي:**

إن التعليم يرفع من كفاءة عنصر العمل بمختلف أنواعه و كلما دخلت أساليب حديثة لسير العمل في مختلف ميادين الإنتاج صار من الضروري الارتفاع بالمستويات التعليمية التدريبية لقوة العمل إضافة إلى ما ذكر فإن من الضروري الإقدام على الاستثمار في التعليم، إن كانت تكلفة الفرصة الضائعة على ما يبدو مرتفعة.

- **ضعف الخدمات الصحية:**

لا جدال أن الزيادة الكبيرة في الإنتاجية يمكن تحقق.

و الارتفاع المستويات الصحية للأيدي العاملة و الجهد المبذول من طرف الأفراد العمليين يكون أكثر فاعلية عندما يكون مستواهم الصحي مرتفعا منه عندما يكون المستوى متدني.

[1] حراث حنان ، **اثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي ، دراسة قياسية للفترة (1990 - 2013)** ، مرجع سبق ذكره ، ص : 37 .

- **قلة الموارد الطبيعية أو ندرتها [1]:**

عندما تعاني دولة ما من قلة الموارد الطبيعية أو تنوعها فإن هذا يحد من إمكانات النمو السريعة. إضافة إلى ذلك فإن الدولة تتخصص في إنتاج سلعة أو سلعتين و خاصة السلع الأولية أو الإستراتيجية مثل النفط. فيما يظل مستقبل النمو رهين بالتطورات الاقتصادية العالمية التي تؤثر على حركة أسعار السلع الأولية .

المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي

اختلف المفكرين الاقتصاديين حول العوامل أو السبل و الاستراتيجيات التي يمكن من خلالها تحقيق النمو الاقتصادي، مما أدي إلى تعدد نظريات النمو الاقتصادي و منها ما يلي:

أ / النمو الاقتصادي عند الكلاسيك [2]:

بالرغم من اختلاف وجهات نظر الكلاسيكيين بتحليل التقدم الاقتصادي، و تباين طرق التحليل تبعا للمدة الزمنية التي ظهروا فيها و الأوضاع التي ميزتها، إلا أن آرائهم تقاربت فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي و طريقة تحقيقه، حيث أن نظرية التوزيع استحوذت على الجزء الأكبر من تحليلاتهم و علاقتها بالنمو، مما جعلهم يبحثون عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل الوطني، معتمدين على التحليل الاقتصادي الجزئي و قد تركزت نظريتهم في الأفكار التالية:

- الإنتاج دالة لعدد من العوامل و هي الأرض، العمل، رأس المال، و التقدم التكنولوجي، وكل تغير في الإنتاج يحدث بتغير أحد العوامل أو كلها، و أن الأراضي الزراعية العنصر الوحيد الثابت في النموذج الذي يحكمه قانون تناقص الغلة المرهون بثبات الفن الإنتاجي و رأس المال المستخدم.
- إن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل في الفن الإنتاجي و على الأرباح التي تعتبر مصدر عملية تكوين رأس المال الذي يؤدي إلى التقدم التكنولوجي، كما أن التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان.
- إن العلاقة السببية بين التراكم الرأسمالي و حجم السكان تؤدي إلى تناقص الغلة في الزراعة (ارتفاع تكلفة المنتجات الزراعية) و ارتفاع حصة الأجور في الدخل الكلي مما يعوق ارتفاع حصيلة الأرباح فيؤدي ذلك إلى تباطؤ تكوين رأس المال، مما يدفع بالرأسماليين بتجميد الأجور عند حد الكفاف.
- ثبات الفن الإنتاجي و المعرفة الفنية عبر الزمن مما يجعل متغيرا لا يؤثر في عملية النمو، و هو بخلاف النظريات المعاصرة التي جعلته عاملا مؤثرا.
- الحاجة إلى العوامل الاجتماعية و المؤسسية المواتية للنمو، و هي تشمل تنظيم اجتماعي إداري و حكومة مستقرة، و مؤسسات تمويلية منظمة، و نظام شرعي قانوني و أوضاع اجتماعية مناسبة، و ضرورة توسيع حجم السوق مع عدم تدخل الدولة في نشاطاته.

---

[1] محمد أحمد الأفندي ، **مقدمة الاقتصاد الكلي** ، مرجع سبق ذكره ، ص : 306 .

[2] **كبداني سيد أحمد ، اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية (دراسة تحليلية و قياسية) ، تخصص اقتصاد ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير ، أطروحة دكتوراه ، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان ،الجزائر ، 2012 – 2013 ، ص : ص: 34 – 35 .**

ب / النمو الاقتصادي عند الكينيزيين:

قدم " **جون مينارد كينز** " نظرية جديدة عن العمالة كانت بمثابة ثورة في الاقتصاديات الكلية، و يرى كينز إن الدخل الكلي دالة في مستوى التشغيل، فإن كلما زاد حجم التشغيل زاد الدخل الكلي، و بالتالي تحقيق النمو الاقتصادي، و يعتمد مستوى الاستثمار في نموذج كينز على تحديد الدخل القومي، اعتبر كينز أن الادخار دالة في الدخل و أن البطالة تبقى كمشكلة في الأجل الطويل ما لم تلعب الحكومة دورا اكبر في الاقتصاد القومي، و ركز كينز على الآثار المترتبة على الاستثمار في مجال الطلب الكلي أو التجميعي، و لم يتعرض تحليله كثيرا لحقيقة أن الاستثمار يتمخض عن زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد القومي، و قام منظري النظرية الكينزية و هم **هارود و دومار**، و قد اهتم بمشاكل النمو في الدول المتقدمة، غير أن النموذج الكينزي المبسط يحافظ على مستوى معين من الدخل الحقيقي طالما بقي الاستثمار على مستوى ثابت، فاذا ارتفع الاستثمار فان الدخل التوازني سيرتفع بمضاعف معين للزيادة في الاستثمار [1]، و قد اهتمت نظرية كينز باقتصاديات التنمية للدول المتقدمة أكثر مما هي للدول النامية [2].

ج / النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي المعاصر:

- **نظرية النمو المتوازن:**

" **بول روزنتشين** " صاحب نظرية الدفعة القوية و النمو المتوازن، حيث يرى أن تحقيق معدلات عالية لا يتم الا من خلال دفعة قوية و ربما سلسلة من الدفعات القوية يمكن عن طريقها خروج الاقتصاد الوطني من إطار الركود و تحقيق التنمية.

فالدول النامية تحتاج إلى دفعة قوية من رؤوس الأموال المستثمرة و من استغلال الموارد المتاحة في المشاريع.

- **نظرية النمو غير المتوازن:**

يعتبر " ألبرت هيرشمان " صاحب نظرية النمو غير المتوازن، حيث يرى أن النمو غير المتوازن أفضل من النمو المتوازن، فالنمو غير المتوازن قادر على جعل الدولة النامية تحقق تقدما أكبر أما نظرية الدفعة القوية تصلح للدول المتقدمة و ليس النامية.

لأنها غير واقعية تسعى إلى تحويل الدول النامية إلى دول متقدمة بين عشية وضحاها، و جوهر هذه النظرية هي أن تنمية الاقتصاد يجب إن تبدأ بإنماء الصناعات الرائدة، ثم تنتشر بعد ذلك تلقائيا إلى بقية الصناعات الاقتصاد الوطني [3].

---

[1] لموتي محمد ، **البطالة و النمو الاقتصادي في الجزائر ، دراسة قياسية و اقتصادية للفترة (1970 – 2007)** ، مذكرة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ،(2006 – 2007) ، ص : 35 .

[2] محمود علي الشرقاوي ، **النمو الاقتصادي و تحديات الو اقع** ، مرجع سبق ذكره ، ص : 53 .

[3] حراث حنان ، مرجع سبق ذكره ، ص : 39 .

خاتمة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا الإلمام بمختلف التعاريف و المفاهيم الأساسية المرتبطة بمقتضيات الدراسة و التي من شأنها أن تساعدنا على الفهم النظري الجيد من منطلق جدوى الاستثمار في القطاع السياحي و مدى تأثيره على النمو الاقتصادي.

اهتم العديد من المفكرين الاقتصاديين على اختلاف توجهاتهم الفكرية بدراسة كل ما يتعلق بمسببات النمو الاقتصادي و العوامل المؤثرة فيه، و لعل أحد الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى تحقيق معدلات عالية في النمو الاقتصادي هي تلك الدفعة القوية من رؤوس الأموال المثمرة في المشاريع ضمن مختلف القطاعات ذات المقومات المتوفرة و الهامة بما فيها الصناعة، النقل، لا سيما في القطاع السياحي إذ يعتبر الاستثمار السياحي أحد القضايا البارزة في الوقت الراهن لمساهمته الفعالة في النهوض بالاقتصاد فتشجيعه يعد دافعا أساسيا يمكن من خلاله بلوغ النمو الاقتصادي أما تطويره يعتبر محركا رئيسيا للأنشطة الاقتصادية على اختلاف مجالاتها.

الفصل الثاني:
الواقع الاقتصادي للاستثمار السياحي في الجزائر

المبحث الأول: واقع السياحة في الجزائر.

المبحث الثاني: الاستثمار السياحي في الجزائر وآليات تفعيله.

المبحث الثالث: الاقتصاد السياحي الجزائري.

مقدمة الفصل:

تعتمد الجزائر في اقتصادها على الاقتصاد الريعي المرتبط بقطاع البترول ونظرا للأزمات التي يواجهها هذا القطاع حتم عليها إعادة التفكير في التنويع في اقتصادها من أجل التحرر من التبعية النفطية. و عليه قامت بترقية عدة قطاعات بعد دراسة إمكانياتها، ويعتبر القطاع السياحي أحد أهم هذه القطاعات و هذا راجع إلى امتلاك الجزائر مقومات الجذب السياحي سواء كانت طبيعية ، تاريخية أو مادية و بعد استقلالها عن المستعمر الفرنسي قامت الجزائر بتبني عدة مخططات سياحية و تنموية تخص بناء مؤسسات و مشاريع سياحية، كما عملت على جذب المستثمرين في هذا القطاع ومنحهم مزايا و فرص هائلة يهدف من خلالها التوسيع في سوق العمل و تنشيطه مما يحقق فرص عمل و توفير دخل للأفراد بالتالي تحقيق نمو اقتصادي بالإضافة إلى أنها قامت بتهيئة قطاعها السياحي آفاق (SDAT 2030) يتبين من خلاله أهداف و توقعات منتظر بلوغها.

وعليه فقد انتهجت الجزائر عدة آليات وسبل لترقية قطاعها السياحي من أجل مساهمته في تحقيق الدخل الوطني والتحسين من الوضع الاقتصادي للبلاد.

وبعد توضيح العلاقة بين الاستثمار السياحي والنمو الاقتصادي من خلال أهم ما جاء في الأدبيات الاقتصادية وهذا للخلفية النظرية. سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى تحليل واقع الاستثمار السياحي في الجزائر بإعطاء صورة عامة للقطاع السياحي موضحين كل الإمكانيات والاستراتيجيات المتبناة مع استخدام بعض الأرقام والإحصاءات المعتمدة في التحليل. وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: و اقع السياحة في الجز ائر.

المبحث الثاني: الاستثمار السياحي في الجز ائروآليات تفعيله.

المبحث الثالث: الاقتصاد السياحي الجز ائري.

المبحث الأول: و اقع السياحة في الجز ائر

المطلب الأول: تاريخ ظاهرة السياحة

أ / قبل الاستقلال:

باعتبار ظاهرة السياحة في الجزائر حديثة النشأة فإن ظهورها يعود إلى الحقبة الاستعمارية أي قبل الاستقلال (1962) مع بداية القرن التاسع عشر خلال الاحتلال الفرنسي للبلاد ففي (1897) أسس المستعمر اللجنة الشتوية الجزائرية و بواسطة الرعاية و الإشهار تمكنت من تنظيم قوافل سير عديدة من أوروبا نحو الجزائر فهذه المرحلة جلبت العديد من السياح الأوروبيين لاكتشاف المناظر الطبيعية لبلادنا و هو ما دفع المستعمر الفرنسي إلى التفكير في إنشاء هياكل قاعدية تلبية لحاجيات الزبائن الأوروبيين و في سنة 1914 تم تشكيل نقابة سياحية في مدينة وهران و في سنة 1916 تم تشكيل نقابة سياحية في قسنطينة و في سنة 1919 تم إنشاء فدرالية السياحة و التي تجمع 20 نقابة تواجدت أنداك و في نفس السنة تم إنشاء القرض الفندقي المكلف بمنح القروض للمستثمرين في مجال السياحة و في 1931 تم إنشاء الديوان الجزائري للنشاط الاقتصادي و السياحي الذي كان يهدف إلى تنمية السياحية و استمر نشاطه بعد الاستقلال و قد بلغ عدد السياح في الجزائر سنة 1950 حوالي 150 ألف سائح لذا أدرك المستعمر أهمية الموارد السياحية في الجزائر حيث تم وضع برنامج موسع خاص بالتجهيزات السياحية في مخطط قسنطينة 1957 و الخاص بإنجاز 17200 غرفة لفنادق حضارية 17% ممركزة بالجزائر العاصمة كدليل على أهمية السياحة في الجزائر[1].

ب / غداة الاستقلال:

ورثت الجزائر 5922سرير، تولى تسيير هذه الهياكل لجنة مختصة في تسيير الفنادق و المطاعم والتي تأسست سنة1965 وخاضعة لنظام التسيير الذاتي، و في سنة (1966) تخلت الدولة عن هذه اللجنة و أسندت مهامها إلى الديوان الوطني للسياحة الذي أنشأ سنة (1962) و كان تحت وصاية وزارة الشباب والرياضة إلى غاية (1964)، وبواسطة قرار رئاسي تم إحداث وزارة السياحة وتتمثل مهام الديوان الوطني للسياحة في تسيير أملاك الدولة والتعريف بالمنتج السياحي الجزائري في السوق الدولي للسياحة و ذلك بواسطة وسطائه الثلاث في الخارج، عموما خلال الفترة(1962 – 1966) لم يستفيد القطاع السياحي من أنه تنمية محددة المعالم وتميزت السياحة خلال هذه المرحلة بضعف الهياكل السياحية، ونقص في اليد العاملة المؤهلة، لانعدام الوكالات السياحية التي تتكفل بالدعاية والإشهار إضافة إلى استغلال الثروات السياحية، وتعتبر سنة (1966) بداية الاهتمام الحقيقي بالقطاع السياحي من خلال أول عمل حكومي على المستوى الوطني فبعد تقييم شامل قدمته الوزارة السياحة حول مجمل الثروات السياحية التي تتوفر عليها الجزائر، وبعد تحديد أهمية وفوائد السياحة ونوع المنشآت السياحية الواجب إحداثها تم تحديد توجهات الميثاق السياحي والمتمثلة أساسا في تحسين الشروط السياحية الطبيعية والثقافية و اعتبار مناطق التوسع السياحي وإنشاء و تطوير الصناعة الفندقية [2].

---

[1] عبد القادر شلالي، الواقع السياحي في الجزائر وآفاق النهوض به في مطلع 2025، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول السياحة في الجزائر واقع وآفاق، جامعة البويرة، 11 – 12 ماي 2010، ص 04.

[2] خالد كواش، مقومات ومؤشرات السياحية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف، الجزائر، 2000، ص:225– 227.

المطلب الثاني: مقومات القطاع السياحي في الجزائرومعيقاته

تعتبر الجزائر من الدول التي تمتلك تاريخا عريقا يزخر بالآثار و الثقافات القديمة، وكما يقول البروفيسور صالح فلاحي: هناك أصناف من الثقافات المتباينة من مجتمع إلى آخر، و هذا الاختلاف و التباين يعتبر عامل جذب لطرف للتعرف على الطرف الآخر لذلك فقد أصبح قطاع السياحة من القطاعات الإنتاجية الكبيرة في كثير من الدول خاصة دول العالم الغربي [1].

أ / مقومات السياحة في الجزائر[2] :

تتمتع الجزائر بعدة معطيات التي ترتقي بعدة معطيات التي ترتقي من خلالها تتمثل فيما يلي:

1. المعطيات الجغرافية:

تقع الجزائر في الضفة الغربية لحوض المتوسط فهي زاخرة بثرواتها ومناظرها المتنوعة فنجد فيها الجبال الشاهقة والهضاب العليا الفسيحة والسهول والصحاري والسواحل البحرية الممتدة على طول 2000 كلم على ضفاف البحر الأبيض المتوسط، كما تتربع الجزائر على مساحة 2381741 كلم²، مليونان تحتلها الصحراء هذا الامتداد الذي يتشكل منه جزء صحراوي هام يترامى حتى شبه الجزيرة العربية.

إن ارض الجزائر الموجودة بين 18°و13° من خط العرض الشمالي وبين 9° من خط الطول الغربي 12° من خط الطول الشرقي (خط الوسط الفاصل بين أطرف الكرة الأرضية يمر بالقرب من مدينة مستغانم في قالب طبيعي متميز جدا)، حيث أن الجزء الأعظم من الشمال له مناخ متوسطي ويسوده الأطلس التلي، بينما يسود الجنوب الصحراوي الأطلس الصحراوي.

2. المعطيات التاريخية والثقافية:

إن المعالم التاريخية و الحضارية المتنوعة التي تنفرد بها الجزائر جعلتها مهدا للحضارة الإنسانية و شاهدا حيا على انتمائها للفضاء الإسلامي المتوسطي و الإفريقي، فمعالم الأثرية و المتاحف و الوثائق التاريخية الموجودة في الجزائر تشهد على عراقة و عظمة الحضارات المتعاقبة من الأمازيغية إلى الفينيقية إلى البيزنطية و الرومانية و أخيرا الإسلامية التي فرضت نفسها عل التاريخ و الشاهد عليه قلعة بني حمدان ببجاية، و قد صنفت اليونيسكو مناطق أثرية بالجزائر ضمن قائمة التراث العالمي التاريخي كمنطقة الطاسيلي و تيبازة و جميلة و تيمقاد و وادي ميزاب و حي القصبة، كما يتبين أن السياحة الثقافية و الترفيهية تستقطبان الكثير من الاهتمام في اختيار التوجيهات السياحية حيث يزداد الطلب عليها و بهذا الصدد تتميز الجزائر بمزايا كفيلة بتلبية الطلبات الأكثر تشددا بفضل امتداد المناطق الساحلية من الساحل إلى الصحراء.

---

[1] https://mawdoo3.com معوقات السياحة في الجزائر , 04 / 03 / 2020 , 11:00h .

[2] حراث حنان،**أثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي**،مذكرة ماسترأكاديمي، تخصص تقنيات كمية مطبقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم،الجزائر، 2014 – 2015،ص: 21 – 22.

3. المقومات المادية:

بالرغم من أهمية الدور الذي تلعبه المقومات الطبيعية و الحضارية و الثقافية في جلب السياح، إلا أن ذلك يتطلب دعما ماليا كتوفير الطرق و الموانئ و شبكات الاتصال و لعل أهم دعم مادي هو الطاقة الفندقية و مدى تناسبها مع مستوى هؤلاء السياح وفي ذات السياق فقد ورثت الجزائر غداة الاستقلال 5992 سريرا موزعا على المدى الكبرى ثم شهد هذا العدد تطورا مع تعاقب الخطط الاقتصادية المتبعة وصولا إلى مرحلة التسعينات التي شهدت تحولات في كل المجالات و منها السياحة التي عرفت فيها طاقة الإيواء تطورا ملحوظا من حيث عدد الأسرة و تصنيفات الفنادق.

ب / معيقات القطاع السياحي في الجز ائر:

للسياحة في الجزائر معوقات عديدة أهمها:

- التأثير السلبي الذي كانت تعمل به الحكومات الجزائرية في عقد الستينات والسبعينات من القرن العشرين، مما أثر على وتيرة الاستثمار الأجنبي في البلاد وبشكل خاص قطاع السياحة، فقد كان ينظر للسائح على أنه مصدر تهديد للأمن الوطني ويهدد قيم المجتمع، وبسبب ترسخ هذه الأفكار أهملت الحكومات هذا القطاع ولم يأخذ حقه في الاهتمام كما هو الحال في القطاعات الإنتاجية الأخرى مثل القطاع الصناعي.
- إهمال قطاع السياحة انعكس على الكفاءات البشرية حيث تعاني الكثير من المرافق السياحية من نقص في الأيادي العاملة المتخصصة بفروع خدمات السائح والمناطق السياحية.
- ضعف وعي سكان الجزائر بأهمية السياحة ومساهمة السكان بمشاريع صغيرة أو كبيرة، وتوفير الأمن المجتمعي للسائح فلا ينظر للسائح نظرة ريبة أو شك، بل ينظر إليه كزائر للبلد،ويجب إعطاء صورة حسنة عن البلاد لتشجيعه للعودة مرة أخرى.
- تركز المرافق السياحية في المدن الرئيسية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، خاصة الفنادق المطاعم، والمقاهي.
- عدم توفر أسطول مواصلات مخصص لنقل الوفود السياحية حيث تتوفر في هذه المواصلات سبل الراحة والأمان للسائح.

وفي هذه الأيام تعمل الحكومة الجزائرية على النهوض بمسؤولياتها لتطوير هذا القطاع من خلال الحرص على النهوض بمسؤولياتها و نشر الوعي و التدريب بين فئات الشعب ، والتشجيع على إقامة المشاريع السياحية الصغيرة خارج المدن [1].

المطلب الثالث: المخططات السياحية التنموية في الجز ائر

أ / المخططات السياحية في الجز ائر:

بعدما حددت الحكومة أهدافها من التنمية السياحية وحددت نوع السياحة التي ترغب في تطويرها، حاولت إدراج القطاع السياحي في المخططات التنموية التالية كما يلي:

[1] https://mawdoo3.com . معوقات السياحة,04/03/2020 , 13 :00 h .

1. **المخطط الثلاثي (1967 – 1969)**: تم برمجة القطاع السياحي في هذا المخطط، و خصصت له 282 مليون دينار جزائري كاستثمارات سياحية، بغية إنجاز 13.081 سرير ، و في هذا المخطط تم التركيز على السياحة الشاطئية إذ خصص له 6795 سرير ، في حين السياحة الصحراوية خصص له 1818 سرير فقط[1] .

جدول رقم (2–2): توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية خلال المخطط الثلاثي (1967–1969)

القطاعات	المبالغ المخصصة لكل قطاع	النسبة المئوية %
الصناعة	5400	48.74
الزراعة	1869	16.87
الهياكل الأساسية	1124	10.14
التربية	912	08.23
السكن	413	03.72
السياحة	**282**	**02.54**
التكوين	127	01.14
الضمان الاجتماعي	295	02.66
الإدارة	441	03.68
متفرقات	215	01.94
المجموع	11078	100

المصدر: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية أثناء المخطط الثلاثي 1967 –1969

- من خلال الجدول أعلاه تبين أن القطاع السياحي رتب في آخر الاهتمامات من حيث المبالغ المخصصة له، و ذلك بمبلغ لا يتجاوز 252 مليون دينار الجزائري، أي بنسبة 2.54 بالمئة من الاقتصادات الكلية المخصصة لهذا المخطط، و المقدرة ب 11078 مليون دينار جزائري ويفسر هذا التوزيع تردد و تخوف الدولة من الاستثمار في القطاع و المساهمة التي يمكن أن يقدمها للتنمية و خاصة المردود من العملة الصعبة مقارنة مع القطاعات الأخرى مثل القطاع الصناعي الذي كانت الدولة تعول عليه كثيرا ، و هذا يظهر من خلال الاعتماد

[1] عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000 – 2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SADAT 2025، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود مالية، 2012 – 2013 ص: 73.

المالي المخصص له و المقدر ب 5400 مليون دينار جزائري ، أي نسبة 48.74% من إجمالي الاستثمارات المخصصة لهذا المخطط و في هذا المخطط تم انشاء بعض الفنادق و معاهد التكوين المهني[1].

2. المخطط الرباعي:

المخطط الرباعي الأول (1970–1973): حدد هذا المخطط هدف رئيسي وهو رفع قدرات الإيواء لبلوغ 35 ألف سرير وتم تخصيص غلاف مالي لهذا المخطط يقدر ب 700 مليون دينار جزائري، كما أعطيت الأهمية في هذا المخطط إلى المشاريع المتبقية من المخطط السابق بنسبة 60 %فضلا عن القيام بما يلي:

- إعادة تهيئة نادي الصنوبر البحري والفنادق الحضرية.
- تنمية السياحة في تيبازة وبلاد القبائل.
- تخصيص ميزانية 120 مليون دينار لإنجاز ثمانية حمامات معدنية.

المخطط الرباعي الثاني (1974–1977): شهد هذا المخطط عدة تغيرات على مستوى التنظيم السياحي كمايلي:

- إلحاق المصالح التجارية (SONATOUR) بالوكالة التجارية DTA.
- إنشاء الشركة الوطنية للسياحة (SON – ATOUR).
- إنشاء مؤسسة الأعمال السياحية الجزائرية [2].

المخطط الخماسي الأول (1980–1984): هدف المخطط هو الوصول الى طاقة إيواء تقدر بـ 50.880 سرير وتم تخصيص لذلك غلاف مالي بـ 3400 مليون دينار لتغطية تكاليف هذه المشاريع، بالإضافة إلى تطور ثلاث مناطق سياحية نموذجية موزعة على الجهات الشرقية والوسط والغرب، والموجهة أساسا نحو السياحة الداخلية.

جدول رقم (2–3): المشاريع السياحية المبرمجة في المخطط الخماسي الأول (1910–1984)

النوع	ساحلي	صحراوي	مناخي	حضري	تخييم	حمامات	المجموع
عدد المشاريع	02	01	05	32	40	09	89
عدد الاسرة	3300	2350	1150	6900	1200	1650	16550

المصدر: عوينان عبد القادر، مرجع سبق ذكره،ص: 214

[1] عبد القادر شلالي، مرجع سبق ذكره، ص 06.

[2] عوينان عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 73.

ما يلاحظ من الجدول أعلاه أنه لم يتم انطلاق أي مشروع من المشروعات الجديدة التي وضعت في إطار المخطط هذا رغم إنتهاء الدراسات الخاصة بها بسبب الأزمة الاقتصادية للدولة والتوجهات السياسية والاقتصادية.

المخطط الخماسي الثاني (1985-1989): أدركت الحكومة أهمية السياحة في المخطط مما أدى إلى برمجة عدة مشاريع سياحية خصص لها غلاف مالي يقدر بـ 1800 مليون دينار، بالتالي يمكن القول من خلال المكانة الضعيفة التي كان يحتلها القطاع السياحي في ضمن المخططات التنموية أن الدولة لم تولي اهتماما كبيرا لقطاع السياحة ، هذا ما شكل عائقا كبيرا أمام تطوير السياحة الجزائرية بعد هذه المرحلة[1].

ب / الرؤية المستقبلية في الاهتمام بالتنمية السياحية في الجز ائر:

مع بروز أهمية السياحة في الجزائر و تعاقب الأزمات الاقتصادية و النفطية في الجزائر منذ وقت مضى أصبح للسياحة و الاستثمار السياحي وزن في الاقتصاد الجزائري حيث عمدت السلطات العمومية إلى النظر إلى القطاع السياحي كقطاع استراتيجي له الأولوية، منتج للقيمة المضافة و موفر لمناصب العمل و ذلك من خلال الإطار المرجعي المتمثل في الاستثمار الطويل الأجل الموضوع من قبل وزارة السياحة و الصناعة التقليدية و هو البرنامج التوجيهي للتهيئة السياحية(2030SDAT)، الذي يوضح البعد الاستراتيجي لهذا القطاع من خلال خمسة (05) أهداف كبرى كما يلي:

- جعل السياحة أحد محركات النمو.
- دفع قطاعات أخرى من خلال ظاهرة الأثر المضاعف.
- الدمج بين الترقية السياحية والبيئة.
- ترقية التراث التاريخي والثقافي.
- التحسين الدائم لصورة الجزائر[2] .

[1] عوينان عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 74.

[2] علي حداد ، تقرير حول من أجل اثبات الاقتصاد الجزائري ، منتدى رؤساء المؤسسات (FCE entrepreneurs de progres) ، جوان 2015 ، ص:44.

المبحث الثاني: الاستثمار السياحي في الجزائر وآليات تفعيله

المطلب الأول: مقومات الاستثمار السياحي ومعوقاته

أ / مقومات الاستثمار السياحي الجزائري:

تتميز الجزائر بالإمكانيات المتعددة والمتنوعة والتي تعمل على فتح المجال الاستثمار السياحي في وجه المستثمرين وتتمثل في:

أولا: الموقع

تقع الجزائر شمال القارة الإفريقية والتي تتوسط بلاد المغرب العربي الكبير يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الشرق تونس و ليبيا و من الغرب المغرب الأقصى و موريتانيا و من الجنوب النيجر و مالي.

تتربع الجزائر على مساحة تقدر ب 2381741 كلم مربع، إن هذه المساحة التي تتراوح في المسافات من الشمال إلى الجنوب، و من الشرق إلى الغرب بين 1500 و 2000 كلم، تجعل من الجزائر أوسع بلد إفريقي بعد ليبيا ويبلغ عدد سكانها المقيمون داخل الجزائر 40.4 مليون نسمة بحلول 1 جانفي 2016، و هذا حسب ما كشف عنه الديوان الوطني للإحصاء (ons) لنتائج الإحصائيات المنشورة على موقعه الخاص[1].

كما تحتوى الجزائر على عدة مناطق تساهم في جذب السواح و قيام الاستثمار السياحي على إقليمها ،و هذه المناطق متواجدة في عدة أماكن بالجزائر و تتمثل في : الساحل الجزائري[2]، المناطق الجبلية (سلسلتي الأطلس التلي و الصحراوي) ، المناطق الصحراوية ، المحطات و المنابع المعدنية ذات خاصيات علاجية مؤكدة [3].

تنفرد الجزائر بمعالم تاريخية و حضارية، حيث تمتلك العديد من الحظائر الوطنية المتواجدة في مختلف أرجاء الوطن[4].

ثانيا: المناخ

لقد عملت الجزائر على تحسين مناخ الاستثمار من خلال تبنيها سياسة إقتصاد السوق وتوفير بيئة مناسبة للمستثمرين والمشاريع السياحية و يعرف مناخ الاستثمار بأنه مجمل الأوضاع القانونية و الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية التي تكون البيئة الاستثمارية و التي على أساسها يتم اتخاذ قرار الاستثمار [5] .

---

[1] http://www.ONS.dz , 15 : 30 ، 2020 / 07 / 28 موقع الديوان الوطني للإحصائيات ،

[2] بوبكر بداش، صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسات: رؤية استكشافية وإحصائية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية العدد 66 العدد 66، ربيع، بيروت، 2014، ص: 11.

[3] Office national de tourisme. Algérie source thermales,http://www.ont.dz.org,dat 18/07/2020, 16 :00h.

[4] بوفاس الشريف، بن خديجة منصف، ترقية تسويق المنتوج السياحي في الجزائر: الواقع والتحديات، الملتقى الوطني الأول حول: المقاولاتية وتفعيل التسويق السياحي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، بتاريخ 22-23 أفريل 2014، ص: 3.

[5] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية العدد 177، بتاريخ ابريل 2002، الكويت، ص: 3.

أوضحت كتابة الدولة في تقريرها لسنة 2016 حول مناخ الاستثمار في العالم أن " الجزائر سوقا مربحا من خلال الإمكانيات الهامة المتاحة لعديد المؤسسات الأمريكية و أن العديد من القطاعات توفر فرص هامة للنمو على المدى الطويل بالنسبة للمؤسسات الأمريكية، مشيرة إلى أن الاستثمار واعد جدا في القطاعات الإستراتيجية مثل الفلاح و السياحة و تكنولوجيات و الاتصال الإعلام و صناعة السيارات و الطاقة و الصحة[1].

ب / معوقات الاستثمار السياحي:

تعتبر بيئة الاستثمار السياحية بيئة معقدة تواجه جملة من العراقيل والمعوقات تتعلق جملة منها بالجانب الإداري والبيروقراطية وجملة أخرى بالجانب المالي والإمكانيات ودرجة المخاطرة وعدم توفر اليد العاملة وعليه يمكن تشخيص أهم هذه المعوقات كما يلي:

أولا: المعوقات التنظيمية والإدارية، تتمثل فيما يلي:

من الجانب الإداري و القانوني: تتمثل العراقيل الإدارية و القانونية أحد الكوابح الرئيسية لتحسين مناخ الأعمال و جذب رأس المال الأجنبي للجزائر، إن ما يميز الإجراءات في الجزائر هو البيروقراطية و الروتين في الإجراءات وإنجاز المعاملات، نقص الخبرات الفنية المتخصصة في الميدان رغم توفرها في سوق العمل، عدم وجود أنظمة معلومات متطورة و دقة في المعلومات، تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار و غياب التنسيق بين هذه الأجهزة[2].

ثانيا: المعوقات المتعلقة بجانب الإمكانات ودرجة المخاطرة: تتمثل فيما يلي:

- ارتفاع مخاطر الاستثمار في القطاع السياحي جعل عزوف معظم المستثمرين في هذا القطاع.
- الاستثمارات في الصناعة السياحية هي استثمارات طويلة الأجل الأمر الذي جعل معظم المستثمرين يعزفون عن الاستثمار في هذا المجال.
- فرض البنوك الجزائرية شروط ثقيلة إن لم نقل تعجيزية على الاستثمارات لا سيما السياحة منها مما جعلها تكون عائقا أمام الاستثمار في هذه الصناعة.
- ضعف اليد العاملة المؤهلة للاستثمار في مجال الصناعة السياحية.
- ضعف التكيف مع الوزن المتزايد لتكنولوجيا الإعلام و الاتصال في قطاع السياحة [3].
- ضعف التحفيزات المقدمة للمستثمرين في هذا القطاع، من زاوية أخرى طرح أحد التقارير الأوروبية خلال نهاية الألفينات استنادا إلى دراسة ميدانية حيث فسر المستثمرون الأوروبيون ترددهم للاستثمار في الجزائر سواء تعلق بالمشكل الأمني أو الاستقرار المؤسساتي و السياسي و الاقتصادي يضاف إلى ذلك نقص توفر المعطيات و المعلومات ، إضافة إلى تفشي الرشوة و الضعف و نقص الهياكل القاعدية [4]، وفي دراسة أجراها

---

[1] موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار : http://www.andi.dz ، اطلع بتاريخ 18 / 07 2020 ، على الساعة 20:00 مساءا .

[2] عمار عماري، بوسعدة سعدية، معوقات الاستثمار الأجنبي وسبل تفعيله في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي الثاني، بتاريخ 14 – 15 نوفمبر 2005 ص 235.

[3] بسمة عولمي، دور المقاولاتية كموجة للابتكار في صناعة التنمية السياحية المستدامة، الملتقى الدولي العاشر: السياحة والعولمة أي استراتيجية بالنسبة للجزائر، بتاريخ 16 – 17 جوان 2014، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، جامعة الجزائر 3، ص: 20.

[4] منصوري الزين، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الثاني، ص 141.

منتدى رؤساء المؤسسات حول الإشكاليات و العراقيل التي تنال من تنمية السياحة في الجزائر، سمح تلخيص هذه الإشكاليات التالية[1]:

توفر العقار السياحي، الحصول على التمويل والتكوين.

المطلب الثاني: الآليات المتخذة لتفعيل الاستثمار السياحي في الجزائر

أ/ مزايا الاستثمار السياحي في الجزائر:

تتمثل المزايا التي تمنحها الجزائر للمستثمرين في المجال السياحي:

- يتكفل صندوق دعم الاستثمارات والترقية ونوعية النشاطات السياحية، بالنفقات المرتبطة بالترقية السياحية وكل النفقات الأخرى الخاصة بدعم انجاز مشاريع استثمارية سياحية.
- تخضع النشاطات السياحية للضريبة على أرباح الشركات بنسبة 19 %في حين تخضع النشاطات الأخرى لنسبة 25 %من هذه الضريبة.
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 10 سنوات بالنسبة للمؤسسات السياحية التي ينشئها المقاولون الوطنيون أو الأجانب باستثناء وكالات السياحية و الأسفار و كذا شركات الاقتصاد المختلط التي تنشط في قطاع السياحة [2].
- تستفيد الاستثمارات في المشاريع السياحية التي تنجز على مستوى الولايات الشمال، ولايات الجنوب، على التوالي من تخفيض 3 % و4.5 %من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية.
- أما عمليات تحديث المؤسسات السياحية والفندقية التي تنجز على مستوى ولايات الشمال وولايات الجنوب، في إطار " مخطط نوعية السياحة "، فتستفيد على التوالي من تخفيض ب 34.5 %من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية.
- الإعفاء الدائم على الرسم على النشاط المهني، بالنسبة للنشاطات السياحية، الفندقية والحموية.
- تطبيق النسبة المخفضة بـ 7 %من الرسم على القيمة المضافة، إلى غاية 31 ديسمبر 2019، فيما يخص الخدمات المرتبطة بالنشاطات السياحية، الفندقية والحموية،وكذا نشاطات المطاعم السياحية المصنفة، الإسفار وتأجير سيارات النقل السياحي.
- الإعفاء من رسم التسجيل بالنسبة لعمليات رفع رأس المال، وكذا تأسيس شركات في قطاع السياحة.
- تطبيق النسبة المخفضة للرسوم الجمركية فيما يخص إقتناء تجهيزات وأثاث غير مصنعة محليا، تدخل في إطار التأهيل، طبقا " لمخطط نوعية السياحة ".
- من أجل التحفيز على تطوير قطاع السياحة على مستوى الجنوب و الهضاب العليا، تستفيد عمليات منح الامتياز على القطع الأرضية الضرورية لإنجاز المشاريع الاستثمارية السياحية من تخفيض تقدر بـ 50 % و 80 %.

[1] علي حداد، مرجع سبق ذكره، ص: 44.

[2] أحمد فوزي ملوخية، مرجع سبق ذكره، ص: 63.

- توسيع المزايا الممنوحة في إطار الترتيب الخاص بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، لفائدة الاستثمارات المرتبطة بالنشاطات السياحية و الفندقية المصنفة [1] .

ب / سبل دعم وترقية الاستثمار السياحي في الجز ائر:

في سبيل فهم وترقية القطاع السياحي والاستثمارات السياحية تسعى الدولة الجزائرية على:

- نشر السياحة الثقافية في المجتمع.
- إعداد معايير تصنيف الفنادق مع مراعاة ثوابت الأمة ذات الامتداد الإسلامي العربي الأمازيغي.
- إنشاء محلات الصرافة وهي نقطة أساسية لاستقطاب السواح وتسهيل المعاملات.
- إنشاء مركز المخططات وفقا لمعايير الحفظ والرقمنة.
- إقامة مشاريع سياحية دينية ثقافية تعكس الإرث التاريخي للجزائر.
- الإهتمام بالإشهار السياحي والإعلام به من خلال الإعتماد على الطرق الحديثة.
- ضرورة الحفاظ على الطابع التقليدي المحلي للمدن.
- ضرورة توفير المعلومات السياحية للمستثمر الأجنبي.
- إعادة النظر في قانون الاستثمار السياحي، سيما قاعدة 51 / 49 لتشجيع المستثمر المحلي والأجنبي.
- تنمية الصناعات التقليدية الداعمة للسياحة.
- توفير الهياكل القاعدية بالقرب من المعالم السياحية.
- تعزيز الآليات الرقابية على المؤسسات السياحية.
- تحسين نوعية الخدمات السياحية.
- تلبية حاجيات المواطنين وطموحاتهم في مجال السياحة و الاستجمام والتسلية.
- التطور المنسجم و المتوازن للنشاطات السياحية و تثمين التراث السياحي [2] .

[1] صفاء عبد الجبار الموسوي، **التقدم التقني في صناعة السياحة**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص: 45.

[2] https://dev.cu-tamanrassent.dz ,19/07/2020 , 17 :55h ، ملتقى وطني حول ترقية الاستثمار السياحي.

المطلب الثالث: تهيئة الاستثمار السياحي في الجزائر (آفاق2030)

أ / وضعية المشاريع الاستثمارية في القطاع السياحي بالجزائر:

شهدت الجزائر خلال نهاية 2014 ما يزيد عن 860 مشروع استثماري سياحي موزع بين مشاريع في طور الإنجاز و مشاريع متوقفة و مشاريع تم إنجازها سنلخصها في الجدول التالي [1]:

الجدول رقم (2–4): وضعية المشاريع السياحية نهاية 2014

-	مجموع المشاريع	عدد مناصب الشغل	التكلفة مليار دج
مشاريع في طور الإنجاز	385	25526	190.344
مشاريع متوقعة	104	3797	27.70
مشاريع غير منطلقة	296	13006	93.84
مشاريع تم إنجازها	76	2971	30.38
المجموع	861	45300	342.26

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة السياحة

أعلنت وزارة السياحة الجزائرية سنة 2019 استلام 2200 مشروع سياحي بطاقة استيعاب تقدر بـ 288 ألف سرير من شأنه خلق 114 ألف منصب شغل جديد بقيمة استثمار تقدر بـ 1500 مليار دينار و هذا راجع إلى كل التحفيزات والامتيازات الموضوعة منها الإعفاءات الجبائية وتخفيض نسبة الفوائد على القروض البنكية الممنوحة مما أدى إلى تسجيل إقبال كبير للمستثمرين لإنجاز الهياكل السياحية مشيرة إلى أن الإستراتيجية المنتهجة وضعت ركائز التنمية هذا القطاع من خلال تدعيم قطاع الاستثمار السياحي وترقية الوجهة السياحية الجزائرية [2].

تندرج هذه المشاريع الاستثمارية في إطار الإستراتيجية الوطنية الخاصة بتهيئة القطاع السياحي في آفاق2025 والتي هي جزء لا يتجزأ من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي يرمى إلى خلق نوع من التناسق والتناغم في إنجاز مختلف المشاريع القطاعية.وسد العجز في مجال الإيواء، و تم في هذا الإطار الانطلاق في تجسيد مشاريع سياحية المحلية و الوطنية [3]. و يشكل المخطط التوجيهي (SDAT 2025) الإطار الاستراتيجي للسياسة السياحية في الجزائر، و يعد هذا المخطط بمثابة الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين

[1] https://www.radioAlgerie.dz , 18/07/2020 , à l'heur 15 :40 .

[2] https://wikipedia.org ,18 / 07 /2020 , à l'heur 15 : 59 .

[3] www.Algeriantourisme.com/articles, 18 /07 /2020 , à l'heur 14 :30 .

و جميع القطاعات و جميع المناطق عن مشروعها السياحي لآفاق 2025 و هو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية الثقافية و التاريخية للبلاد، و وضعها في خدمة السياحة في الجزائر ، و لتحقيق القفزة المطلوبة و جعل السياحة أولوية وطنية يجب النظر إليها على أنها لم تعد خيارا بل أصبحت ضرورة، لأنها تشكل موردا بديلا للمحروقات و يهدف هذا المخطط إلى:

- توسيع الآثار المترتبة عن هذه السياسة إلى قطاعات أخرى (مثل الصناعة التقليدية، النقل، الخدمات الصناعة والتشغيل).
- تحسين التوازنات الكلية:التشغيل،النمو، الميزان التجاري والمالي، والاستثمار.
- التوفيق بين الترقية السياحية والبيئة.
- تثمين التراث الثقافي والشعائري، كون هذه العناصر تمثل عوامل جذب هامة فإن استراتيجيات السياحة المتواصلة عليها احترام التنوع الثقافي والمساهمة في التنمية المحلية.
- التحسين الدائم لصورة الجزائر، بحيث يرمى البرنامج إلى إحداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون اتجاه السوق الجزائرية.
- و بناءا على المخطط التوجيهي للتنمية السياحية تم تأسيس بنك الاستثمار من أجل منح مساعدات للمستثمرين في المجال السياحي و منح قروض طويلة الأجل [1].

ب / إستر اتيجية النهوض بقطاع السياحة (المخطط التوجيهي آفاق 2030):

بالنظر إلى إمكانيات الجزائر السياحية و مكانة القطاع السياحي في الاقتصاد و في إطار التخطيط على المدى البعيد، قامت الدولة بإجراء دراسات معمقة لتطوير هذا القطاع مستقبلا و إعطائه المكانة المستحقة، و قد تجسدت سياسة الدولة الجديدة و اهتماماتها بالسياحة بوضع مخطط توجيهي للتهيئة السياحية يعكس الآفاق المستقبلية لهذا القطاع في الجزائر في حدود 2030 تماشيا مع ذلك و بعد عدة تعديلات تم تجسيد هذا المخطط الذي يرتكز على [2]:

- التثمين والترويج للوجهة السياحية للجزائر.
- الرفع من مستوى الجودة والخدمات السياحية.
- ترقية الأقطاب السياحية وتشجيع الاستثمار
- مخطط الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، مخطط التمويل العملي للسياحة.

[1] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة الجزائرية، المخطط الاستراتيجية " الحركيات وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، جانفي 2008، ص ص: 25 – 59.

[2] وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية، " ملتقى وطني حول: مخطط التنمية السياحية آفاق 2030، فيفري 2016.

كما يسعى هذا المخطط لبلوغ الأهداف التالية وتحقيقها:

- ترقية اقتصاد بديل لقطاع المحروقات.
- تأثير ديناميكي على التوازنات الكبرى وتحفيز القطاعات.
- دمج الترقية السياحية والبيئية.
- تثمين التراث التاريخي، الثقافي والديني وتحسين صورة الجزائر في العالم.

كما حدد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية كيفية تنمية السياحة في الجزائر عبر هيكلة الأقطاب السياحية التي تعتبر نموذج للسوق السياحية الوطنية والدولية ،حيث يعتبر القطب على أنه تركيبة في مساحة جغرافية معينة من مؤهلات سياحية (فضاءات و مسالك) و نشاطات سياحية ذات نوعية (هياكل إيواء و ترفيه) منسجمة و متكاملة مع مشروع تنمية إقليمية، واعتمادا على مؤهلاتها و جاذبيتها الإقليمية تم تحديد سبعة (07) أقطاب سياحية، هذه الأقطاب مجسدة عبر ثلاث أقطاب (03) في الشمال و قطبان (02) في الجنوب الكبير، و أهم الأهداف والنتائج المرتقبة من خلال تنفيذ هذا المخطط متمثلة في الرفع من الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير مناصب الشغل، بعث السياحة الداخلية.

أما السيناريوهات المتمكنة بعد تنفيذ المخطط فيمكن إنجازها في الجدول التالي:

جدول رقم (2–5): السيناريوهات المتوقعة في آفاق 2030

السيناريوهات	عدد السياح بالمليون	عدد المشاريع	عدد الأسرة الجديدة	القيمة الحالية (مليار دينار)	الإنجاز السنوي
السيناريو الثاني الضروري	6	635	100000	300	600 سرير،50 مشروع
السيناريو الثالث المعدل	12	1240	200000	600	1200 سرير 100، مشروع
السيناريو الأول الضروري	18	2500	400000	1200	2000 سرير ، 200 مشروع

المصدر: وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية

بالفعل حاليا هناك اهتمام كبير من طرف السلطات من أجل تحسين وترقية قطاع السياحة لزيادة مساهمته في التنمية الاقتصادية، وخاصة بعد انخفاض أسعار النفط، فالجزائر تبحث عن موارد أخرى لإتمام برامجها التنموية ويبقى الآن مسؤولية السلطات المعنية لتنفيذ هذا المخطط من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة عبر مختلف المراحل.

المبحث الثالث: الاقتصاد السياحي الجز ائري

المطلب الأول: دو افع الاستثمار في المجال السياحي بالجز ائر

يعتبر الاستثمار السياحي أحد الأمور الهامة في الاقتصاد الوطني فهو فرصة حقيقية لتحقيق التنمية الاقتصادية من جهة الدولة أو الاقتصاد وتحقيق الربح من جهة المستثمر، ومن بين الأسباب الاستثمار السياحي في المجال السياحي بالجزائر:

- إدراك حكومات الأول المختلفة للأهمية الاقتصادية للسياحة، حيث اتجهت معظم حكومات الدولة السياحية إلى القيام بدور أكثر فعالية في التنمية السياحية عن طريق زيادة التسهيلات و تشجيع نمو السياحة الدولية الوافدة [1]، الأمر الذي جعل الجزائر تستفيد من هذا الإدراك و السياسات الأجنبية بالاتجاه نحو الاستثمار في القطاع السياحي.
- حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري و البحث عن بدائل أخرى تخفف من التبعية للريع البترولي خصوصا مع تراجع المداخيل المتأتية منه مؤخرا ، فقد اهتمت السلطات الجزائرية بهذا القطاع من خلال عدة مشاريع و مخططات سياحية للنهوض به [2] .
- يعتبر الاستثمار السياحي من الأنشطة الواعدة لما تتيحه من فرص كبيرة للنجاح و تحقيق عوائد مالية معتبرة [3]، لذا من صالح أي دولة الاستثمار في هذا القطاع .
- يعد الاستثمار في القطاع السياحي واحد من بين أهم المداخيل تستند عليها الاقتصاديات العالمية بغرض بلوغ مراتب التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تعدد و تنوع مناطق الجزائر و مناظرها المختلفة مما يؤدي إلى اختلاف منتجاتها السياحية، إضافة إلى مناخات متجانسة و متكاملة، معالم تمكن من قضاء موسم سياحي ب 12 شهرا في السنة، و ثروات طبيعية و تاريخية متميزة و كذلك تراث ثقافي متنوع و مختلف باختلاف المناطق [4] .
- امتلاك الجزائر للثروات التاريخية والثقافية وتراث وغيرها.
- تعدد وتنوع الأقاليم المناخية في الجزائر حيث يمكن للسياح الإقامة طول السنة والموسم.
- الجزائر مقصدا غير معروف سياحيا يجعلها اتجاها جديدا للسياحة الدولية.
- تنوع السياحة كما يلي: شاطئية، سياحة المسافات الطويلة، سياحة صحية، مراكز معدنية، سياحة المعالم الأثرية .... الخ.

---

[1] تومي ميلود، بن فرحات عبد منعم، إمكانيات ومتطلبات تحقيق تنمية سياحية مستدامة في الجزائر منطقة بسكرة نموذجا، الملتقى الدولي حول المقاولاتية ودورها في تطوير القطاع السياحي، جامعة قالمة 8 – 9 نوفمبر، 2019، ص: 05.

[2] بوفليح نبيل، تقرورت محمد، دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة (تونس، المغرب)، الملتقى الوطني حول: السياحة في الجزائر، واقع وآفاق، المركز الجامعي أكلي معند أولحاج بالبويرة، يومي 11 و12 ماي 2010، ص: 06.

[3] بن عبد العزيز سفيان، زيرمي نعيمة، وافع القطاع السياحي في الجنوب الغربي الجزائري وتحديات تطويره دراسة حالة ولاية بشار، الملتقى الدولي حول المقاولاتية ودورها في تطوير القطاع السياحي في الجزائر، جامعة قالمة، يومي 8 – 9 نوفمبر 2015، ص: 01.

[4] قاسي ياسين، حاج الله حيزية، دور الاستثمار في تطوير وترقية القطاع السياحي في الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول: الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 26 – 27 نوفمبر 2014، ص: 2.

- إصدار الجزائر مؤخرا تشريعات وقوانين محفزة للاستثمار في جميع القطاعات.
- عملية الخوصصة توفر فرصة حقيقية للاستثمار في القطاع في القطاع السياحي، فمؤسسات القطاع معروضة للخوصصة لمستثمرين محليين وأجانب بأشكال مختلفة كالبيع الكامل للمؤسسة أو تسليم الإدارة للقطاع الخاص أو من خلال عملية الشراكة مع مؤسسة أجنبية.
- تحتاج الجزائر إلى استثمارات في مجال النقل الداخلي و الخارجي و وكالات ومكاتب للسفر والسياحة وهو مجال يكمل البنية السياحية و يخدم أهدافها، بالإضافة إلى استثمارات في مرافق الترفيه السياحي من مراكز التسلية و مدن ألعاب و ملاعب رياضية و غيرها. من جهة أخرى تعتمد سياسة الاستثمار في الجزائر على تشجيع المبادرات الخاصة و تحقيق الشراكة و بالتالي يصبح دور الدولة محدودا يقتصر على توفير الشروط الضرورية(الظروف القانونية و المرافق التابعة) من أجل قيام و صناعة سياحية حقيقية[1].
- من جهة أخرى عرفت الجزائر خلال الآونة الأخيرة بعض المميزات في الجانب الاقتصادي تعتبر كتسهيلات في الجانب الاستثماري تتمثل في الاستقرار الاقتصادي النسبي التي تعرفه الجزائر، انفتاحها على العالم، تكثيف إبرام اتفاقيات الحماية و التحكم الدولي بالقيام بإجراءات لتشجيع الاستثمار، إمكانية تمويل من خلال البنوك العمومية و صناديق الاستثمار و المؤسسات المالية، سياسات تنموية واضحة و استراتيجيات قطاعية طموحة، فرص استثمارية جذابة ...إلخ[2].

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للسياحة في الجزائر

القطاع السياحي كأي قطاع جزء لا يتجزأ من الاقتصاد القومي له دوره الفعلي وأثره في تكوين الناتج القومي والمساهمة في المؤشرات الاقتصادية الأخرى، ويختلف هذا الدور بحسب حجم وأهمية القطاع السياحي القومي.

أ / صناعة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي (1995–2014):

يعد الناتج المحلي الإجمالي من أكثر المقاييس شيوعا و استخداما لقياس الأداء الاقتصادي سواء محليا أو عالميا أي يعكس مستوى النمو الاقتصادي للبلاد[3].

[1] قاسي ياسين، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

[2] http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-du-tourisme , 20/07/2020 , à l'heur 16 :00 .

[3] صورية مساني، الاستثمار السياحي كبديل استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول دراسة حالة الجزائر للفترة (1995-2014)، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2019/2018، ص 257.

الجدول رقم (2–6): مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1995–2014)

نسبة مئوية

السنة	المساهمة المباشرة	المساهمة الإجمالية
1995	1.9	4
1996	2	4.3
1997	2.2	5
1998	2.2	5.1
1999	2.3	5.1
2000	2.6	5.7
2001	2.6	5.6
2002	3.2	6.3
2003	2.9	5.6
2004	3.1	5.9
2005	3.4	6.4
2006	2.1	4.1
2007	1.8	3.7
2008	1.7	3.5
2009	2.1	4.1
2010	1.7	3.5
2011	2	4.1
2012	2	3.9
2013	3.6	7.3
2014	3.6	7.3

Source : world and tourisme concile data 2015

الشكل رقم (2–1): مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بالصورة المباشرة والغير المباشرة

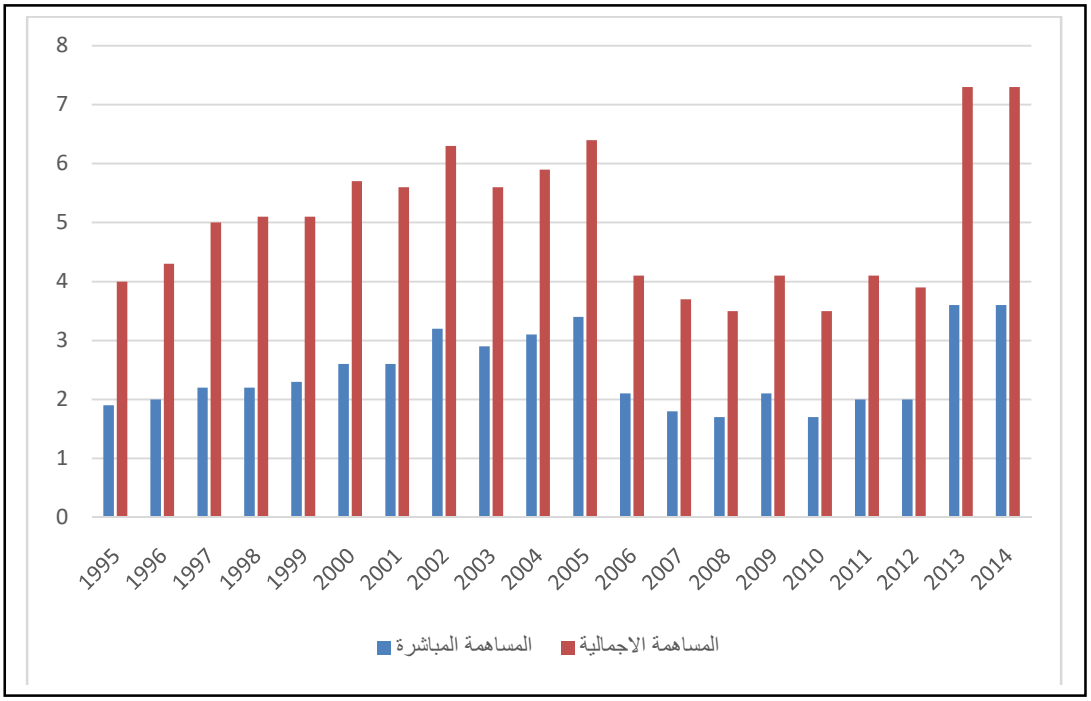

المصدر: من إعداد الطالبتين انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه

يلاحظ من الجدول أن نسبة مساهمة السياحة في الناتج الإجمالي لم تتعدى 3.7 % بمساهمة مباشرة و8% كمساهمة إجمالية خلال الفترة (1995-2014) وهي نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بالإمكانيات المتاحة ويرجع السبب الاعتماد الشبه الكلي للاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات وإهمال المردودية التي يمكن الحصول عليها من باقي القطاعات بما فيها القطاع السياحي.

ب / تطور مساهمة السياحة في مؤشرات الاقتصاد الجزائري (2015-2018):

تعد السياحة صناعة القرن الحادي والعشرين ،نظرا للأهمية الاقتصادية البالغة و تتجلى هذه الأهمية في[1]:

- زيادة الدخل القومي للبلد من خلال إنفاق السياح على الإيواء والإطعام، ومختلف السلع والخدمات التي يستفيدون منها خلال رحلاتهم، كأقسام التحف والهدايا التذكارية، خدمات الترفيه والزيارات، رسوم الدخول إلى المتاحف والمعالم الأثرية ...إلخ.
- مصدر للعملة الأجنبية ورؤوس الأموال.
- تساهم السياحة في توفير مناصب العمل والحد من البطالة.

[1] زيد منير عبوي، الاقتصاد السياحي، دار. الراية .....للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008.....، ص : .....

- تعتبر السياحة صادرات غير متطورة، فلها بالتالي دور في المساهمة في ميزان المدفوعات من خلال عائدات السياح الدوليين الوافدين إلى البلد.
- تساهم الحركة السياحية في تنامي الأنشطة الأخرى كالنقل والبنوك والاتصالات ...إلخ.

الجدول رقم (2-7): تطور مساهمة في المؤشرات الاقتصادية (2015-2018)

نسبة المئوية

السنوات	2015	2016	2017	2018
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي(%)	5.8	4.0	5.1	3.9
المساهمة في ميزان المدفوعات(%)	4.4	3.7	5.0	4.0
المساهمة في حجم الاستثمار(%)	5.1	3.2	6.4	4.0
المساهمة المباشرة في العمالة(%)	2.7	1.8	2.0	2.7

Source : (the World travel & Tourism Council, TRAVEL & TOURISM ECONOMIC IMPACT 2019WORLD .2019, P :10

الشكل رقم (2-2): تطور المساهمة السياحية بالجزائر في المؤشرات الاقتصادية

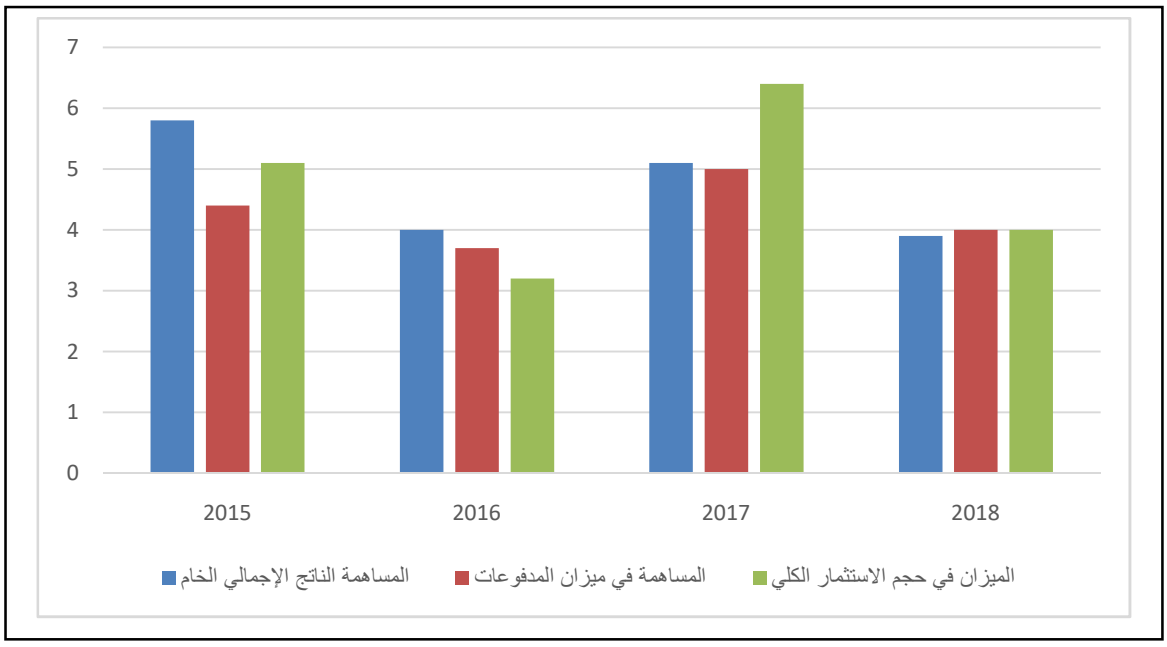

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه

1. **المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي**: من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الممتدة (2015-2018) لم تتعدى 6% وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالأهداف المنشودة والمرجوة خاصة وأن الجزائر تحظى بمقومات ومؤهلات تفوق الدول المجاورة إلا أنها مازالت بعيدة كل البعد من جعل قطاعها السياحي قطاعا رياديا وبديلا استراتيجيا لمرحلة ما بعد البترول ويرجع هذا إلى إهمال القطاع السياحي رغم أهمية البالغة في المساهمة في تكوين الناتج القومي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.
2. **المساهمة في ميزان المدفوعات**:من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات ضئيلة جدا وقد تراوحت ما بين 3.7 % و5 %، هذا يدل أن القطاع السياحي في الجزائر لا يساهم في تحسين ميزان مدفوعات وعليه لا يمكن الاعتماد عليه كبديل لقطاع المحروقات ومساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني.
3. **المساهمة في حجم الاستثمار**: من خلال قراءتنا للجدول نلاح بأن هناك تزايد في المخصصات المالية للاستثمار في المجال السياحي وهذا ناتج عن جملة التدابير التي اعتمدتها الحكومة لترقية هذا القطاع والنهوض به حيث بلغت نسبة المساهمة السياحية في الاستثمار الإجمالي 5.1 % سنة 2015 أما سنة 2018 بلغت نسبة المساهمة4 % و يتوقع أن تبلغ نسبة المساهمة ذروتها إذا ما تم تحقيق أهداف مشروع (SADAT2030).
4. **المساهمة في العمالة**: قامت الجزائر بوضع خطط وبرامج إستراتيجية تهدف إلى تنشيط سوق العمل من أجل توفير مناصب شغل وامتصاص البطالة ويتبين من خلال الجدول أن نسبة المساهمة المباشرة في العمالة شهدت تذبذبا ما بين 2015 إلى 2018 إذ أنها لم تتجاوز 3 %وأكبر قيمة بلغتها هي 2.7 % وذلك تنفيذا لمخطط (SADAT2030) والذي يهدف إلى زيادة المشاريع السياحية والتي من شأنها التوسيع في سوق العمل لكن تبقى هذه النسب متدنية مقارنة بالإمكانيات الهائلة التي تزخر بها الجزائر.

هذه النتائج ما هي إلا دليل على عدم اهتمام الدولة بتنمية هذا القطاع وإشراكه بشكل أساسي في عملية التنمية الشاملة واعتماده على قطاع المحروقات باعتباره الأكثر أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد بوتيرة أسرع وإذا قمنا بمقارنة هذه النسب مع نسب مساهمة قطاع السياحة للناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول العربية كالمغرب ومصر وتونس ... إلخ. لوجدنا عكس ذلك و عليه فإن هذه النسب ما هي إلا دلالة على المحاولات العديدة للدولة لمختلف مراحل الإصلاحات الاقتصادية للتنمية والنهوض بقطاع السياحة في الجزائر، ولكن على الجزائر أن تسعى أكثر من أجل الخروج من التبعية النفطية والاعتماد على قطاع السياحة كمورد ثاني[1].

[1] بن زعرور شكري وساطور رشيد، السياحة والنمو الاقتصادي في الجزائر الأدلة من التكامل المشترك وتحليل السببية، الملتقى العلمي الأول حول: السياحة في الجزائر، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، يومي 3-10 نوفمبر 2016، ص: 176.

المطلب الثالث: الوضعية الاقتصادية للاستثمار السياحي في الجزائر

أ / أثر الاستثمار السياحي على الاقتصاد الجزائري:

يعتبر الاستثمار السياحي المنفذ الوحيد الذي يستطيع أن يكون البديل الأهم لقطاع المحروقات في الجزائر اعتمادا على استراتيجية وتخطيط مستقبلي ينظم إدارة الموارد السياحة و يمنع هدر الإمكانات السياحية [1]،فكللت جهود الدولة في ذات المجال بإنشاء وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار سنة 1993، التي أصبحت سنة 2000 بموجب رقم 01-282 الصادر في 24 سبتمبر 2001 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) لتوكل أليها مهمة تسهيل وترقية واصطحاب الاستثمار (الوكالة الوطنية للاستثمار و ترقيته، 2019)، بالإضافة إلى إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) سنة 1996، وكذا الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) سنة 1994، و هذا لفتح مجال الاستثمار و المقاولاتية للشباب.

ومن خلال الشكل (2- 3) تطور حجم الاستثمار السياحي في الجزائر خلال الفترة (2008-2018)

الوحدة: مليار دينار جزائري

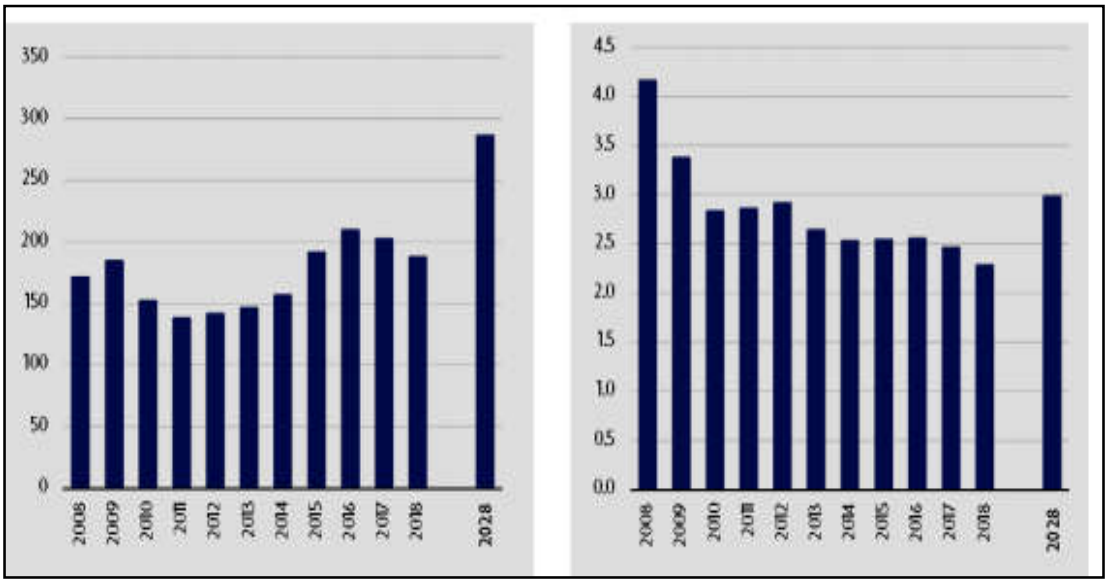

SOURCE: (the World Travel & Torism Council , Alegria 2018, 2018, p 5)

[1] صورية مساني، مرجع سبق ذكره، ص: 266.

يبين الشكل (2 – 3) بأن حجم الاستثمار السياحي شهد ارتفاعا في سنتي 2008 و2009 بأكثر من 170 مليار دينار، وهذا ناتج عن البحبوحة المالية، وكانت بداية تنفيذ مخططات SADAT وSNAT، كذلك عرفت هذه الحقبة تحضيرات واسعة لاحتضان المؤتمر الدولي السادس عشر للغاز الطبيعي بوهران، بالمقابل لم تمثل هذه المبالغ سوى 4.2% و3.8% من إجمالي حجم الاستثمار خلال سنتي 2008 و2009 على التوالي.

ثم عرفت سنوات 2010 إلى 2014 انخفاضا في حجم الاستثمار السياحي إلى حدود الـ 150 مليار دينار، بنسب تتراوح ما بين 2.7% و2.5%من إجمالي الاستثمارات، هذا ما يبرر اهتمام الدولة بقطاعات أخرى على حساب السياحة، ليعود حجم الاستثمار السياحي إلى الارتفاع خلال الفترة 2015-2018 ليصل إلى أكثر من 200 مليار دينار، ويعود ذلك إلى صدمة الانخفاض الحاد في أسعار المحروقات مما جعل بالدولة تضخ المزيد من الأموال للاستثمار السياحي في التفاتة مؤخرا نظرا لاستنفاذ كبير في احتياطي العملة الأجنبية، و يتوقع المجلس الأعلى للسياحة و السفر أن حجم الاستثمار سيقارب 300 مليار دينار جزائري آفاق سنة 2028 وسيمثل 3% من إجمالي الاستثمارات[1].

ب / أسباب اضمحلال قيمة الاستثمارات السياحية في الجزائر:

- إن نسب الاستثمارات السياحية في الجزائر ضئيلة للغاية وتعرف تذبذبا مستمرا خاصة في السنوات الأخيرة مما يفسر عدم مواكبة الواقع الحقيقي للقطاع و البرامج المتبناة (SADT2030) من قبل الدولة و لعل الأسباب التي أدت إلى انخفاض قيمة الاستثمارات السياحية يعود بالأساس إلى [2]:
- يعاني القطاع السياحي في الجزائر من إهمال كبير وعدم جدية المسؤولين والمجتمع في النهوض بهذا القطاع الرائد.
- درجة النمو والتطور البنية التحتية يكاد يكون منعدما.
- دور القطاع السياحي في ميزان المدفوعات ذو أثر هامشي إذ ما قورن بقطاع المحروقات أو القطاع الصناعي أو التجاري مما يسبب عزوف أصحاب رؤوس الأموال المحلية أو الأجنبية للاستثمار في القطاع.
- انخفاض الطلب السياحي الخارجي على الخدمات السياحية الجزائرية ومن ثم انخفاض الإنفاق وما يترتب عنه من انخفاض الادخار الذي يتحول للاستثمار.
- عدم وجود تسهيلات في انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار بسبب العراقيل البيروقراطية والفساد الإداري اللذان يكبحان القطاع السياحي الجزائري من التقدم.

[1] مرواغي جيلالي وعدالة العجال، مداخلة حول: دور السياحة في العمالة، الملتقى العلمي الوطني الأول حول: التطبيقات الجديدة للاقتصاد، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ،12 نوفمبر 2019، ص: 12-13.

[2] صورية مساني،مرجع سبق ذكره، ص: 267.

المؤسسات المالية الجزائرية ووكالات السياحة والأسفار ليست القاعدة البناءة للقطاع السياحي بل الأهم يكمن في تبني إستراتيجية سياحية تنموية شاملة.

- تجد البنوك والمؤسسات المالية السياحية صعوبة كبيرة في تحويل العملة الصعبة وتسديد المستحقات السياحية من وإلى السوق الجزائرية حيث تعاني المنظومة المالية الجزائرية من عراقيل كثيرة وتأخر كبير إذ ما قورنت بالدول المجاورة حيث لا توجد في المناطق السياحية أي وكالات لتحويل العملة، هذا ما دفع العديد من المستثمرين إلى العزوف عن دخول في استثمارات مباشرة في الجزائر رغم مقوماتها وإمكانياتها المتاحة.
- يعاني القطاع من قوانين صارمة وغير واضحة تحد من النشاط وطرق التعامل والتطبيق للقرارات الوزارية والمراسيم الوطنية [1].

[1] صورية مساني، مرجع سابق، ص: 268.

خاتمة الفصل :

تمحور هذا الفصل حول الاستثمار السياحي في الجزائر، واقعه و معوقاته والآليات المتخذة لتفعيله ....الخ،حيث حاولنا قدر الإمكان إبراز الأهمية الاقتصادية للاستثمار السياحي في الجزائر، و تبيين أن الجزائر تقوم بتطوير القطاع السياحي و تنميته، ليصبح موردا مستداما تستفيد منه الأجيال المتعاقبة، و في هذا الشأن بادرت الجزائر نظرا لما تملكه من مقومات سياحية هامة ومتنوعة بمشاريع إستراتيجية موجهة أساسا لتنمية قطاع السياحة و جعله أكثر جاذبية للسياح، و يأتي المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة لآفاق (2025 -2030) بأهدافه و برامجه و آلياته ليضع معالم قيام صناعة سياحية جذابة شعارها التميز لضمان موارد بشرية ومالية أكثر استقرارا و نموا .

و رغم إدراك الجزائر لأهمية السياحة و دورها الكبير في زيادة النمو الاقتصادي نظرا لما تقدمه من مردودية سريعة و إمكاناتها في امتصاص البطالة إلا أن الاستثمار في هذا المجال لا يزال يعاني من جملة من المعوقات والتي تتجلى في عدة جوانب متعلقة أساسا بالجانب التنظيمي و الإداري و كذا الجانب المالي، وعليه و من خلال ما سبق يمكن القول أن ضعف الاستثمار و توجهه نحو القطاع السياحي جعل هذا القطاع دون المستوى على جميع الأصعدة و في هذا الإطار ينبغي تشجيع الاستثمار السياحي و كبح عراقيله لترقية القطاع السياحي و جعله فرصة حقيقية للمساهمة في تحقيق تنمية اقتصادية و زيادة في الدخل الوطني و تعبئة الخزينة العمومية .

الفصل الثالث:

دراسة قياسية لأثر الاستثمارات السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر 1995-2017

المبحث الأول: عموميات حول القياس الاقتصادي.

المبحث الثاني: بناء النموذج القياسي.

المبحث الثالث: دراسة النموذج القياسي.

مقدمة الفصل:

الاقتصاد القياسي مجال متعدد التخصصات يجمع بين الاقتصاد و الإحصاء الرياضي، و يستخدم في تحديد الاتجاهات و الارتباطات في البيانات الاقتصادية لتكوين نظريات اقتصادية جديدة أو للاختبار نظريات موجودة، و يعتمد على القدرة على الفصل بين متغيرات خاصة يهتم فيه عالم الاقتصاد باعتباره أسلوبا من أساليب التحليل الاقتصادي و الذي يستخدم التقدير العددي (الكمي) للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية لأغراض متعددة كالتنبؤ بالظواهر الاقتصادية و رسم السياسات و اتخاذ القرارات الاقتصادية المثلى و غيرها.

و بعد الدراسة النظرية لموضوع أثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي، و في إطار الدراسة سنحاول بناء نموذج قياسي يدرس العلاقة بين كل من الاستثمار السياحي و النمو الاقتصادي و ذلك بالاعتماد على النظرية الاقتصادية و الاستعانة بالمعطيات الإحصائية المحصل عليها من البنك الدولي و ضمن هذا السياق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: عموميات حول القياس الاقتصادي.

المبحث الثاني: بناء النموذج القياسي.

المبحث الثالث: دراسة النموذج القياسي.

المبحث الأول: عموميات حول القياس الاقتصادي

إن الاقتصاد القياسي من العلوم الحديثة المنبثق من علم الاقتصاد، يقوم بالتقدير الكمي بين متغيرات لدراسة ظاهرة معينة بالاستعانة بالنظريات الاقتصادية و استخدام الأساليب الكمية و الإحصائية، و اختبار الفرضيات.

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي و أهدافه [1]

أ / مفهوم الاقتصاد القياسي:

ينقسم البحث في علم الاقتصاد على غرار باقي العلوم الى بحث نظري (theoretical research) و بحث تجريبي (empirical research) و الاقتصاد القياسي أحد فروع العلوم الاقتصادية الذي يهتم بالبحث التجريبي، يتميز باستخدامه للأساليب الكمية في تحليل الظواهر الاقتصادية .

استخدم مصطلح الاقتصاد القياسي لأول مرة سنة 1962 من طرف الاقتصادي (Ranger Frisch) غير ان البداية الحقيقية للاقتصاد القياسي هي مع تأسيس جمعية الاقتصاد القياسي في عام 1930، و دورية (Econometrica journal) في يناير 1933 و الاقتصاد القياسي هو مصطلح يوناني يتكون من مقطعين Economic و تعني الاقتصاد ، Mitrics تعني القياس، أي حرفيا: القياس في الاقتصاد، أو الاقتصاد القياسي أو القياس الاقتصادي، و يمكن تعريفه على انه فرع من علم الاقتصاد يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية وتكميمها من خلال بيانات إحصائية واقعية.

ب / أهداف الاقتصاد القياسي:

يهدف الاقتصاد القياسي إلى عقلنة اتخاذ القرار من خلال:

- اختبار العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات كما تقدمها النظرية الاقتصادية.
- تحليل الظواهر الاقتصادية و تفسيرها من خلال اختبار الفروض النظرية.
- وضع السياسات الاقتصادية و تقييمها.
- التنبؤ و التوقع بالسلوك الذي تأخذه المتغيرات الاقتصادية في المستقبل.

[1] يحي عبد الله قوري ، **الاقتصاد القياسي (محاضرات و تمارين محلولة)**، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و التسيير ، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ، الجزائر ، ص 03 .

المطلب الثاني: أدوات القياس الاقتصادي [1]

يعتمد الاقتصاد القياسي في منهجيته على ثلاث علوم أساسية:

- **النظرية الاقتصادية:** و ذلك من خلال الفرضيات التي تقدمها المدارس الاقتصادية فيما يتعلق بالعلاقات الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية، سواء كان ذلك على المستوى الكلي أو على المستوى الجزئي.
- **علم الإحصاء:** و ذلك من خلال الطرق و الأساليب التي يقدمها علم الإحصاء في كيفية قياس و اختيار المتغيرات، اختيار العينة، قياس المتوسط الحسابي و التباين، و الارتباط الخطي.
- **علم الرياضيات:** وذلك من خلال ما توفره من أدوات مهمة في التحليل و التقدير و الاختبارات و التنبؤ كالجبر و الاحتمالات و المنطق.
- **الإعلام الآلي:** و ذلك من خلال ما يوفره من البرمجيات و الخوارزميات التي تسهل القيام بحل المشاكل والعمليات المعقدة .

المطلب الثالث: مراحل البحث في الاقتصاد القياسي

تمر عملية البحث في الاقتصاد القياسي بعدة مراحل [2]:

1. بناء النموذج القياسي:

إن بناء نموذج هو عبارة عن التعبير عن النظرية الاقتصادية في شكل معادلة أو مجموعة من المعادلات ،والمعادلة (الدالة) عبارة عن علاقة بين متغير تابع و متغير مستقل أو عدة متغيرات مستقلة و المتغير التابع هو المتغير الذي يتأثر بتغير المتغير المستقل، و من ثم يكون المستقل (المتغير التفسيري) هو المتغير الذي يؤثر في المتغير التابع .

2. تقدير النموذج القياسي:

إن تقدير النموذج القياسي هو عبارة عن محاولة الوصول الى تقديرات دقيقة لقيم معاملات ($\beta 1$، $\beta 2$، $\beta 3$ ...) و إن عملية التقدير هذه تتم بعد تجميع البيانات (... x,y, z) و أعدادها للاستخدام بواسطة تحليل الانحدار.

[1] يحي عبد الله قوري ، مرجع سبق ذكره ، ص : 3 – 4 .

[2] مجدي الشوربجي ، **الاقتصاد القياسي النظرية و التطبيق** ، الطبعة الأولى ، الدار المصرية اللبنانية ، 1414 هـ ، 1994م ، ص : 21 .

3. تقييم النموذج القياسي:

هناك عدة مشاكل قياسية قد تواجه الباحث القياسي منها مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء و مشكلة عدم تجانس تباين الأخطاء، و مشكلة التعدد، هذه المشاكل و غيرها يجب معالجتها قبل القيام بتقييم النموذج القياسي المقدر، و يتم هذا من خلال ثلاثة اختبارات رئيسية هي على النحو التالي:

- اختبار المعنوية الاقتصادية لنتائج تقدير النموذج القياسي.
- اختبار المعنوية الإحصائية لنتائج تقدير النموذج القياسي المقدر.
- اختبار الأداء العام للنموذج القياسي المقدر.

4. استخدام النموذج القياسي المقدر في التنبؤ:

إن الهدف الرئيسي من النموذج القياسي المقدر هو التنبؤ بالقيمة المستقبلية للمتغير التابع على أساس القيمة المستقبلية المعروفة أو المتوقعة للمتغير المستقل، و قبل استخدام. النموذج القياسي المقدر يجب التأكد من جودة الأداء العام للنموذج القياسي المقدر.

يمكن اختصار مراحل البحث في الاقتصاد القياسي عمليا من خلال المخطط الموالي :

خطوات التحليل في الاقتصاد التطبيقي

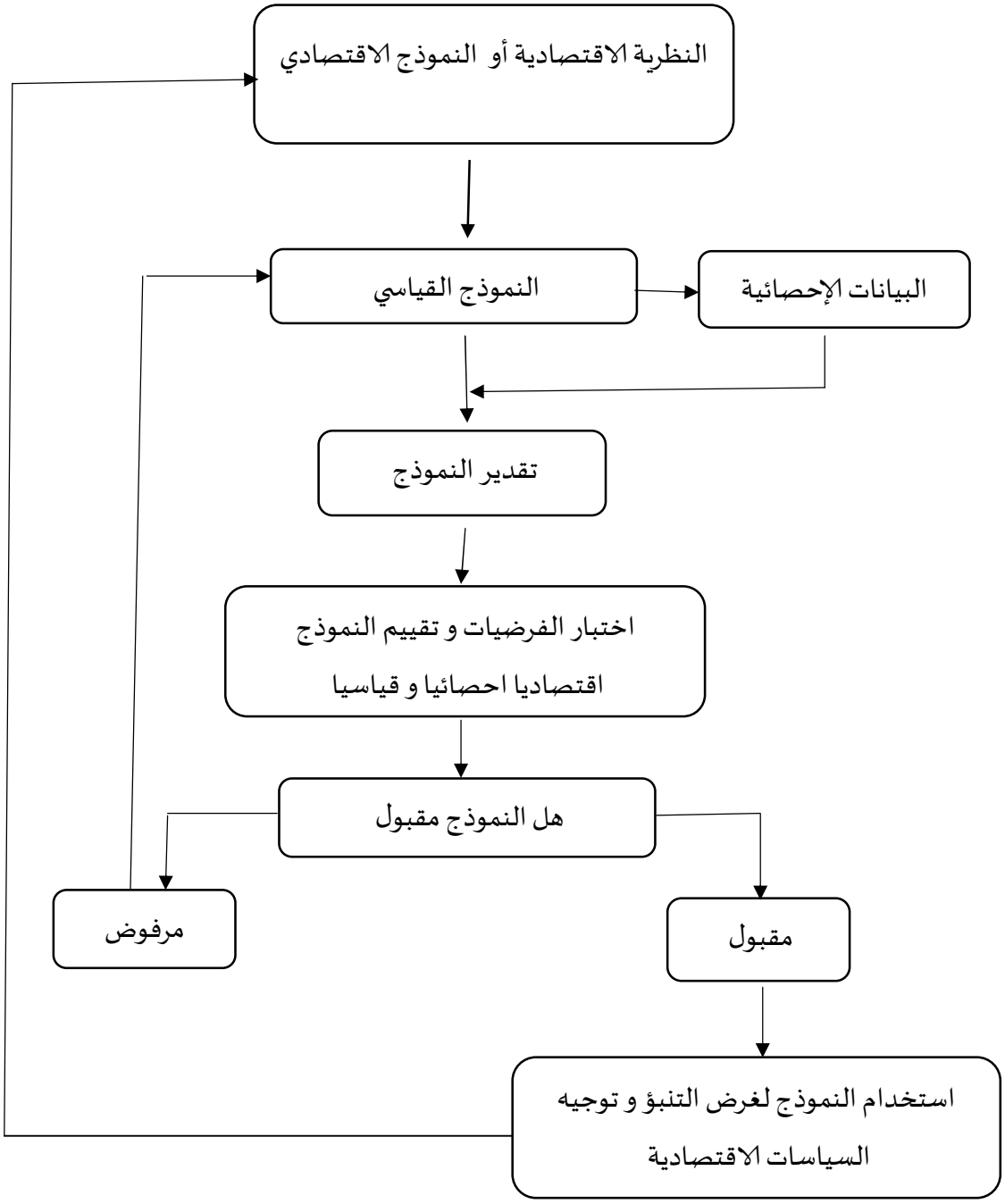

فوزي يحي عبد الله ، الاقتصاد القياسي (محاضرات و تمارين محلولة) ، مرجع سبق ذكره ، ص : 10

المبحث الثاني: بناء النموذج القياسي

يقصد بناء النموذج صياغة العلاقات محل الدراسة في صورة رياضية يمكن قياس معاملاتها باستخدام ما يسمى بالطرق القياسية و قد خصصنا هذا المبحث لدراسة كل من المتغيرات السياحية (الاستثمار السياحي، النفقات السياحية، عدد السياح) و التي تم استخدامها كمتغيرات مستقلة في بناء نموذجنا القياسي، والناتج المحلي الإجمالي المتخذ كمتغير تابع يراد تفسير سلوكه و هذا استناد إلى معطيات سنوية حقيقية خاصة بالاقتصاد الجزائري الممتدة من (1995 إلى سنة 2017) و المحصل عليها من طرف البنك الدولي و الديوان الوطني للإحصاء و الموضحة في الجدول رقم (3) باستخدام برنامج EXCEL 2007، حيث أن حجم الدراسة هو 23 مشاهدة و هو حجم يكفي للقيام بهذه الدراسة .

الجدول رقم (3- 8): التغيرات السنوية للنمو الاقتصادي بالنسبة لمؤشرات السياحة

(2017–1995)

Année	PIB ($)	INV ($)	FT	DIT ($)
1995	41760	32.7	1193210	186
1996	46940	45.8	1119548	188
1997	48180	28.8	1127545	144
1998	48190	74.3	804713	269
1999	48640	80	520000	251
2000	54790	95.7	605000	193
2001	54740	99.5	635000	194
2002	56760	99.6	678000	248
2003	67870	112	749000	255
2004	85330	178.5	866000	341
2005	103200	477	901000	660
2006	117030	393	988000	414
2007	134980	334	1166000	502
2008	171000	473	1234000	613
2009	137200	361	1443000	574
2010	161210	324	1638000	716
2011	200010	300	1743000	595
2012	209060	295	1772000	598
2013	209750	326	2733000	531

2014	213810	347	2301000	679
2015	165980	357	1709994	762
2016	160030	246	2039000	556
2017	167390	172	2451000	632

المصدر: المعطيات من الديوان الوطني للإحصاء،والبنك الدولي

المطلب الأول: دراسة تطوركل من مؤشرات السياحية و الناتج المحلي الإجمالي

أ / دراسة تطور الناتج المحلي الإجمالي (المتغير التابع المراد تفسير سلوكه) :

تعريف الناتج المحلي الإجمالي، ونرمز له ب(PIB):

وهو عبارة عن القيمة النقدية لإجمالي السلع والخدمات المصنعة محليا داخل حدود الدولة ويعتبر من أهم مؤشرات الاقتصادية لقياس حجم اقتصاد الدولة.

الشكل رقم (3 – 4) : يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات (1995 – 2017)

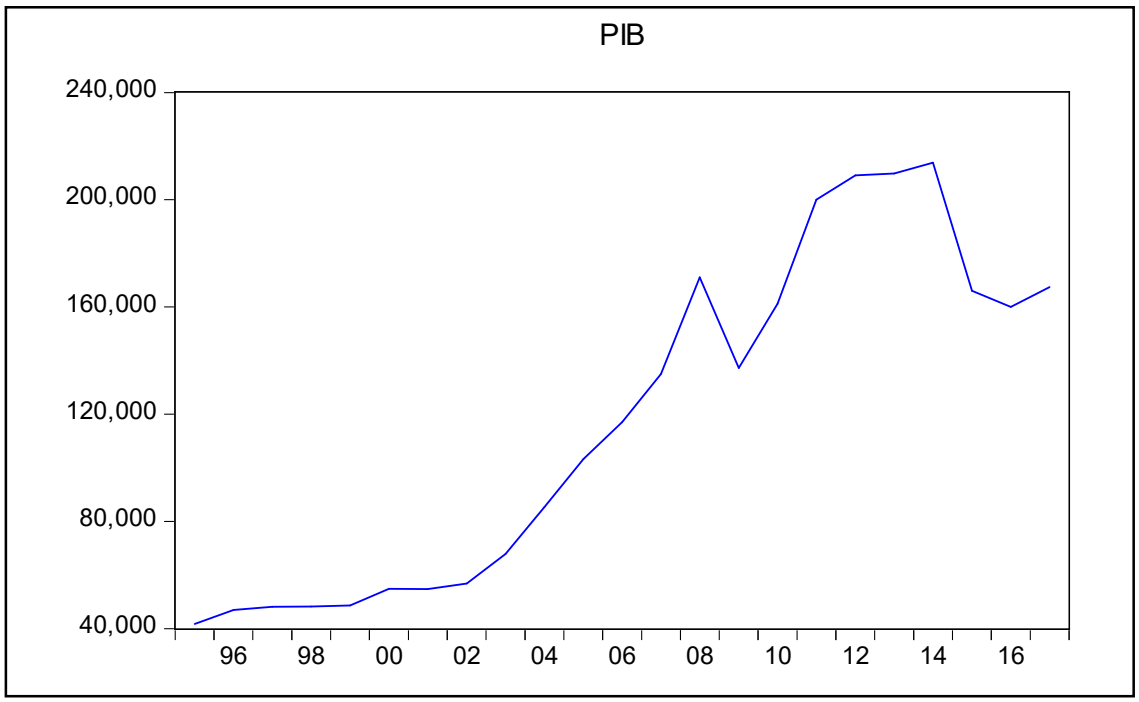

المصدر : من إعداد الطالبتين باعتماد على معطيات الجدول رقم (3 – 8) وبرنامج ايفيوز

تحليل منحنى الشكل رقم (3- 4):

يتبين من خلال الجدول الشكل أعلاه أن الجزائر قد سجلت قيما منخفضة للناتج المحلي الإجمالي خاصة في السنوات التسعينات حيث بلغ 41760 مليون دولار أمريكي كأقل قيمة سنة 1995 و هذا راجع إلى الأوضاع الأمنية المزرية التي كانت تعيشها الجزائر أنداك مما أثر على الدخل الوطني، و عند متابعة تطور الناتج المحلي الإجمالي نجد أنه عرف نموا متزايدا ما بعد التسعينات إلى غاية سنة 2009 بحيث سجلت انخفاضا بنسبة 19.76 % خلال سنة واحدة بسبب الأزمة المالية العالمية و التي كان للجزائر نصيب في التأثر بها، ليعاود الارتفاع و يسجل أعلى قيمة قدرت 213810 مليون دولار سنة 2014 (الذروة) .

ب / المتغيرات المستقلة: و هي متغيرات التي لها تأثر في المتغير التابع، ومتغيرات الدراسة هي:

1. تطور الاستثمار السياحي (1995–2017)، ونرمز له بالرمز (INV):

تعريف الاستثمار السياحي : و نقصد به الدخل الذي تحققه الدولة من إيرادات السائحين و الذي يكون نتيجة نفقات السياح على كافة الخدمات السياحية و السلع التي يستهلكونها .

الشكل رقم (3- 5) يوضح تطور الاستثمار السياحي (INV) ما بين (1995–2017)

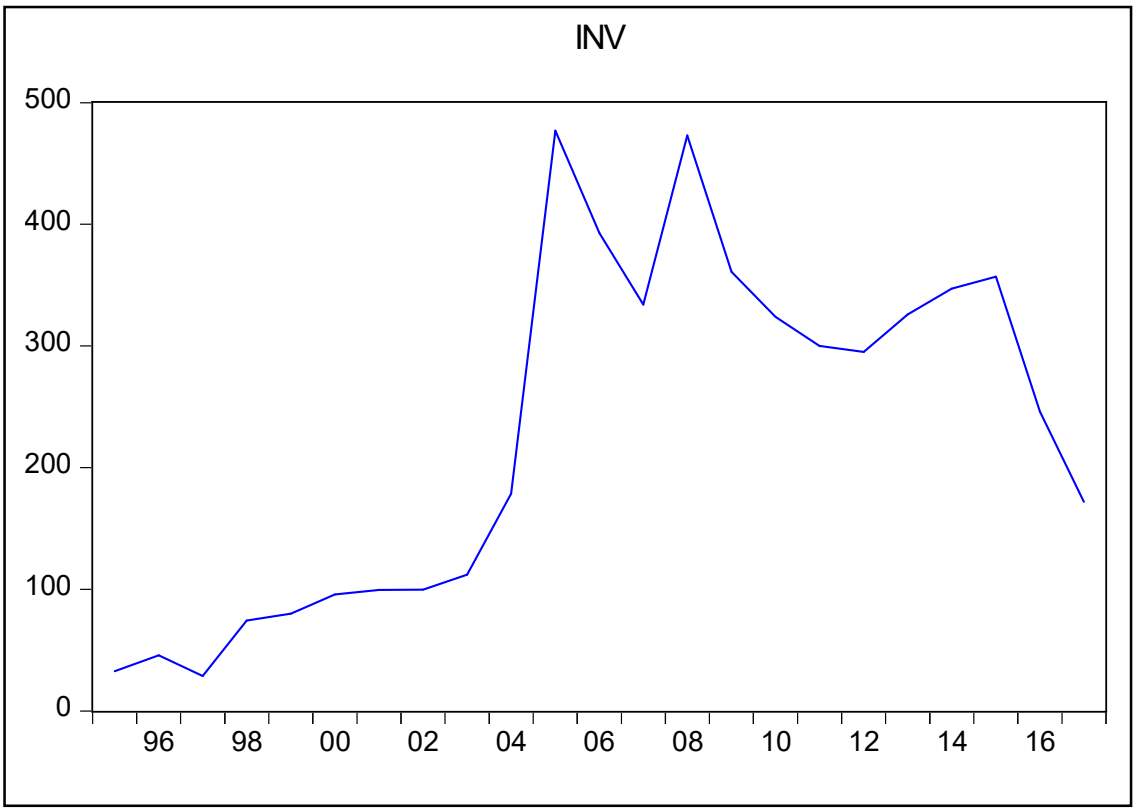

المصدر : من إعداد الطالبتين باعتماد على معطيات الجدول رقم (3 – 8) وبرنامج ايفيوز

تحليل المنحنى البياني الموضح في الشكل (3–5) أعلاه:

يتبين من الشكل (3 - 5) إن قيم الاستثمارات السياحية في الجزائر ضئيلة للغاية حيث عرفت تذبذبا مستمرا خاصة في السنوات التسعينات من سنة (1995 – 1999) و يعود ذلك إلى عدة عوامل منها غياب الأمن الذي شهدته الجزائر في تلك الفترة و الذي انعكس على إهمال كبير في النهوض بالقطاع السياحي مما أدى إلى اضمحلال قيم الاستثمارات السياحية أنداك، أما في فترة ما بعد التسعينات إلى 2017 شاهد تطورا ملحوظا في الاستثمار السياحي مما يفسر أن الجزائر تعمل جاهدة على تطوير السياحة من خلال مواكبة الواقع الحقيقي للقطاع للإستراتيجية و المشاريع الاستثمارية المتبناة مؤخرا من قبل الدولة .

2. دراسة تطور نفقات الاستثمار السياحي (1995–2017)، و نرمز له بالرمز (DIT):

تعريف نفقات الاستثمار السياحي : وهي القيم المالية التي ينفقها المستثمرون في تطوير قطاع السياحة من خلال المؤسسات و الفنادق التي ينشئونها و تسويق المشاريع و الخدمات السياحية المتنوعة بهدف تحقيق أرباح.

الشكل (3–6) يبين تطور نفقات الاستثمار السياحية خلال فترة (1995–2017)

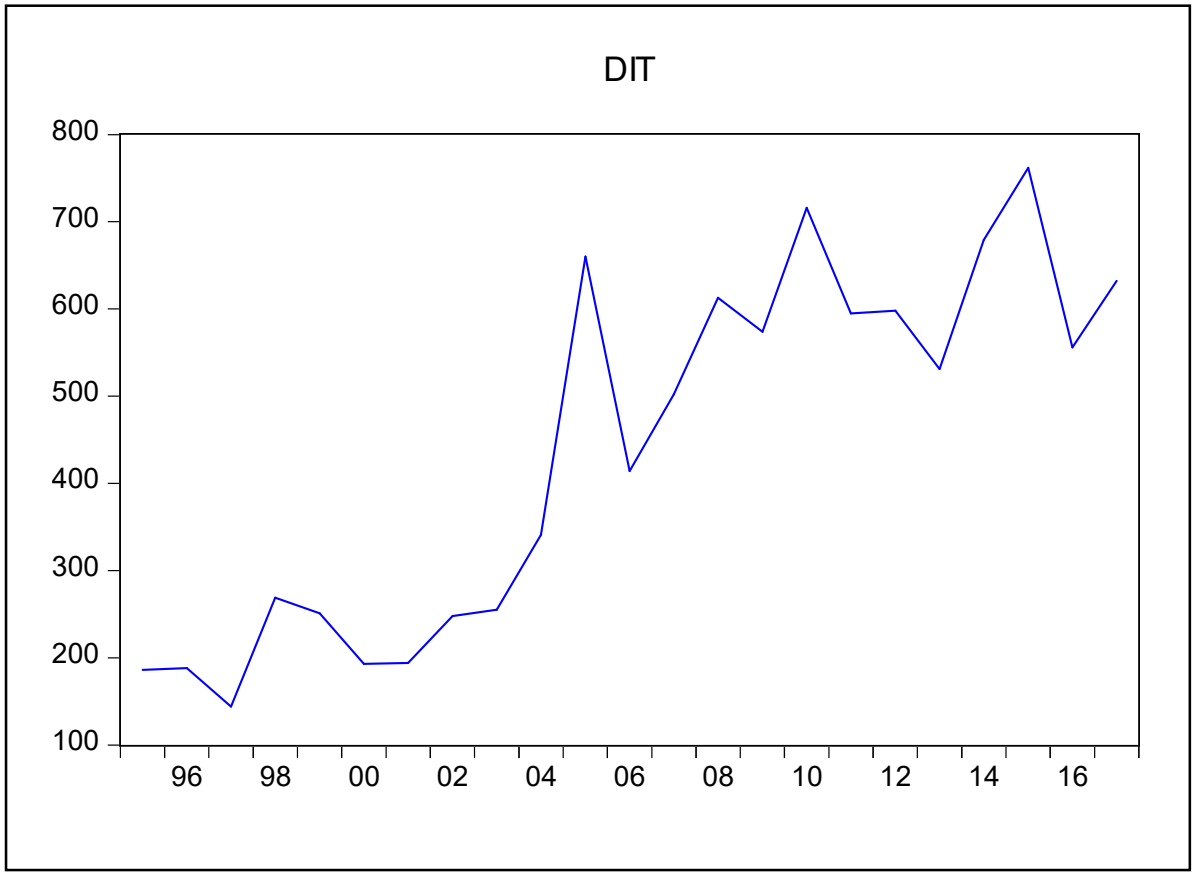

المصدر : من إعداد الطالبتين باعتماد على معطيات الجدول رقم (3 – 8) وبرنامج ايفيوز

تحليل المنحنى البياني الموضح في الشكل (3 –6):

من خلال قراءتنا للمنحنى يتبين جليا أن قيم النفقات السياحية شهدت انخفاضا طيلة الفترة ما بين (1995 - 2007) أما في الفترة ما بين (2007 إلى 2015) فقد تم تسجيل ارتفاع ملحوظا قدر بنسبة 51.79 % ما يدل أن الجزائر أصبحت تولى اهتماما بالغا للقطاع السياحي واعتباره قطاعا رائدا ومساهما في تطوير نشاطها الاقتصادي.

3. دراسة تطور التدفق السياحي (1995 -2017)، و نرمز بالرمز (FT):

تعريف التدفق السياحي: و هو تعبير عن عدد الأشخاص أو السياح الوافدين إلى بلد معين سواء كانوا سياح أجانب أو المقيمين خارج الدولة الأصلية لهم و الذي يعتمد تزايدهم على توفر عناصر الجذب السياحي.

الشكل (3 – 7): يبين تطور التدفق السياحي خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين (1995 – 2017)

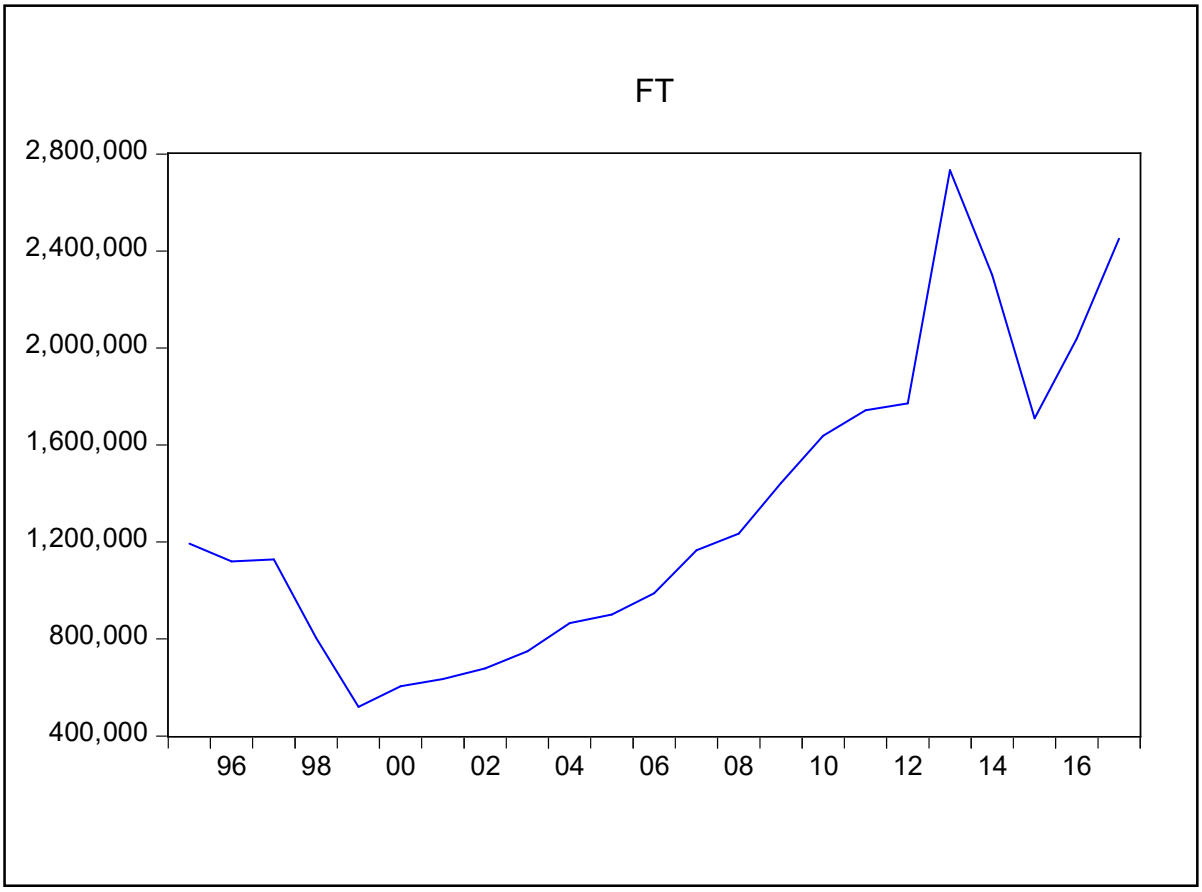

المصدر : من إعداد الطالبتين باعتماد على معطيات الجدول رقم (3 – 8) وبرنامج ايفيوز

تحليل المنحنى البياني : تبين لنا من المنحنى الشكل (3 – 7) أن الجزائر شهدت تدفق من (1995 إلى 1997) كان معتبرا ثم انخفض تدفق عدد السياح الناتج عن الوضعية الأمنية السيئة في تلك الفترة باعتبار أن الأعمال الإرهابية كانت في الذروة ما أثر سلبا على تدفق السياح خاصة ما بين الفترة(1997 إلى 1999) و بعد هذه الفترة عرف التدفق السياحي تزايدا مستمرا حيث بلغ ذروته سنة 2013 و قدرت قيمته ب 273300 سائح نتيجة تحسن الأوضاع الأمنية من جهة و انتهاج سياسة ترقية و تطوير عوامل الجذب السياحي و كذا الخدمات المرفقية التابعة لها التي تساهم بدفع بعجلة النمو للقطاع السياحي.

المطلب الثاني: تحديد شكل نموذج الدراسة القياسية (صياغة النموذج القياسي)

بعد التعرف على المتغيرات التي يحتويها النموذج القياسي، و بعد تجميع البيانات الخاصة بكل المتغيرات يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج والذي يعد من أهم مراحل بناء النموذج القياسي، و هو مبين كما يلي:

$$PIB_t = \beta_0 + \beta_1(INV) + \beta_2(FT) + \beta_3 DIT + \mu_i$$

حيث أن :

β_0، β_1 ، β_2 ، β_3 : تمثل معلمات النموذج .

μ_i : يمثل المتغير العشوائي و هي متغيرات لم تدرج في النموذج أو يصعب قياسها و هو يخضع للفرضيات التالية:

فرضيات النموذج	
خطية العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة	H_1
توقع الأخطاء معدوم $E(\mu_i)=0$	H_2
ثبات تباين الأخطاء $var(\mu_i) = E(\mu_i)^2 = \sigma^2$	H_3
عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء $E(\mu_i, \mu_j) = 0$	H_4
لايوجد ارتباط بين الأخطاء والمتغيرات المستقلة $Cov(x_{1i}, u_i) = Cov(x_{2i}, u_j) = 0$	H_5
إن التوزيع (μ_i) هو توزيع طبيعي	H_6

t : هو عدد المشاهدات وهو يعبر عن سنوات الفترة المدروسة 1995 -2017.

PIB : يمثل الناتج الداخلي الخام.

INV :يمثل الاستثمار السياحي في الجزائر.

FT : يمثل عدد السياح (التدفق السياحي).

DIT : يمثل النفقات السياحية.

المطلب الثالث: تقدير النموذج القياسي

بعد التعرف على الشكل العام للنموذج نقوم بتقدير معلمات النموذج و ذلك بالاعتماد على أسلوب الانحدار المتعدد (طريقة المربعات الصغرى العادية MCO) بمساعدة البرنامج الإحصائي (Eviews) خلال الفترة الممتدة بين(1995 – 2017) و بعد إدخال البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة في برنامج الايفيوز تحصلنا على النتائج التالية :

الجدول رقم (3 –9) يوضح نتائج تقدير النموذج

Dépendent Variable: PIB
Méthode: Least Squares
Date: 06/08/20 Time: 16:23
Sampler: 1995 2017
Inclue observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INV	140.3395	64.39827	2.179244	0.0421
FT	0.054455	0.010587	5.143405	0.0001
DIT	69.93403	56.52547	1.237213	0.2311
C	-17215.36	11015.74	-1.562795	0.1346

R-squared	0.906376	Mean dépendent var	117558.7
Adjusted R-squared	0.891593	S.D. dépendent var	62311.85
S.E. of régression	20516.31	Akaike info citerions	22.85260
Sum squared resid	8.00E+09	Schwarz citerions	23.05008
Log like lihood	-258.8049	Hannan-Quinn critère.	22.90226
F-statistic	61.31300	Durbin-Watson stat	1.340489
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر : من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews 7

و كانت نتائج التقدير :

$$PIB = -17215.36 + 140.3395(INV) + 0.054455(FT) + 69.93403(DIT)$$

$Tc_{\hat{\beta}}$: (- 1.562795) (2.179244) (5.143405) (1.237213)

$STD_{\hat{\beta}}$; (11015.74) (64.39827) (0.010587) (56.52547)

$R^2 = 0.906$ $\quad\quad$ $\overline{R^2} = 0.891$

$F_c = 61.31300$ $\quad\quad$ $Dw = 1.34$

المبحث الثالث: دراسة النموذج المقدر

المطلب الأول: الدراسة الإحصائية والاقتصادية للنموذج المقدر

لدراسة مدى صلاحية النموذج القياسي المقدر لا بد من إجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى صلاحية هذا النموذج من الناحية الإحصائية ومن منظور النظرية الاقتصادية.

أ / الدراسة الإحصائية:

1 – اختبار معنوية المعالم β_0، β_1، β_2، β_3 (اختبار ستودنت):

هذا الاختبار يمكننا من فحص مدلولية المقدرات حيث يقيس تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع (PIB) ، و يعتمد على المقارنة بين القيمة المحسوبة للمعلمات المقدرة Tc المستخرجة من برنامج (Eviews 7) و القيمة المجدولة المستخرجة من جدول ستودنت من مستوى معنوية 5 % و عند درجة حرية (n-K-1).

حيث : ($T^{\frac{\alpha}{2}}_{n-K-1}$).

n = 23 تمثل عدد المشاهدات و K = 3 تمثل عدد المتغيرات المفسرة ، و يمكن توضيح نتائج الاختبار في الجدول التالي :

الجدول رقم (3 –10) : جدول مساعد يوضح معنوية معالم النموذج

المقدرات	المعلمات	القيم المحسوبة T_{cal}	القيم المجدولة T_{tab}	prob
INV	β_1	2.17	2.093	0.0421
FT	β_2	5.14	2.093	0.0001
DIT	β_3	1.23	2.093	0.2311
C	β_0	-1.56	2.093	0.1346

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج برنامج الايفيوز

نقوم بوضع الفرضيتين:

$$\begin{cases} H_0 : \beta_0 = 0 & \text{الفرضية العدم} \\ H_1 : \beta_0 \neq 0 & \text{الفرضية البديلة} \end{cases}$$

1. بالنسبة إلى المعلمة β0:

بما أن $|T_{cal}\,\beta_0| < |T_{tab}\beta_0|$ نقبل فرضية العدم و نرفض الفرضية البديلة أي أن المعلمة β_0 ليس لها معنوية إحصائية عن مستوى المعنوية 5 %، و $prob = 0.134 > 0.05$.

$$T_{tab} = T^{\frac{\alpha}{2}}_{n-K-1}$$

2. بالنسبة للمعلمة β1:

$$\begin{cases} H_0 : \beta_1 = 0 & \text{الفرضية العدم} \\ H_1 : \beta_1 \neq 0 & \text{الفرضية البديلة} \end{cases}$$

بما أن $|T_{cal}\,\beta_1| > |T_{tab}\beta_1|$ نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة أي أن المعلمة β_1 لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% أي أن الاستثمار السياحي (INV)يشرح الناتج الداخلي الخام (PIB) و $prob = 0.042 > 0.05$.

3. بالنسبة إلى β_2:

$$\begin{cases} H_0 : \beta_2 = 0 & \text{الفرضية العدم} \\ H_1 : \beta_2 \neq 0 & \text{الفرضية البديلة} \end{cases}$$

بما أن $|T_{cal}\,\beta_2| > |T_{tab}\beta_2|$ نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة أي أن المعلمة β_2 لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% أي أن التدفق السياحي (FT) يشرح الناتج الداخلي الخام (PIB)و أيضا $prob = 0.0001 < 0.05$.

4. بالنسبة إلى β3:

$$\begin{cases} H_0 : \beta_3 = 0 & \text{الفرضية العدم} \\ H_1 : \beta_3 \neq 0 & \text{الفرضية البديلة} \end{cases}$$

بما أن $|T_{cal}\,\beta_3| < |T_{tab}\beta_3|$ نقبل فرضية العدم و نرفض الفرضية البديلة أي أن المعلمة β_3 ليس لها معنوية إحصائية عن مستوى المعنوية 5 % أي أن النفقات السياحية (DIT) لا تشرح الناتج الداخلي الخام (PIB) .

2. **اختبار المعنوية الإجمالية للنموذج:**

$$\begin{cases} H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0 & \text{الفرضية العدم} \\ H_1 : \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq 0 & \text{الفرضية البديلة} \end{cases}$$

$$F_{cal} = 61.31300 \qquad F_{tab} = F^{\alpha}_{(K,n-K-1)} = F^{0.05}_{(3,19)} = 3{,}127$$

بما أن F_{cal} المحسوبة تفوق القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5 %، فإننا نقبل الفرضية البديلة القائلة بان هناك على الأقل متغير مستقبل واحد ذو تأثير على المتغير التابع (PIB).

بالإضافة إلى أن $prob = 0.000 < 0.05$

بالإضافة إلى ذلك يوجد ارتفاع كبير في مجموع الانحرافات المربعة و التي تساوي $\sum \mu^2 =$ 8000000000 مما جعل خط الانحدار لا يشمل بصفة واضحة أغلبية السحابة النقطية الموضحة في الشكل التالي :

الشكل رقم (3 – 8): يوضح منحنى شكل انتشار المتغيرات

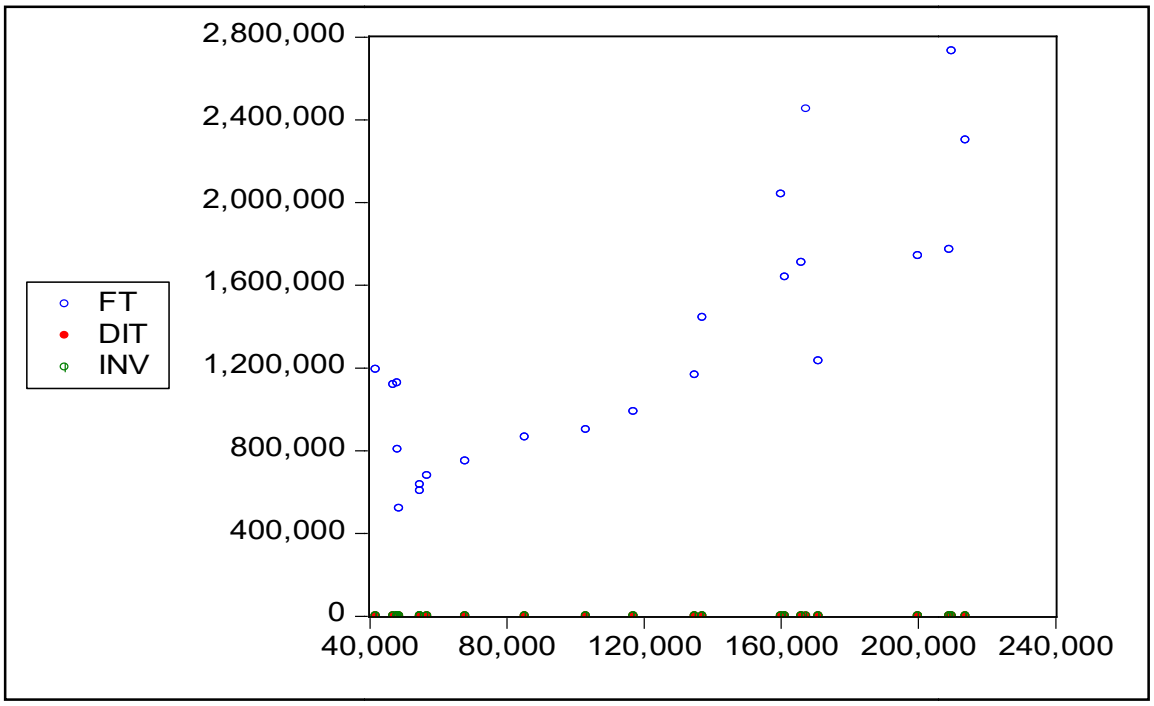

المصدر : من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج ايفيوز

ب / الدراسة الاقتصادية للنموذج المقدر:

$R^2 = 0.906$ تدل قيمة معامل التحديد على أن 90.6 % من التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) تفسرها المتغيرات المستقلة أما 9.4% تبقى عوامل غير مشخصة يفسرها متغير العشوائي،كما تدل قيمة معامل التحديد على أن نموذج الانحدار المتعدد المقدر يمثل العلاقة محل الدراسة تمثيلا جيدا.

- إشارة المعلمة β_1: (الاستثمار السياحيInvestissement) موجبة مما يبين بان هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي و الاستثمار السياحي، حيث انه إذا زاد الاستثمار السياحي بوحدة واحدة فان الناتج المحلي الإجمالي يزيد 140.3395 وحدة.
- إشارة المعلمة β_2: (التدفقات السياحية)يتبين من المعلمة أنها موجبة مما يدل على أن هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي و التدفقات السياحية (الوافدين) و إذا تغيرت النفقات السياحية بوحدة واحدة فان الناتج المحلي الإجمالي يتغير بـ: 0.0544 وحدة.
- إشارة المعلمة β_3: (نفقات السياحية) إشارتها موجبة بالتالي فان هناك علاقة طردية ما بين الناتج المحلي الإجمالي و نفقات الاستثمار السياحية و كلما تغيرت نفقات الاستثمار السياحي بوحدة واحدة فإن الناتج المحلي الإجمالي يتغير بـ: 69.934 وحدة.

من خلال الدراسة الإحصائية و الاقتصادية تبين لنا أن:

- النموذج له قدرة تفسيرية عالية و جيدة.
- انعدام المعنوية الإحصائية للمعلمة المقدرة β_3.
- T ستودنت صغيرة مما جعل بعض المعالم ليس لها معنوية إحصائية و اقتصادية و أنها مرفوضة من الناحية الإحصائية.

ج / اختبار الكشف عن التعدد الخطي (Farrar et Glouber): يعتمد هذا الاختبار على إيجاد مصفوفة الارتباط الجزئية فيما بين المتغيرات المستقلة ثم حساب محدد مصفوفة الارتباط الجزئية و الموضحة في الجدول الموالي ، ثم حساب الإحصائية كأي مربع حسب القانون التالي :

$$\mathcal{X}^2 = -\left[n - 1 - \left(\frac{1}{6}\right)(2K + 5)\ln(D)\right] \rightsquigarrow \mathcal{X}^2_{\frac{1}{2}K(K+1)}$$

حيث أن:

n : عدد المشاهدات.

K : عدد المتغيرات المستقلة.

حساب قيمة محدد المصفوفة باستخدام برنامج Excel 2016.

الجدول رقم (3 – 11) : يبين مصفوفة الارتباط الجزئية بين متغيرات المستقلة

Corrélation	INV	FT	DIT
INV	**1**	**0.408**	**0.853**
FT	**0.408**	**1**	**0.677**
DIT	**0.853**	**0.677**	**1**

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3 – 8) و برنامج الايفيوز

$$n = 23 , K = 3 , D = 0.1188225$$

$$\begin{cases} H_0 : D = 1 & \text{الفرضية العدم : لا يوجد ارتباط بينما متغيرات مستقلة} \\ H_1 : D \neq 1 & \text{الفرضية البديلة : يوجد ارتباط بين متغيرات مستقلة} \end{cases}$$

$$\chi^2_{\text{cal}} = \left[(23-1) - \left(\frac{1}{6}\right)(2(3)+5)\right] ln(0.1188225)$$

$$\chi^2_{\text{cal}} = 42.957$$

$$\chi^2_{\%\,5\,,\frac{1}{2}\,K(K+1)} = \chi^2_{0.05,6} = 12.5916$$

بما أن قيمة كأي مربع المحسوبة أكبر من قيمة كأي مربع المجدولة أي

$$\chi^2_{0.05,6} = 12.5916 < \chi^2_{cal} = 42.957$$

نقبل فرضية البديلة أي أن هناك تعدد خطي ما بين المتغيرات المستقلة

- لمعالجة هذا المشكل سوف نحذف المتغيرة المسببة لهذا المشكل (نفقات الاستثمار السياحي) ثم نعيد التقدير من جديد و هذه الدراسة موضحة في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: تصحيح النموذج القياسي

بعدما تم حذف المتغيرة المستقلة (نفقات السياحية) من النموذج الأول فأصبح لدينا نموذج جديد، سوف تبين لنا الاختبارات التالية صلاحية النموذج المقدر إحصائيا، سواء من معنوية المعالم المقدرة أو من حيث المعنوية الكلية للنموذج. و نتائج التقدير النموذج المصحح موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3 –12): نتائج تقدير النموذج المصحح

Dépendent Variable: PIB
Méthode: Least Squares
Date: 06/08/20 Time: 16:24
Sample: 1995 2017
Inclue observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INV	208.7621	33.42925	6.244892	0.0000
FT	0.063520	0.007743	8.203750	0.0000
C	-14114.82	10868.28	-1.298717	0.2088

R-squared	0.898833	Mean dépendent var	117558.7
Adjusted R-squared	0.888716	S.D. dépendent var	62311.85
S.E. of régression	20786.73	Akaike info citerions	22.84312
Sum squared resid	8.64E+09	Schwarz citerions	22.99123
Log likelihood	-259.6959	Hannan-Quinn critère.	22.88037
F-statistic	88.84663	Durbin-Watson stat	1.332045
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر : من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج ايفيوز

و تكتب الصيغة النهائية للنموذج المقدر على الشكل التالي:

$$PIB = -14114.82 + 208.7621(INV) + 0.063520(FT)$$

$$Tc_{\widehat{\beta}} : (-1.298717) \quad (6.244892) \quad (8.203750)$$

$$STD_{\widehat{\beta}} ; (10868.28) \quad (33.42925) \quad (0.007743)$$

$$R^2 = 0.89 \qquad \overline{R^2} = 0.88$$

$$F_c = 88.84 \qquad Dw = 1.332$$

الدراسة الإحصائية للنموذج المقدر المصحح:

الجدول رقم (3 –13) : جدول مساعد يبين قيم معلمات النموذج

المقدرات	المعلمات	القيم المحسوبة T_{cal}	القيم المجدولة T_{tab}	prob
INV	β_1	6.244892	2.086	0.000
FT	β_2	8.20375	2.086	0.000
C	β_0	-1.296717	2.086	0.2088

المصدر : من إعداد الطالبتين باعتماد على نتائج الجدول رقم (3 – 12)

أ / الدراسة الإحصائية للنموذج المقدر المصحح.

1. اختبار معنوية المعالم β0، β1، β2، β3 (اختبار ستودنت)

بالنسبة إلى β0:

القيمة الإحصائية لستودنت هي $T_{cal} = -1.29$ و هي اصغر بالقيمة المطلقة من إحصائية ستودنت المجدولة عند مستوى معنوية 5 % و درجة حرية 20 حيث $T_{tab} = 2.086$ ، أي أن $T_{tab} > T_{cal}$، كما لدينا أيضا مستوى معنوية هذا المعامل يساوي $prob = 0.2088$ و هي أكبر من مستوى معنوية 0.05، و عليه نرفض الفرضية البديلة $\beta_0 \neq 0$ و نقبل فرضية العدم $\beta_0 = 0$ ، و عليه فان المعامل β_0 ليس له معنوية إحصائية.

بالنسبة إلى المعامل β_1:

القيمة الإحصائية لستودنت هي $T_{cal} = 6.24$ و هي اكبر من إحصائية ستودنت المجدولة عند مستوى معنوية 5 % و درجة حرية 20 حيث $T_{tab} = 2.086$، أي أن $T_{tab} < T_{cal}$، كما لدينا أيضا مستوى معنوية هذا المعامل يساوي $prob = 0.0000$ و هي أصغر من مستوى معنوية 0.05، و عليه فإننا نرفض فرضية العدم $\beta_1 = 0$، و نقبل الفرضية البديلة $\beta_1 \neq 0$، و منه المعامل β_1 له معنوية إحصائية أي أن الاستثمار السياحي يشرح الناتج الداخلي الخام PIB.

بالنسبة إلى المعامل β_2:

القيمة الإحصائية لستودنت هي $T_{cal} = 8.20$ و هي اكبر من إحصائية ستودنت المجدولة عند مستوى معنوية 5 % و درجة حرية 20 حيث $T_{tab} = 2.086$ ، أي أن $T_{tab} < T_{cal}$، كما لدينا أيضا مستوى معنوية هذا المعامل يساوي $prob = 0.0000$ و هي اصغر من مستوى معنوية 0.05، و عليه فإننا نرفض فرضية العدم $\beta_2 = 0$، و نقبل الفرضية البديلة $\beta_2 \neq 0$ ، و منه المعامل β_2 له معنوية إحصائية أي ان عدد السياح يشرح الناتج الداخلي الخام PIB .

2/ الدراسة الإحصائية الكلية للنموذج المقدر:

$$\begin{cases} H_0 : \beta_1 = \beta_2 = 0 & \text{الفرضية العدم} \\ H_1 : \beta_1 \neq \beta_2 \neq 0 & \text{الفرضية البديلة} \end{cases}$$

F cal = 88.84

F المحسوبة تساوي 88.84.

F المجدولة تساوي 3.492.

بما أن F المحسوبة أكبر من المجدولة عند مستوى معنوية 5% فإننا نقبل الفرضية البديلة و نرفض فرضية العدم و عليه النموذج له معنوية إجمالية.

ب / الدراسة الاقتصادية للنموذج المصحح:

- تدل قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.88$ على أن 88 % من التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي (pib) يفسره كل من المتغيرات المستقلة المتمثلة في الاستثمار السياحي (inv) و عدد السياح (FT)، أما 12 % تبقى عوامل غير مشخصة يفسرها المتغير العشوائي.

- يتبين من المعلمة $\hat{\beta}_1$ أن هناك علاقة طردية ما بين الناتج المحلي الإجمالي و الاستثمار السياحي، و كلما تغير الاستثمار السياحي بوحدة واحدة فان الناتج المحلي الإجمالي يتغير بـ (208.7621) وحدة.
- أما بالنسبة للمعلمة $\hat{\beta}_2$ قيمتها موجبة مما يدل على ان هناك علاقة طردية ما بين التدفقات السياحية (عدد السياح) و الناتج المحلي الإجمالي، وكلما تغيرت التدفقات السياحية بوحدة واحدة فان الناتج المحلي الإجمالي يتغير بـ (0.06352) وحدة.

المطلب الثالث : الدراسة القياسية للنموذج المصحح

من خلال الدراسة القياسية يتم اختبار النموذج المقدر من حيث انسجامه و تطابقه مع الفرضيات الخاصة به، و سنطبق عليه بعض الاختبارات القياسية للكشف عن وجود أو عدم وجود بعض المشكلات كمشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء، مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ ... الخ.

أ / اختبار تجانس تباين الأخطاء:

سنقوم بالاعتماد على اختبار (white) وايت من أجل الكشف إذا كان يوجد تجانس بين الأخطاء أو عدم تجانسها، الذي يعتمد على وجود علاقة بين مربع البواقي μ_t^2و المتغيرات المستقلة، و نقوم باختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0 : \ \sigma_1^2 = \sigma_2^2 = \sigma_3^2 = \cdots = \sigma_k^2 & \text{يوجد تجانس} \\ H_1 \neq \sigma_1^2 \neq \sigma_2^2 \neq \sigma_3^2 \neq \cdots \neq \sigma_k^2 & \text{لا يوجد تجانس} \end{cases}$$

و كانت نتائج برنامج Eviews كالتالي و هي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3 - 14) : يوضح تقدير اختبار وايت

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.450340	Prob. F(5,17)	0.8072
Obs*R-squared	2.690104	Prob. Chi-Square(5)	0.7476
Scaled explained SS	2.735504	Prob. Chi-Square(5)	0.7407

المصدر : من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج ايفيوز 7

حسب الجدول يتبين لنا:

$$F_{cal} = 0.45 \ , \ prob\ (F) = 0.8072$$

$$F_{k\ ,n-k-1}^{\%\ 5} = F_{2\ ,20}^{0.05} = 3.492$$

- بما أن $F_{tab} > F_{cal}$ عند مستوى معنوية 0.05 فاننا نقبل H_0 و نرفض الفرضية H_1 و منه فان الفرضية التي تنص على تجانس تباين الأخطاء محققة .

ب / اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

- اختبار داربن واتسون:

$$\begin{cases} \mathrm{H}_0 : \ \rho = 0 \\ \mathrm{H}_1 : \ \rho = 0 \qquad (\rho \ < 0 \ ou \ \rho \ > 0) \end{cases}$$

بحيث أن: H_0 تمثل فرضية العدم و التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي للاخطاء أما H_1 و التي تمثل الفرضية البديلة و التي تنص بأن هناك ارتباط ذاتي للأخطاء.

من خلال هذا الاختبار نقارن قيمة (DW)المحسوبة والتي تساوي DW = 1.33 المأخوذة من الجدول (3 – 12) مع الأخذ بالاعتبار عدد المشاهدات و التي تساوي 23، و المتغيرات المستقلة و التي تساوي k =2 نجد قيمة كل من $\mathrm{du} = 1.543$ و $dl = 1.168$ المستخرجة من جدول داربن واتسون.

الشكل رقم (3– 9): مخطط يوضح تحديد مناطق القبول والرفض لإحصائية DW

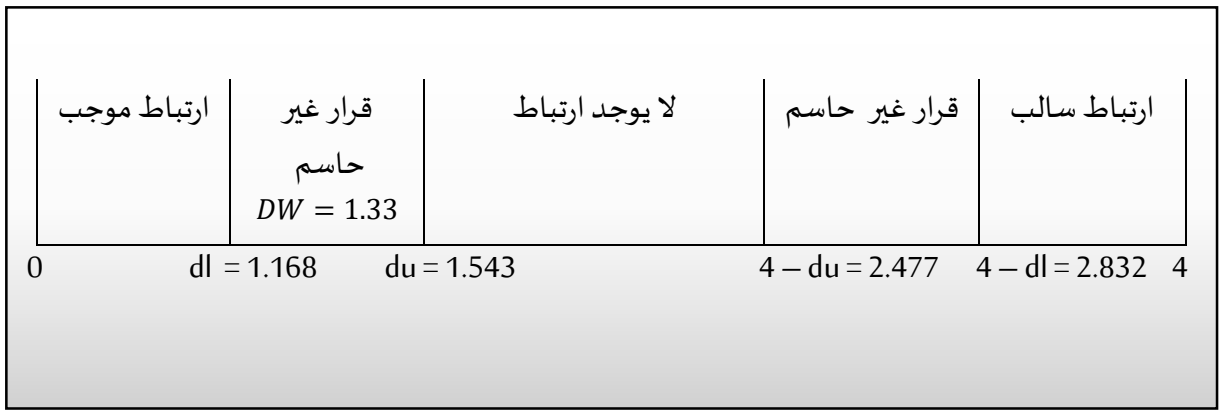

- نلاحظ من خلال المخطط أعلاه أن قيمة (DW) وقعت في منطقة الاختبار القرار الغير الحاسم مما يدل على عدم معرفة إذا كان هناك ارتباط ذاتي للأخطاء و لهذا سنقوم باختبار الذي يعرف باختبار:

(Breach – Godfrey) والذي يعتمد عليه من اجل معرفة طبيعة العلاقة المعنوية بين الأخطاء، يصلح هذا الاختبار عندما يكون الارتباط من الدرجة الثانية و نتائج هذا الاختبار موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3–15): نتائج التقدير لاختبار Breuch – Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.566885	Prob. F(2,20)	0.5761
Obs*R-squared	1.233888	Prob. Chi-Square(2)	0.5396
Scaled explained SS	1.254712	Prob. Chi-Square(2)	0.5340

المصدر : من إعداد الطالبتين باعتماد على نتائج الجدول رقم (3 – 12) باستخدام برنامج الايفيوز 7

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مستوى المعنوية بلغت قيمتها $prob\,.F(2\,,20) = 0.5761$ بالتالي هي أكبر من مستوى المعنوية 0.05، و عليه نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء (استقلالية الأخطاء) و نرفض الفرضية البديلة، ومنه فان النموذج لا يعاني من وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

ج / اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء (البواقي):

لمعرفة إذا كانت الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي سنعتمد على اختبار جاك بيرا (Jaque – bera) و سنقوم باختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: & \text{الاخطاء تتبع التوزيع الطبيعي} \\ H_1: & \text{الاخطاء لا تتبع التوزيع الطبيعي} \end{cases}$$

الشكل رقم (3 - 10): توضح اختبار جاك بيرا (Jaque – bera) لتوزيع الأخطاء العشوائية

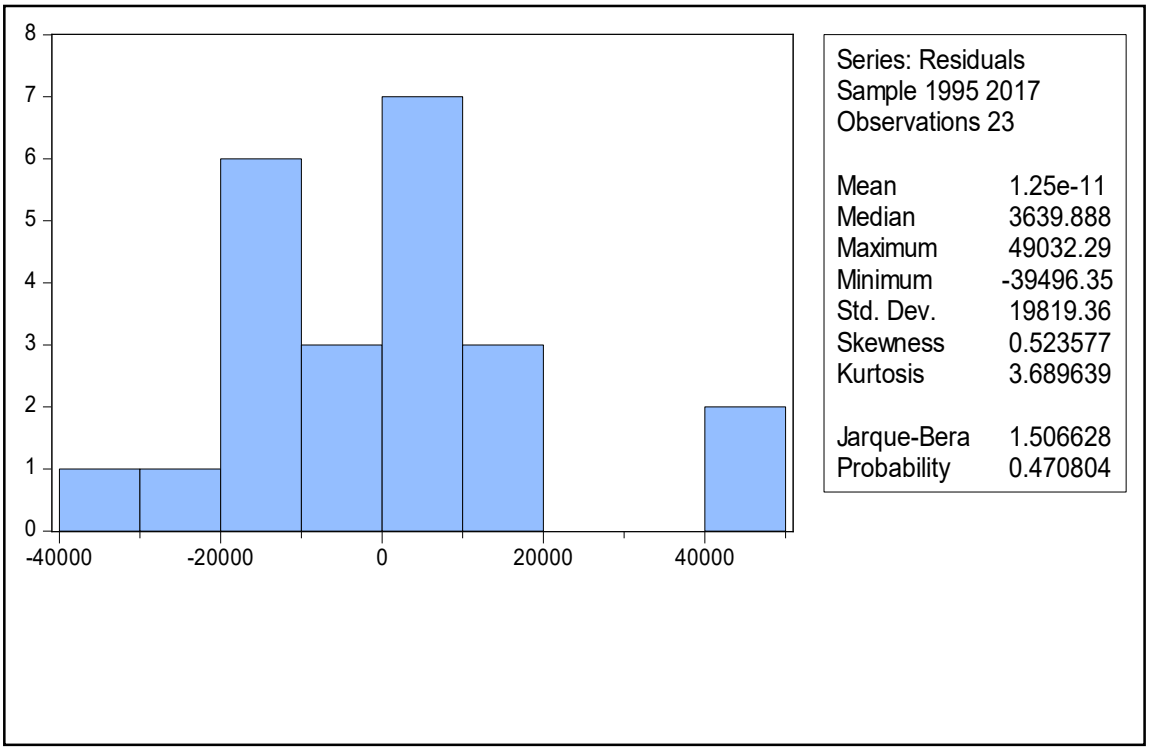

المصدر : من إعداد الطالبتين باعتماد على نتائج الجدول رقم (3 – 12) باستخدام Eviews

من خلال النتائج المحصل عليها في الشكل رقم (3 – 10): يتبين لنا أن (J – B) prob تساوي 0.47 و هي قيمة أكبر من 0.05 و عليه فإننا نقبل فرضية العدم التي تنص على أن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي و نرفض الفرضية البديلة .

د / اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ:

يمكن اختبار مدى مقدرة النموذج على التنبؤ باستخدام معيار عدم التساوي لثايل كما يوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم (3 – 11) : توضيح اختبار معيار ثايل

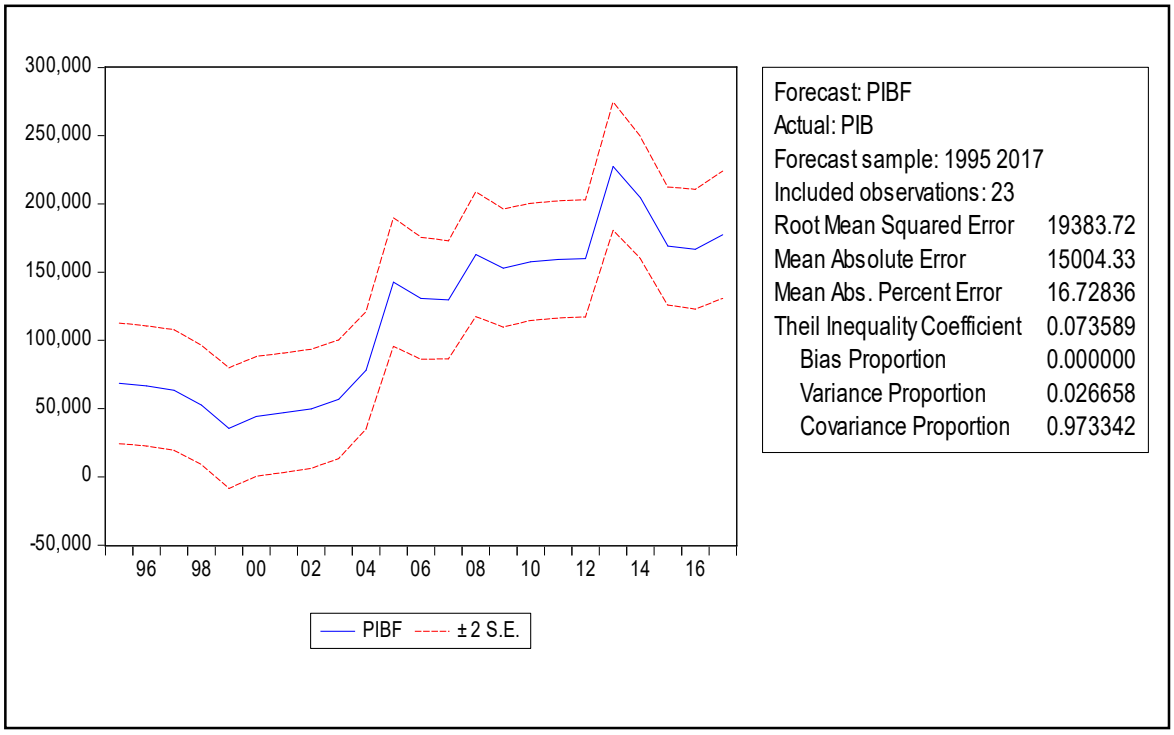

المصدر : من إعداد الطالبتين باعتماد علي نتائج الجدول (3 – 12) باستخدام برنامج ايفيوز

من خلال الشكل أعلاه يتبين لنا أن النموذج له مقدرة تنبؤيه مقبولة و هذا من خلال معامل ثايل حيث أن قيمته صغيرة $U_t = 0.073$ والتي تؤول إلى الصفر، ما يفسر على أن النموذج له مقدرة تنبؤيه.

- مقارنة القيم الفعلية و القيم المقدرة للناتج المحلي الإجمالي (PIB):

الشكل رقم (3 – 12): يوضح منحنى مقارنة القيم الفعلية والقيم المقدرة

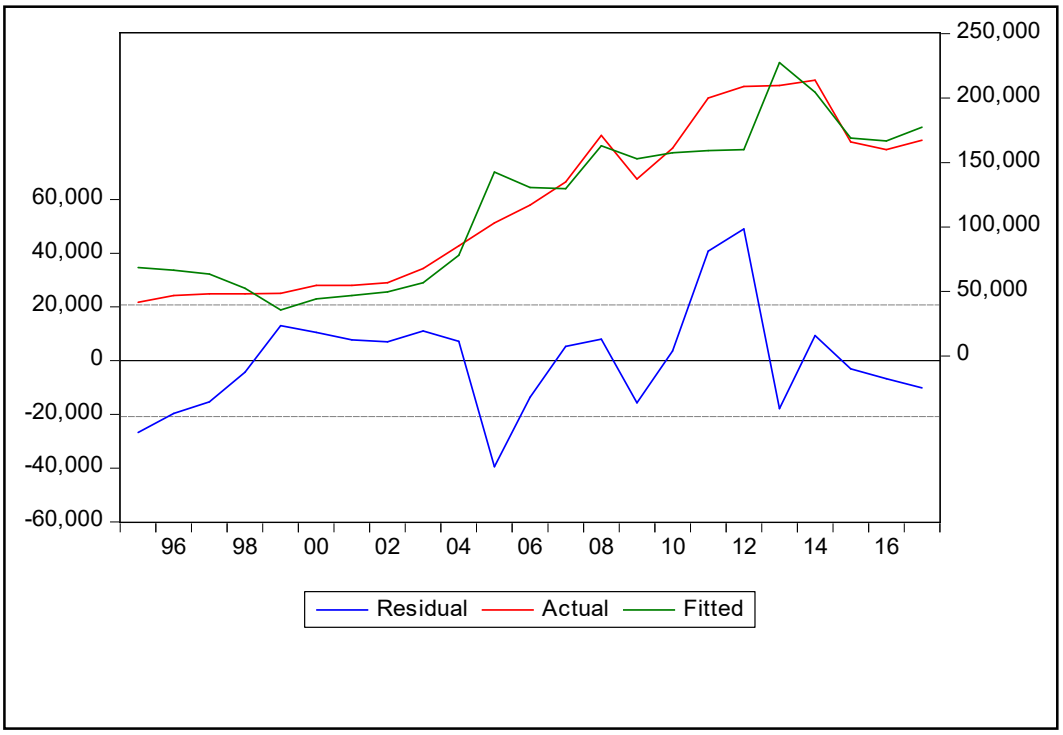

المصدر: منن إعداد الطالبتين باعتماد على نتائج الجدول رقم (3 – 12) باستخدام برنامج Eviews

من خلال الشكل أعلاه يتبين لنا بأن القيم المقدرة ليست بعيدة عن القيم الفعلية.

خاتمة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل القيام بدراسة قياسية **لأثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر** المعبر عنه بالناتج الداخلي الخام (PIB) خلال الفترة الممتدة (1995 – 2017) و ذلك باستخدام طرق و أساليب كمية و مناهج الاقتصاد القياسي حيث تم تحديد متغيرات النموذج القياسي و تجميع بيانات إحصائية من عدة مصادر و بعد ذلك بناء و تقدير نموذج قياسي بواسطة برنامج الايفيوز، تمت معالجة هذا النموذج باستخدام معايير اقتصادية و إحصائية و ذلك بهدف معرفة مدى توافق الفرضيات الموضوعة و تبين لنا من خلال دراستنا القياسية أن للاستثمار السياحي أثر موجب على النمو الاقتصادي إذ أن هناك علاقة طردية ما بين مؤشراتها السياحية المدروسة و الناتج المحلي الإجمالي، و بالتالي يمكن اعتبار أن القطاع السياحي يمكن أن يكون قطاعا نشيطا و حيويا يساهم في الحد من البطالة و يحقق الدخل الفردي و الوطني، كما يمكن الاعتماد عليه كقطاع بديل لقطاع المحروقات لمرحلة ما بعد البترول، و أن يكون منافسا له.

خاتمة

قد شهدت الآونة الأخيرة اتساع دور الدولة و تدخلها في الحياة الاقتصادية و ذلك من خلال الإنفاق على القطاعات التابعة لها، حيث تسعى الدول من وراء ذلك إلى تحقيق أهدافها المسطرة، و من بين هذه الدول "الجزائر" فقد سعت منذ الاستقلال إلى يومنا هذا لتحقيق نمو اقتصادي متنوع و مقبول مصحوب بتنمية مستدامة بعيدة عن قطاع المحروقات، و ذلك من خلال تسخير طاقة الإمكانيات البشرية و المالية المدرجة في البرامج الضخمة التي وفرتها لذلك، لهذا فإن الجزائر تطمح إلى ترقية القطاع السياحي و تطويره باعتباره أحد أهم الأنشطة الاقتصادية الضخمة و التي لا يمكن تجاهلها لما يعققه من زيادة و تنويع في مصادر الدخل القومي.

- يتضح جليا من خلال دراستنا أن السياحة كانت و ما تزال واحدة من أهم القطاعات الاقتصادية الموفرة للتدخل حيث تعتبر محركا للنمو الاقتصادي من خلال تشكيل الناتج الداخلي الخام و تحقيق إيرادات بالعملة الصعبة كما أن انتعاش السياحة سيؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة باعتبارها من أكبر القطاعات ذات الكثافة العالية من العمالة، كما أنها مجال واسع لجذب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال السياح و المستثمرين، و لكي تكون السياحة في الجزائر مبادرة للدعم الاقتصادي و بديلا اقتصاديا لمرحلة ما بعد البترول لابد من استغلال كافة الإمكانيات و المقومات السياحية التي تحوز عليها و تشجيع الاستثمار السياحي الذي يعد عنصرا مهما من عناصر التنمية و الذي من شأنه أن يسهم في تحقيق نمو اقتصادي و اجتماعي واسع إذا ما توافرت الظروف الملائمة لذلك.

- و على الرغم من امتلاك الزائر لمقومات سياحية كبيرة، فريدة و متميزة تؤهلها لأن تكون من أهم دول العالم جذبا للسياح، إلا أنها لم ترق إلى مستوى المطلوب يسبب سوء الاستغلال و إهمال قطاع السياحة في مختلف برامج التنمية الاقتصادية نتيجة اعتمادها على قطاع المحروقات، و الآن بعدما اتخذت سبيلها إلى طريق الإصلاح أصبح تنويع الموارد الاقتصادية ضرورة حتمية تفرض عليها انتهاج سياسة سياحية جديدة تهدف إلى ترقية و تطوير المنتوج السياحي و الاهتمام بالاستثمار فيه، الذي من شأنه رفع مستوى النمو الاقتصادي للبلد، الأمر الذي دعا إلى الاهتمام بتعظيم النشاط السياحي في الجزائر.

- في إطار الدراسات الاقتصادية الكلية، كان تسليط الضوء على أثر النشاط السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تأثير بعض المتغيرات السياحية على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1995-2017) الهدف الرئيسي من هذه الدراسة و في سبيل ذلك تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد في محاولة لبناء نموذج قياسي يبرز أهم المتغيرات السياحية المؤثرة على النمو الاقتصادي.

- و من خلال ما سبق يمكن إيجاز النتائج التالية:

تطور مفهوم الاستثمار بتطور الاقتصاد حيث تعتبر الاستثمارات السياحية أحد المتغيرات الهامة في الاقتصاد و ذلك باعتبارها عنصرا حساسا في تنمية القطاع السياحي من جهة و عنصرا هاما في التنمية الاقتصادية من جهة أخرى، و عليه فإن الاستثمار السياحي يعد من بين أهم المداخيل التي يمكن الإسناد عليها في الاقتصاد الوطني، و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

بالرغم من المؤهلات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر و المجهود الكبير لتطوير السياحة إلا أن القطاع السياحي بقي ثانويا و لم ينل حظه من الرعاية و الدعم و لم يعرف الإقلاع المنشود.

واقع قطاع السياحة في الجزائر يواجه العديد من التحديات التي تعتبر بمثابة العوائق التي تحول دون تطور هذا القطاع.

تولي الحكومة الجزائرية مؤخرا اهتماما كبيرا بالاستثمار السياحي ضمن سياستها و إستراتيجيتها بهدف الارتقاء بالقطاع السياحي.

اختلف المفكرون الاقتصاديون حول العوامل و السبل و الاستراتيجيات التي يمكن من خلالها تعميق النمو الاقتصادي مما أدى إلى تعدد المفاهيم و النظريات المتعلقة به، حيث تم تناول هذا المفهوم من جوانب متعددة، و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

أثبتت الدراسة التطبيقية للنموذج الاقتصادي القياسي المفسر للعلاقة بين معدلات النمو الاقتصادي الممثل بالناتج الداخلي الخام و السياحة الممثلة بحجم الاستثمارات السياحية بالجزائر من خلال علاقة الانحدار الخطي المتعدد أنه:

- توجد علاقة تأثيرية طردية ذات دلالة معنوية بين الناتج الداخلي الخام و الاستثمار السياحي و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الأخيرة.

- التأثير الإيجابي للاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر لا يمنع من محدودية مساهمة السياحة في تكوين الناتج القومي.

- يبقى الرهان الأساسي لتطوير القطاع السياحي و جعله موردا بديلا لقطاع المحروقات هو إنشاء قاعدة سياحية ضخمة بإمكانها تحقيق قيادة تنمية اقتصادية حقيقية في الجزائر.

- كلما زادت نسبة الاستثمار السياحي ارتفع الناتج الداخلي الخام و عليه يمكن القول أن الاستثمار السياحي يساهم في دعم الاقتصاد الوطني من خلال ما يوفره من فرص عمل تساهم في الدخل السياحي أي أنه يمكن تقوية القطاع السياحي في الجزائر من خلال ضخ المزيد من الاستثمارات السياحية و الاعتماد على السياحة كبديل استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول.

التوصيات:

1. على الجزائر أن تكثف الجهود للنهوض بالقطاع السياحي و ترقيته للاستفادة أكثر من الدور الاقتصادي الذي يلعبه و الذي ينعكس بالإيجاب على ميزان المدفوعات و على الناتج المحلي الإجمالي و كذا مستوى معيشة الأفراد.
2. وضع خطط و استراتيجيات سياحية تتلاءم مع المقومات الطبيعية و الثقافية و التاريخية التي تمتلكها الجزائر.

3. توفير الشروط التحفيزية للاستثمار خاصة المادية منها، على اعتبار أن القطاع السياحي يتطلب أموالا ضخمة، و إنشاء صندوق لضمان الاستثمارات السياحية.
4. الاستفادة من خبرات الدول الرائدة سياحيا و خاصة الدول الشقيقة مثل تونس و المغرب التي تزخر تقريبا بنفس الإمكانيات و المؤهلات السياحية.
5. رفع كفاءة العاملين في المجال السياحي من خلال إجراء دورات تكوينية و كذا إرسال بعثات إلى الخارج و المشاركة في التظاهرات و الندوات الخاصة بالنشاط السياحي و الفندقي.
6. رد الاعتبار للقطاع السياحي بتشجيع المستثمرين في هذا المجال و العمل على كبح مختلف العراقيل، المعوقات و التحديات التي تواجه الاستثمار السياحي
7. وضع خريطة لاستثمارات السياحية وفك العزلة عن المناطق النائية و كذا تحديد المواقع المخصصة و الصالحة للاستثمار السياحي و تسهيل سبل إقامتها لما تشكله من أهمية في دعم السياحة.
8. إنشاء بنك متخصص في تمويل الاستثمارات السياحية.
9. تسهيل مهام الباحثين و المخططين السياحيين، من خلال توفير قاعدة بيانات خاصة بالإحصائيات السياحية تكون شاملة لمعظم المؤشرات التي يحتاجها هذا النوع من الدراسات القياسية لضمان نتائج أكثر دقة و أكثر تفسيرا للواقع.
10. تكثيف الدراسات القياسية لكافة جوانب النشاط السياحي و تأثيره و تأثره بباقي المتغيرات الاقتصادية لكي يتسنى إيضاح الرؤية الحقيقية و النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر.

و في الأخير نأمل أننا قد وفقنا في إنجاز هذا البحث، كما أن وقوفنا عند هذا الحد لا يعني تمام الدراسة في هذا المجال، بل العكس من ذلك فهو يمثل انطلاقة جديدة لدفع بحوث أخرى مستقبلية أكثر عمقا و نفعا.

قائمة المصادر والمراجع

❖ **الكتب:**

- إبراهيم خليل بظاظو،الجغرافيا السياحية (تطبيقات على الوطن العربي)،الوراق للنشر و التوزيع،عمان،الأردن،الطبعة الأولى، 2010 .
- أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة 6 أكتوبر، الطبعة الأولى.
- أحمد عبد السميع علام، علم الاقتصاد السياحي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2008.
- أحمد محمود مقابلة، صناعة السياحة علم وتطبيقا، دار الكنوز المعرفة، الطبعة الأولى،عمان، الأردن، 2008 .
- أحمد فوزي ملوخية،مدخل الى علم السياحة، دار الفكر الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
- إسماعيل محمد هاشم، المدخل الى أسس علم الاقتصاد، دار المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1973.
- جيمس جواريتي نيوري تجارد أستروب، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان، الاقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 1999.
- حربي محمد موسى عريقات،مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي) ،دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006 .
- زيد منير عبوي، مبادئ السياحة الحديثة، دار المعتز للنشر، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2016
- عبد الرحمان إسماعيل وحربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم اقتصاد، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007 .
- عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، مصر، 2000 .
- عبد الكريم حافظ، الإدارة الفندقية والسياحة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010 .
- عصام حسن الصعيدي، نظم المعلومات السياحية، دار الراية للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، عمان، 2011.
- علاء إبراهيم العسيلي، السياحة في الوطن العربي (التاريخ لمخاطر المهددات)، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2016 .
- فيصل أحمد يونس، الجغرافيا السياحية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، بيروت، 1999.
- قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012 .
- ماهر عبد الخالق السيسي، مبادئ السياحة، مجموعة النيل العربي للنشر، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، 2016.

- مجدي الشوربجي، الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى،الدار المصرية اللبنانية، 1414 هـ، 1994 .
- محمد أحمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن، الطبعة الخامسة، 2006 .
- محمد السربيتي ونجا علي عبد الوهاب، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية، 2008 .
- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية (المفاهيم والخصائص – النظريات الإستراتيجية – المشكلات) ،مطبعة البحيرة، الإسكندرية، مصر.
- محمد مطر، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العلمية، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 1999 .
- محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2001 .
- محمد مرسي لحريري، جغرافية السياحة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر،1991.
- محمود على الشرقاوي، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان،ا لأردن، الطبعة الأولى، 2015 ..
- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات) ،دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007 .
- مرزوق عابد القعيد وآخرون ،**مبادئ السياحة** ، دار اثراء للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2007.
- ميشال تودارو، لتنمية الاقصادية، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، الطبعة الإنجليزية، دار المريخ للنشر، الرياض 2008 .
- نبيل الروبي، التخطيط السياحي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1987.
- نعيم الظاهر،سراب الياس،مبادئ السياحة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007 .
- يحي عبد الله قوري، الاقتصاد القياسي (محاضرات وتمارين محلولة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس،الجزائر.

❖ **الرسائل الجامعية والمذكرات:**

- بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي (دراسة نظرية) ، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة بومرداس، الجزائر، 2008 – 2009 .

- تريكي العربي، واقع الاستثمار السياحي دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012 .
- حراث حنان، اثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة (1990 - 2013) ، مذكرة ماستر اكاديمي، تخصص تقنيات كمية مطبقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2014 – 2015 .
- خالد بن جلول، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009 .
- صباح زروخي، أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر – دراسة قياسية للفترة (1986 - 2015) ، أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف مسيلة، 2016 – 2017 .
- صورية مساني، الاستثمار السياحي كبديل استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول دراسة حالة الجزائر للفترة (1995-2014)، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاديات الأعمال و التجارة الدولية، قسم العلوم الإقتصادية، كلية علوم إقتصادية و علوم التجارية و التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 2019-2018.
- عبد الكريم قاسم، ترقية السياحة في الجزائر، رسالة ماجيستر في الاقتصاد، جامعة الجزائر، 1998.
- عوينات عبد القادر، السياحة في الجزائر الإمكانيات و المعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SADA 2025)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود مالية، 2012-2013.
- كبداني سيد أحمد، اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية (دراسة تحليلية وقياسية) ، تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، أطروحة دكتوراه، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان،الجزائر، 2012 – 2013 .
- لموتي محمد، البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية واقتصادية للفترة (1970 – 2007) ، مذكرة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، (2006 – 2007) .
- محمد يوافية، دور الترويج في ترقية الخدمات السياحية. دراسة حالة الديوان الوطني للسياحة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجيستير في العلوم التجارية تخصص إدارة و تسويق الخدمات، جامعة الجزائر03، الجزائر العاصمة، 2011 / 2012.
- مسعود سالم، دراسات النظام القانوني في الاستثمار السياحي في الجزائر " دراسة مقارنة " ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر تخصص إدارة مالية،جامعة الجزائر، 2003 – 2004.

- نصر حميدات و، النشاط السياحي في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي، مذكرة شهادة ماستر الأكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر الوادي، 2014 / 2015 .

❖ **المجلات و الدوريات العلمية :**

- بركان دليلة وهاني نوال، الاستثمار السياحي وسبل تفعيله في ظل إستراتيجية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030)، مجلة اقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال، جامعة بسكرة،العدد 07 ، ديسمبر 2018.
- بوبكر بداش، صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات و السياسات رؤية استكشافية و إحصائية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، ربيع بيروت، 2014.
- خالد كواش، مقومات و مؤشرات السياحية في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف، الجزائر، 2000.
- زيد منير عبوي، الاقتصاد السياحي، دار الراية للنشر و التوزيع عمان ، الأردن، 2008، ص16-17.
- صحراوي محمد تاجالدي نوال سبتي وسيلة، السياحة في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة شماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، ديسمبر 2017 ، الجزائر.
- صفاء عبد الجبار الموسوي، التقدم التقني في صناعة السياحة الطبعة الأولى دار حامد للنشر و التوزيع، الجزائر، 2017.
- منصوري الزين، واقع و آفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية، العدد 177، أبريل 2002، الكويت.
- هواري معراج ومحمد سليمان جردات، السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية (حالة الاقتصاد الجزائري)، مجلة الباحث، العدد 01 ، 2004 .
- يحي السعيدي وسليم العمراوي، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية (حالة الجزائر) ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36 ، العراق، 2013 .

❖ **المداخلات و الندوات العلمية:**

- بسمة عولمي، دور المقاولاتية كموجة للإبتكار في صناعة التنمية السياحية المستدامة، المتلقي الدولي العاشر: السياحة و العولمة و أي استراتيجية بالنسبة للجزائر، يومي 16-17 جوان 2014.
- بن زعرور شكري و ساطور رشيد، السياحة و النمو الاقتصادي في الجزائر من التكامل المشترك و تحليل السببية، الملتقى العلمي الأول حول السياحة في الجزائر، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، يومي 3-10 نوفمبر 2016.

- بن عبد العزيز سفيان، زيرمي نعيمة، واقع القطاع السياحي في الجنوب الغربي الجزائري و تحديات تطويره دراسة حالة ولاية بشار، الملتقى الدولي حول المقاولاتية و دورها في تطوير القطاع السياحي في الجزائر، جامعة قالمة، يومي 8-9 نوفمبر 2015.
- بوفاس الشريف و بن خديجة منصف، ترقية تسويق المنتوج السياحي في الجزائر الواقع و التحديات، الملتقى الوطني الأول حول: المقاولاتية و تفعيل التسويق السياحي في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، يومي 22-23 أفريل 2014.
- بوفليح نبيل، تقروت محمد، دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة (تونس، المغرب)، الملتقى الوطني حول: السياحة في الجزائر (واقع و آفاق)، المركز الجامعي أكلي محمد أولحاج، البويرة، يومي 11-12 ماي 2010.
- تومي ميلود، بن فرحات عبد منعم، إمكانيات و متطلبات وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية إنشاء المخطط الثلاثي 1967-1969 تحقيق تنمية سياحية مستدامة في الجزائر منطقة بسكرة، الملتقى الدولي حول المقاولاتية و دورها في تطوير القطاع السياحي جامعة قالمة، يومي 8-9 نوفمبر 2019.
- عبد القادر شلالي، الواقع السياحي في الجزائر و آفاق النهوض به في مطلع 2025، مداخله ضمن الملتقى الوطني حول: السياحة في الجزائر واقع و آفاق، جامعة البويرة، 11-12 ماي 2010.
- علي حداد، تقرير حول: من أجل إثبات القاتصاد الجزائر، منتدى رؤساء المؤسسات (FCE entrepreneur de progres)، جوان 2015.
- عمار عماري و بوسعدة سعدية، معوقات الاستثمار الأجنبي سبل تفعيله في الجزائر، الملتقى الدولي العلمي الثاني، يوم 15 نوفمبر 2005.
- قاسي ياسين، حاج الله حيزية، دور الاستثمار في تطوير و ترقية القطاع السياحي في الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول: الاستثمار السياحي بالجزائر و دوره في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 26-27 نوفمبر 2014.
- محمد عطا العمر، الندوة العلمية " أثر الأعمال الإرهابية على السياحة " ، صناعة السياحة و أهميتها الاقتصادية ، 2010/07/06 ، دمشق .
- مرواغي جيلالي و عدالة العجال، مداخلة حول: دور السياحة في العمالة، الملتقى العلمي الوطني الأول حول: التطبيقات الجديدة للإقتصاد، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 12 نوفمبر 2019.
- وزارة التهيئة العمرانية و السياحة و الصناعة التقليدية، ملتقى وطني حول: مخطط التنمية السياحية، آفاق 2030، فيفري 2016.
- وزارة تهيئة الإقليم و البيئة و السايحة الجزائرية، المخطط الإستراتيجية الحركيات و برامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، جانفي 2008.

❖ **مو اقع الانترنت :**

- **https://data.albank aldawli.org بنك الدولي للإحصاء**
- **https://dev.cu-tamanrassent.dz ملتقى وطني حول ترقية الاستثمار السياحي**
- **https://mawdoo3.com**
- **https://mawdoo3.com معوقات السياحة في الجز ائر**
- **https://wikipedia.org**
- **https://www.and.dz موقع الوكالة الوطنية لتطويرالاستثمار**
- **https://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-du-tourisme**
- **https://www.ONS.dz موقع الديوان الوطني للإحصاء**
- **https://www.radio algerie.dz**
- **office national de tourisme : https://www.ont.dz.org**
- **The world travel & tourisme council, travel & tourism Economic IMPACT 2019 WORLD, 2019 : https://www.wttc.org//media/files/reperts/economic-impact-research/regions-2019/world 2019 .(Pdf).**
- **www.algeriantourisme.com/articles**
- **www.mta.gov.dz وزارة السياحة الجز ائرية**

الملخص:

تعتبر السياحة ظاهرة اجتماعية تنبثق من الحاجة لتحقيق رفاهية النفسية و تطورت عبر العصور لتصبح صناعة اقتصادية مساهمة في إنعاش اقتصاد الدول و الرفع من ميزان المدفوعات و التوسيع في سوق العمل بالتالي الحد من مشكل البطالة مما يساهم في تحقيق معدلات نمو اقتصادية متسارعة و يكون ذلك من خلال الاستثمار و توفير مرافق و فنادق و خدمات تخدم هذا القطاع. و عملت الجزائر على استغلال مؤهلاتها و مقوماتها السياحية من خلال بناء برامج تنموية تخص هذا المجال و بالرغم من محاولتها بترقية إلا أنها لا زالت لم تحقق هذا الهدف الأسمى بعد و هذا ما وصلنا إليه من خلال دراستنا لموضوعنا عن أثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر مستخدمين المنهج الوصفي و التحليلي كما قمنا بدراسة قياسية معتمدين في التقدير على طريقة المربعات الصغرى العادية مستخدمين برنامج ايفيوز 7 من أجل قياس علاقة بين بعض المؤشرات السياحية و الناتج المحلي الإجمالي و تحصلنا على نموذج صالح و يمكن الاعتماد عليه في التنبؤ إذ أنه لا يعاني من مشاكل القياسية كما أن المؤشرات السياحية لها أثر معنوي موجب و مساهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية:

السياحة، الاستثمار السياحي، النمو الاقتصادي، نموذج الانحدار المتعدد.

Résumé :

Le tourisme est un phénomène social qui émerge de la nécessité de parvenir au bien-être psychologique et à évolué à travers les âges pour devenir une industrie économique qui contribue à relancer l'économie des pays et à relever le balance des paiements et l'expansion du marché du travail, réduisant ainsi le problème du chômage, ce qui contribue à atteindre des taux de croissance économique rapides, et ce grâce à investir et fournir des installations, des hôtels et des services qui servent ce secteur. L'Algérie à travaillé pour tirer parti de ses qualifications et ingrédients touristiques en construisant des programmes de développement dans ce domaine et malgré ses efforts, elle n'a toujours pas atteint cet objectif supérieur, et c'est ce que nos avons atteint grâce à notre étude de la question de l'impact de l'investissement touristique sur la croissance économique en utilisant l'approche analytique descriptive. Nous avons également étudié une mesure accréditée dans l'estimation en utilisant la méthode régulière des moindres carrés en utilisant le programme Eviews (7) afin de mesurer une relation entre certains indicateurs touristiques et le produit intérieur brut et nous avons obtenu un modèle valide sur lequel on peut se fier dans les prévisions car il ne souffre pas de problèmes standard comme les indicateurs du tourisme l'ont Effet moral positif et contributif sur la réalisation de la croissance économique.

Mot clés : tourisme, Investissement touristique croissance économique - model de régression multiple.